



Università  
Ca' Foscari  
Venezia

Corso di Laurea Magistrale

in

Lingue, Economie e Istituzioni dell'Asia e  
dell'Africa Mediterranea

Tesi di Laurea

# **Il movimento di protesta libanese del 17 Ottobre**

Un'analisi delle cause e delle  
dinamiche di mobilitazione

**Relatrice**

Ch.ma Prof.ssa Maria Cristina Paciello

**Correlatrice**

Ch.ma Prof.ssa Barbara de Poli

**Laureanda**

Benedetta Brossa

Matricola 877752

**Anno Accademico**

2019 / 2020



## SOMMARIO

|  |    |
|--|----|
| INTRODUZIONE.....  | 3  |
| CAPITOLO 1. I MOVIMENTI DI PROTESTA NEL REGIME CONSOCIATIVO: I<br>PRINCIPALI CASI DI CONTESTAZIONE LIBANESI DAL DOPOGUERRA A OGGI.....                         | 13 |
| 1.1 Introduzione.....  | 13 |
| 1.2 I movimenti sociali e i sistemi consociativi .....   | 14 |
| 1.2.1 Definizioni a confronto .....  | 14 |
| 1.2.2 Cambiamento politico e Stato debole: il caso del Libano .....  | 20 |
| 1.3 I movimenti sociali in Libano dal 2005 al 2015.....  | 25 |
| 1.3.1 Marzo 2005: “la Rivoluzione dei Cedri”.....  | 25 |
| 1.3.2 Le proteste del 2011 sull’ondata delle Primavere Arabe .....   | 28 |
| 1.3.3 Il 2015 e la crisi dei rifiuti.....  | 30 |
| 1.4 Conclusione .....  | 35 |
| CAPITOLO 2. LE CAUSE DELLE PROTESTE: UNO SGUARDO AL CONTESTO<br>ECONOMICO, POLITICO E SOCIALE DEL PAESE.....   | 39 |
| 2.1 Introduzione.....  | 39 |
| 2.2 La crisi finanziaria e il difficile contesto economico dagli anni Novanta a oggi.....  | 41 |
| 2.2.1 Il modello finanziario post-bellico: “una bomba a orologeria”.....   | 41 |
| 2.2.2 L’inefficienza del settore pubblico e lo stallo del settore privato .....  | 45 |
| 2.2.3 La crisi finanziaria fattore scatenante dello scoppio delle proteste e la rottura<br>dello schema Ponzi .....  | 48 |
| 2.3 Corruzione e clientelismo: il sistema politico consociativo.....   | 50 |
| 2.3.1 Gli accordi di Taif (1989) e il consolidamento del confessionarismo.....   | 50 |
| 2.3.2 La “governance confessionale” .....  | 52 |
| 2.3.3 Il caso delle infrastrutture e dei servizi .....   | 54 |
| 2.3.4 Libertà di espressione, sindacati e organizzazioni della società civile .....  | 57 |
| 2.4 Contesto sociale.....  | 59 |
| 2.4.1 Disuguaglianza e povertà .....   | 59 |
| 2.4.2 L’insoddisfazione giovanile .....  | 62 |
| 2.5 Conclusione .....  | 64 |
| CAPITOLO 3. IL RIFLESSO DELLA CRISI SOCIOECONOMICA SULLE DINAMICHE<br>DELLA CONTESTAZIONE DEL 17 OTTOBRE: UN’ANALISI DEI PRIMI CINQUE MESI DI<br>PROTESTE..... | 66 |

|     |  |     |
|-----|--|-----|
| 3.1 | Introduzione.....  | 66  |
| 3.2 | Le mobilitazioni nel tempo, gli attori e le rivendicazioni .....                           | 67  |
| 3.3 | La risposta del regime .....   | 77  |
| 3.4 | Condizioni socioeconomiche delle regioni e partecipazione popolare: dati a confronto<br>83 |     |
| 3.5 | Conclusioni.....   | 86  |
|     | CONCLUSIONI GENERALI.....  | 88  |
|     | APPENDICE I CRONOLOGIA DEI FATTI (OTTOBRE 2019 – MARZO 2020) .....                         | 91  |
|     | APPENDICE II LISTA DEI PRINCIPALI PARITI POLITICI LIBANESI .....                           | 94  |
|     | BIBLIOGRAFIA.....  | 96  |
|     | Fonti secondarie .....   | 96  |
|     | Fonti primarie.....  | 101 |
|     | Periodici .....  | 105 |
|     | Fonti in arabo .....   | 107 |

## INDICE DELLE FIGURE

|            |   |    |
|------------|---|----|
| Figura 2.1 | Spese governative (gen – ott 2019) .....  | 46 |
| Figura 2.2 | - Distribuzione della ricchezza (media 1990-2016). .....  | 60 |
| Figura 3.1 | - N. Manifestazioni nel tempo per governatorato (ott 2019 – mar 2020).....                                    | 68 |
| Figura 3.2 | - Tipologia di attore- N. manifestazioni – obiettivo manifestazioni (ott 2019 – mar 2020)<br>.....            | 72 |
| Figura 3.3 | - Principali rivendicazioni del primo mese di proteste (17 – 30 ott 2019) F.....                              | 73 |
| Figura 3.4 | - Risposta del regime - obiettivo manifestazioni (ott 2019 – mar 2020).....                                   | 78 |
| Figura 3.5 | - Repressione regime – N. Manifestazioni (ott 2019 – mar 2020) .....  | 81 |
| Figura 3.6 | -N. Manifestazioni - N. Abitanti - Condizioni socioeconomiche per governatorato (ott 2019<br>– mar 2020)..... | 84 |

## NOTA SULLA TRASLITTERAZIONE DEI TERMINI ARABI

Nelle pagine seguenti è stato adottato il metodo riportato nella tabella sottostante per la traslitterazione dei termini arabi in caratteri latini. Tuttavia, viene fatta eccezione per i nomi propri, i nomi di località, i nomi dei partiti politici, delle associazioni e dei movimenti, che sono riportati con la trascrizione più comunemente utilizzata dai libanesi stessi e dalle fonti autorevoli.

|    |   |   |   |    |   |
|----|---|---|---|----|---|
| م  | m | س | s | م  | m |
| ن  | n | ش | š | ن  | n |
| هـ | h | ص | ṣ | هـ | h |
| و  | w | ض | ḍ | و  | w |
| ي  | y | ط | ṭ | ي  | y |
| ة  | a | ظ | ẓ | ة  | a |
| ى  | ā | ع | ‘ | ى  | ā |
| ا  | ā | غ | ġ | ا  | ā |
| ي  | ī | ف | f | ي  | ī |
| و  | ū | ق | q | و  | ū |
|    |   | ك | k |    |   |
|    |   | ل | l |    |   |
| ا  |   |   |   | ا  |   |
| ب  | b |   |   | ب  | b |
| ت  | t |   |   | ت  | t |
| ث  | ṭ |   |   | ث  | ṭ |
| ج  | ġ |   |   | ج  | ġ |
| ح  | ḥ |   |   | ح  | ḥ |
| خ  | ḫ |   |   | خ  | ḫ |
| د  | d |   |   | د  | d |
| ذ  | ḏ |   |   | ذ  | ḏ |
| ر  | r |   |   | ر  | r |
| ز  | z |   |   | ز  | z |

## المقدمة

هذه الأطروحة هي نتيجة عمل ولد من جهة من اهتمام أكاديمي في موقف معقد بقدر ما هو مثير للاهتمام، من جهة أخرى، هي اعتراف شخصي بلبنان ، الذي ثرائه الإنساني والثقافي أثرنى بعمق. نشأت فكرة تطوير هذه الأطروحة، في الواقع، بعد مشاركتي المباشرة في الاحتجاجات التي أناقشها هنا، خلال إقامتي في بيروت لبرنامج دراسي في جامعة كا فوسكاري. بفضل هذه الحركة الاحتجاجية، برزت حاجتي إلى التعمق في أسباب هذا الحشد الشعبي والانظر من خلال الشعارات والأغاني الثورية لفهم أصولها وأهدافها. ولذلك، هدفي هو فك تعقيد السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يميز البلد، للمساهمة في الأدبيات العلمية عن الحركات الاجتماعية اللبنانية، وفي نفس الوقت، لإعادة قيمة مصطلح "التعقيد" نفسه، غالبًا - وأحيانًا بطريقة معقدة - تسبقها خطابات عن لبنان.

في 17 تشرين الأول 2019 ، اندلعت موجة احتجاجات في البلاد - أولاً في العاصمة بيروت وفي وقت قصير في جميع أنحاء البلاد - تحولت إلى أكبر حركة احتجاجية ضخمة في فترة ما بعد الحرب اللبنانية (1990). شهدت الحركة مشاركة شعبية غير مسبوقة ، شملت أشخاصًا من مختلف الأعمار والأجناس والخلفيات الجغرافية والطبقات الاجتماعية. اندلعت الاحتجاجات بعد اقتراح الحكومة بفرض ضريبة قدرها 0.20 دولار في اليوم على المكالمات التي يتم إجراؤها من خلال تطبيقات مثل Whatsapp ، والتي يستخدمها السكان على نطاق واسع للتحايل على التكاليف الباهظة لشركات الهاتف. على الرغم من سحب الاقتراح في نفس اليوم، منذ تلك اللحظة اتخذت الاحتجاجات اللاحقة اسم "ثورة Whatsapp". ومع ذلك، يجب تحديد أسباب السخط إلى ما هو أبعد من هذا القانون ، والذي يشكل مجرد جزء آخر من سلسلة القيود الضريبية المطبقة في سياق التقشف الذي ميز البلاد لعدة أشهر. لقد ولدت حركة الاحتجاج من التدهور الذي لا يرحم للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، التي تأثرت بعواقب عقود من سوء الإدارة السياسية والاقتصادية والمالية.

### أهمية الأطروحة وأهدافها

يحدد تيلي وتارو في المجلد "سياسة خلافية" (2015) عاملين مرتبطين بالسياق الذي يؤثر بشكل كبير على تطور وديناميكيات الحركة الاجتماعية: قدرة الحكومة، التي تُفهم على أنها مدى سيطرة النظام على المجال الاجتماعي والإنتاجي للبلد، ومستوى (أو غياب) الديمقراطية. انطلاقًا من هذه الفرضية ، لفهم ودراسة الحركة الاحتجاجية في 17 تشرين الأول، من الضروري تحديد شكل الحكومة اللبنانية وقياس قدرتها. بعد أن أثبت أن نظام الحكومة اللبنانية هو تطابق مما يسميه ليههارت (1997) "الديمقراطية الطائفية" ، حيث الحكومة عبارة عن ائتلاف كبير من الممثلين السياسيين للشرائح الرئيسية التي ينقسم إليها المجتمع، ساحاول في هذه الأطروحة تعميق السمات التي تميزه والاستراتيجيات التي تسمح له بالبقاء على قيد الحياة بمرور الوقت.

في حالة لبنان ، ينقسم المجتمع على أساس طائفي ، ولهذا السبب يتحدث المرء عن نظام سياسي طائفي. تعتمد استراتيجية بقاء هذا النظام بشكل خاص على عاملين رئيسيين حددهما كينغستون (2013) أولاً وغيها (2016) لاحقاً في ضعف الدولة وتشرذم المجتمع المدني. إن الدولة الضعيفة وغير القادرة على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها تترك مجالاً واسعاً للعمل للطوائف الدينية السياسية ، التي تتولى سد الثغرات التي خلفها عدم كفاءة الدولة من خلال ضمان الخدمات والمزايا لمنتمسيها. وبهذه الطريقة ، ينشأ تبعية قوية بين المواطن والشبكة السياسية الطائفية التي، من ناحية ، ترصد انقسامات المجتمع ، ومن ناحية أخرى ، تعزز مرونة النظام الطائفي نفسه. يميل المجتمع المدني إلى إعادة إنتاج الخطوط الفاصلة للمجتمع ، وبالتالي فهو غير قادر - أو غير راغب - في تعزيز التغيير السياسي. بسبب مرونتها ، بالإضافة إلى الجوانب الاستبدادية الأخرى التي ستظهر في الفصول القادمة ، أدت الطائفية إلى ديمقراطية غير مكتملة (فاخوري، 2009).

في ضوء ما سبق ، فإن دراسة حركة 17 تشرين الأول الاحتجاجية تدخل في الأدبيات حول الحركات الاجتماعية في السياقات السياسية الطائفية، ولا سيما في سياق الحركات غير الطائفية. يحدد نيغل (2016) ثلاثة عوامل يمكن أن تؤدي إلى نجاح حركة غير طائفية ، أو على الأقل إحداث تغيير سياسي في النظام: إبراز عيوب النظام السياسي من خلال جوانبه اليومية ؛ إنشاء شبكات اجتماعية بين الطوائف ؛ تعزيز المزيد من الشفافية والمساواة. لكن العلماء ركزوا قبل كل شيء على الحدود التي يفرضها النظام الطائفي على نجاح الحركات. من بين هؤلاء ، يجادل نيغل (2018) مرة أخرى بأن العمل الجماعي يخاطر بسهولة بإعادة إنتاج انقسامات المجتمع من خلال استمالة الأحزاب السياسية ، أو بسبب الانقسامات السياسية والدينية داخل الحركة. يتحدث كرم (2006) عن "غواية سياسية" ، التي تُفهم على أنها ميل المجتمع المدني للعودة إلى المجال السياسي وإعادة إنتاج تحالفاته. مفهوم مماثل هو ما يسميه أبي ياغي وكاتوس ويونس (2017) "بشبح طائفي". من ناحية أخرى ، يوضح بومان (2016) ومابون (2020) كيف تستغل القوى السياسية التوترات الاجتماعية على التوالي من أجل المصالح الاقتصادية ولتعزيز صورتها من خلال تقديم نفسها كجهات فاعلة ضرورية لإعادة الاستقرار إلى البلاد. تسلط الدراسات التي أجريت على حركات الاحتجاج الرئيسية الثلاث السابقة في لبنان ما بعد الحرب الضوء على هذه القيود. وهي على وجه الخصوص ما يسمى بـ "ثورة الأرز" لعام 2005 ؛ الاحتجاجات التي ولدت في سياق الربيع العربي عام 2011 ؛ وولدت حركة 2015 بسبب أزمة النفايات. إذا استبعدنا النقاط الثلاث التي ذكرها نيغل، فإن الأدبيات لا تقترح أي دراسة حول الشروط التي تسمح لحركة غير طائفية بالنجاح.

في ضوء المراجعة النقدية الموجزة للأدبيات المذكورة أعلاه، فإن الهدف من هذا العمل البحثي هو تحليل، قدر الإمكان، الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في 17 تشرين الأول 2019 في لبنان كمثال على حركة غير طائفية، مع مراعاة الأشهر الخمسة الأولى من الاحتجاجات. إن تحليل المشاركة الشعبية في هذه الحركة (الفاعلون والمطالب)، وديناميكيات الاحتجاج (المكان والتكرار) ورد فعل النظام سيسمح لنا باستخلاص بعض الاستنتاجات على جبهتين مختلفتين. أولاً ، سيكون من الممكن فهم كيف تأثير الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد على

السكان. على وجه الخصوص، يمكن لدراسة التوزيع الجغرافي والزمني والاجتماعي للمشاركة الشعبية أن تشير إلى الفئات السكانية الأكثر تأثراً بالآثار السلبية للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والعامة التي تم تبنيها في السنوات السابقة وتأثيرات الأزمة السورية على اللبنانيين. إقليمياً، ستم دراسة ديناميكيات التنازع على الحركة قيد التحليل من خلال المقارنة مع الحركات الثلاث الكبرى الأخرى المناهضة للمؤسسة التي حدثت في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية. كما سبق ذكرت، هذه الحركات هي ثورة الأرز 2005 التي ولدت لمواجهة التدخل السوري في الشؤون السياسية اللبنانية، احتجاجات عام 2001 التي اندلعت في سياق الربيع العربي الذي طاول المنطقة بأسرها، وحركة عام 2015 التي قادتها حملة طلعت ريحتكم استجابة لأزمة النفايات في منطقة بيروت. في ضوء النظريات الرئيسية حول الحركات الاجتماعية في السياقات السياسية التوافقية، سيسمح هذا التحليل المقارن بتحديد نقاط الانقسام المحتملة مع الماضي التي تميز حركة 17 تشرين الأول وبالتالي فهم ديناميكيات حركة مناهضة للطائفية بشكل أفضل.

تهدف هذه الأطروحة إلى إظهار كيف يمكن للسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي توجد فيه حركة مناهضة للطائفية أن يهيئ الظروف للتغلب على القيود التي يفرضها النظام السياسي، والتي حالت حتى الآن دون الإطاحة بالطائفية. سيتبين إذن كيف تختلف بعض ديناميكيات حركة 17 تشرين الأول عن تلك التي اتسمت بها حركات الاحتجاج اللبنانية السابقة. على سبيل المثال، أثرت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية العميقة على قطاعات كبيرة من السكان، بغض النظر عن الانتماء الديني والتوجه السياسي والمنطقة الأصلية، وفي كثير من الحالات، الطبقة الاجتماعية. دفعت ظروف المشقة التي يتقاسمها السكان على نطاق واسع العديد من اللبنانيين إلى تجاوز الانقسامات الطائفية، وتحديد السبب المشترك للمشاكل الهيكلية للبلاد في النظام السياسي الطائفي. لذلك، أثبتت حركة 17 أكتوبر، على عكس الحركات السابقة، أنها أكثر مقاومة لاستقطاب النظام، الذي لا يستطيع استغلال الانقسامات السياسية - الطائفية الداخلية لصالحه بسهولة كما في الماضي.



## INTRODUZIONE

Il presente elaborato è il frutto di un lavoro nato da una parte da un interesse accademico nei confronti di una situazione tanto complessa quanto intrigante, dall'altra è un riconoscimento personale verso il Libano, la cui ricchezza umana e culturale mi ha segnata profondamente. L'idea di sviluppare questo elaborato di tesi magistrale è sorta, infatti, a seguito della mia diretta partecipazione alle proteste qui trattate, durante il mio soggiorno a Beirut per un programma di studio dell'Università Ca' Foscari. È proprio grazie a questo movimento di protesta che è emersa la necessità, per me, di scavare a fondo nelle ragioni di una tale mobilitazione popolare e di guardare attraverso gli slogan e i canti rivoluzionari per comprenderne le origini e gli obiettivi. Il mio intento personale è, dunque, quello di decifrare la complessità del contesto politico e socioeconomico che caratterizza il paese, contribuendo alla letteratura sui movimenti sociali libanesi e, allo stesso tempo, restituendo valore al termine stesso di "complessità", così spesso – e talvolta sterilmente - anteposto ai discorsi sul Libano.

Il 17 ottobre 2019 è scoppiata nel paese un'ondata di proteste – prima nella capitale Beirut e in breve tempo in tutto il paese – che si è trasformata nel movimento di contestazione più imponente del dopoguerra libanese (1990). Il movimento ha visto una partecipazione popolare senza precedenti, coinvolgendo persone di diverse età, generi, provenienza geografica e classi sociali. Le proteste sono scoppiate in seguito alla proposta del governo di imporre una tassa di 0,20 dollari al giorno sulle chiamate effettuate attraverso applicazioni come Whatsapp, di cui la popolazione fa ampio uso per eludere gli elevati costi delle compagnie telefoniche. Nonostante la proposta sia stata ritirata il giorno stesso, a partire da quel momento le proteste successive hanno assunto l'appellativo di "rivoluzione Whatsapp". Tuttavia, le cause del malcontento vanno individuate ben oltre questa proposta di legge, che costituisce solamente l'ennesimo tassello di una serie di restrizioni fiscali attuate nel contesto di austerità che segnava il paese da diversi mesi. Il movimento di protesta è nato dall'inesorabile deterioramento delle condizioni socioeconomiche della popolazione, sulla quale si sono riversate le conseguenze di decenni di cattiva gestione politica, economica e finanziaria.

### *Rilevanza e obiettivi della tesi*

Tilly e Tarrow nel volume *Contentious Politics* (2015) individuano due fattori relativi al contesto che influenzano maggiormente lo sviluppo e le dinamiche di un movimento sociale: la capacità del governo, intesa come la misura in cui il regime esercita il controllo sulla sfera sociale e produttiva del paese, e il livello (o l'assenza) di democrazia. Partendo da questo presupposto, per comprendere e studiare il movimento di protesta del 17 Ottobre è necessario definire la forma di governo libanese e misurarne la capacità. Una volta stabilito che il sistema governativo libanese

rientra in quella che Lijphart (1997) battezza come “democrazia consociativa”, dove il governo è una grande coalizione dei rappresentanti politici dei principali segmenti in cui si divide la società, si cercherà in questa tesi di approfondire i tratti che lo caratterizzano e le strategie che ne permettono la sopravvivenza nel tempo.

Nel caso del Libano, la società è segmentata su base confessionale e per questo si parla, dunque, di sistema politico confessionale, o confessionalismo. La strategia di sopravvivenza di tale regime si basa specialmente su due fattori chiave che, prima Kingston (2013) e successivamente Geha (2016), individuano nella debolezza dello Stato e nella frammentazione della società civile. Uno Stato debole e incapace di erogare i servizi essenziali ai propri cittadini lascia ampio spazio d'azione alle comunità politico-confessionali, che subentrano nel colmare i vuoti lasciati dall'inefficienza statale garantendo servizi e favori ai propri affiliati. In questo modo si genera una forte dipendenza tra cittadino e rete politico-confessionale che, da una parte, ricalca le divisioni della società e, dall'altra, rafforza la resilienza del sistema confessionale stesso. La società civile tende a riprodurre le linee di frattura della società e non è, quindi, in grado di – o non intende – promuovere il cambiamento politico. A causa della sua resilienza, oltre ad altri aspetti di carattere autoritario che si vedranno nei prossimi capitoli, il confessionalismo ha dato vita a una democrazia incompleta (Fakhoury, 2009).

Alla luce di quanto detto sopra, lo studio del movimento di protesta del 17 Ottobre si inserisce nell'ambito della letteratura sui movimenti sociali nei contesti politici consociativi, più in particolare in quello dei movimenti non-confessionali. Nagle (2016) individua tre fattori che possono portare un movimento non-confessionale al successo, o quanto meno ad apportare un cambiamento politico al sistema: la messa in luce dei difetti del regime politico attraverso i suoi aspetti più quotidiani; la creazione di reti sociali inter-confessionali; la promozione di una maggiore trasparenza e uguaglianza. Gli studiosi, tuttavia, si sono soffermati soprattutto sui limiti che il sistema confessionale impone al successo dei movimenti. Tra questi, di nuovo Nagle (2018) sostiene che l'azione collettiva rischia facilmente di riprodurre le divisioni della società attraverso la cooptazione dei partiti politici, o a causa di fratture politiche e religiose interne al movimento. Karam (2006) parla di *tentation politique*, intesa come la tendenza della società civile a ricadere nell'ambito politico, riproducendone gli schieramenti. Un simile concetto è quello che Abi Yaghi, Catusse e Younes (2017) chiamano *sectarian ghost*. Bauman (2016) e Mabon (2020), invece, mostrano come le forze politiche sfruttino le tensioni sociali rispettivamente per interessi economici e per rinforzare la propria immagine presentandosi come attori necessari a riportare la stabilità al paese. Gli studi effettuati sui tre grandi precedenti movimenti di protesta nel Libano postbellico mettono in luce questi limiti. In particolare, i tre movimenti sociali a cui si fa riferimento sono la cosiddetta “Rivoluzione dei Cedri” del 2005; le proteste nate sull'onda delle primavere arabe nel 2011; e il movimento del 2015 sorto nell'ambito

della crisi dei rifiuti. Se si escludono i tre punti accennati da Nagle, la letteratura non propone alcuno studio sulle condizioni che permettono a un movimento non-confessionale di arrivare al successo.

Alla luce della breve rassegna critica della letteratura su esposta, l'obiettivo del presente lavoro di ricerca è di analizzare, per quanto possibile, il movimento di protesta scoppiato il 17 ottobre 2019 in Libano come esempio di movimento non confessionale, prendendo ad esame i primi cinque mesi di contestazione. L'analisi della partecipazione popolare a tale movimento (attori e rivendicazioni), delle dinamiche di contestazione (luogo e frequenza) e della risposta del regime consentirà di trarre alcune conclusioni su due fronti diversi. In primo luogo, sarà possibile comprendere in che modo la crisi socioeconomica nel paese colpisce la popolazione. In particolare, lo studio della distribuzione geografica, diacronica e sociale della partecipazione popolare può suggerire quali fasce di popolazione siano state maggiormente toccate dai risvolti negativi delle politiche sociali, economiche e pubbliche adottate negli anni precedenti e dagli effetti della crisi siriana sul territorio libanese. In secondo luogo, lo studio delle dinamiche di contestazione del movimento oggetto di analisi verrà condotto facendo un confronto con gli altri tre grandi movimenti anti-establishment che hanno avuto luogo in Libano a partire dalla fine della guerra civile. Come si è già accennato, tali movimenti sono la Rivoluzione dei Cedri del 2005, nata per contrastare l'ingerenza siriana negli affari politici libanesi; le proteste del 2001, scoppiate nel contesto delle primavere arabe che hanno coinvolto l'intera regione; e il movimento del 2015 guidato dalla campagna *You Stink* in risposta alla crisi dei rifiuti dell'area della capitale Beirut. Alla luce delle principali teorie sui movimenti sociali nei contesti politici consociativi, tale analisi comparativa consentirà di individuare i possibili punti di frattura con il passato che caratterizzano il movimento del 17 Ottobre e quindi capire meglio le dinamiche di un movimento anti-confessionale.

Il presente studio intende mostrare come il contesto socioeconomico in cui si colloca un movimento anti-confessionale possa porre le condizioni per superare i limiti imposti dal sistema politico, che fino ad oggi hanno impedito l'abbattimento del confessionalismo. Si vedrà, dunque, come alcune dinamiche del movimento del 17 Ottobre si distinguono da quelle che hanno caratterizzato i movimenti di protesta libanesi precedenti. Ad esempio, la profonda crisi socioeconomica ha colpito larghe fasce di popolazione, indipendentemente dall'appartenenza religiosa, dall'orientamento politico, dall'area di provenienza e, in molti casi, dalla classe sociale. Le condizioni di disagio ampiamente condivise dalla popolazione hanno portato molti libanesi a superare le divisioni confessionali, identificando nel sistema politico confessionale la causa comune ai problemi strutturali del paese. Il movimento del 17 Ottobre, dunque, a differenza di quelli precedenti, si è mostrato più resistente alla cooptazione del regime, il quale non può sfruttare a proprio vantaggio le divisioni politico-confessionali interne con la stessa facilità del passato.

### *Struttura dell'elaborato*

La presente tesi è suddivisa in tre parti. Il primo capitolo consiste in una rassegna critica della letteratura sui movimenti sociali nei contesti politici consociativi e nell'esposizione dei tre principali movimenti di protesta anti-establishment libanesi del dopoguerra, precedenti a quello del 17 ottobre 2019. Partendo da una rassegna della terminologia utilizzata nell'ambito della politica di contestazione, si cercherà di assegnare alle proteste qui analizzate la definizione che più si addice ad esse. Ci si soffermerà, ad esempio, sui concetti di "rivoluzione", "rivolta", "movimento di protesta" o di insurrezione e "ondata di proteste". Si osserveranno le caratteristiche intrinseche del sistema consociativo, in particolare con riferimento al rapporto con le spinte della società civile verso il cambiamento politico. In seguito, saranno esposti i limiti e le modalità di successo dei movimenti non-confessionali nei contesti di consociativismo individuati dalla letteratura. La seconda parte del capitolo intende approfondire le dinamiche dei tre grandi movimenti di protesta precedenti a quello del 17 Ottobre (2005, 2011, 2015), illustrandone i principali fattori che ne hanno ostacolato il successo.

Il secondo capitolo si sofferma sulle cause che hanno portato allo scoppio delle proteste nell'ottobre 2019. Il movimento di protesta, infatti, può essere compreso solo se collocato nel particolare contesto politico e socioeconomico in cui è emerso (Tilly & Tarrow, 2015). Va quindi considerato come il risultato di un più o meno lungo processo storico caratterizzato da politiche pubbliche, economiche e sociali che hanno avuto un determinato impatto sulla popolazione. A loro volta, le cause alla base del movimento sono cruciali per comprenderne le dinamiche. Nella prima parte del capitolo viene analizzato il contesto di profonda crisi economica e, soprattutto finanziaria in cui emergono le proteste del 17 ottobre 2019. Si guarderà alle cause storiche, politiche ed economiche in cui affondano le radici di tale crisi, a partire dal periodo di ricostruzione neoliberale postbellica degli anni Novanta guidata dall'allora Primo Ministro Rafiq Hariri. Si passerà in analisi il meccanismo finanziario originatosi in quegli anni, il cosiddetto "schema Ponzi" (al-Saidi, 2019; Halabi & Boswall, 2019), osservando le cause e le conseguenze del consolidamento di un *rentier state* sullo sviluppo dell'economia e del settore finanziario statali. Si vedrà, inoltre, come dagli anni Duemila ad oggi alcuni avvenimenti, quali la crisi dei prezzi del petrolio (2008 e 2014) e il conflitto civile siriano (iniziato nel 2011), hanno segnato particolarmente il paese contribuendo a porre le basi della crisi attuale, seppur in maniera diversa.

Nella seconda parte si guarda al contesto politico, dal consolidamento del confessionalismo alla cosiddetta "governance confessionale" (Le Borgne & Jacob, 2016), caratterizzata da dinamiche di corruzione e clientelari. Vengono poi presi in esame il caso esemplare dell'inefficienza delle infrastrutture e dei servizi, la situazione di relativa libertà di espressione e la limitata autonomia dei

sindacati e della società civile. La terza parte si sofferma sul contesto sociale, concentrando l'attenzione su alcune problematiche quali la forte disuguaglianza geografica e di genere, la sproporzionata distribuzione della ricchezza e il malcontento giovanile.

Il terzo capitolo costituisce la parte sperimentale della ricerca e si focalizza su alcuni aspetti del movimento di protesta: la distribuzione geografica e temporale delle proteste; gli attori; le rivendicazioni più frequenti; il tipo di obiettivo che si vuole raggiungere (rivoluzionario o no); la risposta del regime; e la correlazione tra la partecipazione popolare e le condizioni socioeconomiche nei diversi governatorati. Per questa sezione sono stati utilizzati i dati estrapolati dal database della piattaforma online *Civil Society Knowledge Centre*, un programma di ricerca del centro multidisciplinare non governativo libanese *Lebanon Support* finalizzato alla promozione dello sviluppo sociale. Nel database sono state registrate e mappate giorno per giorno tutte le azioni di contestazione che hanno avuto luogo nel paese a partire dal 2017. Sulla base di un'analisi quantitativa e qualitativa di tali dati da me condotta, a cui sono stati affiancati articoli di periodici, comunicazioni sui social media, report e documenti di organizzazioni internazionali, saranno presentate le principali tendenze e caratteristiche del movimento di protesta al fine di evidenziare le eventuali differenze con i movimenti precedenti.

Infine, è importante fare alcune considerazioni sulle fonti prese in considerazione. Innanzitutto, per motivi pratici, questo lavoro di ricerca si concentra sui fatti accaduti fino a marzo 2020, data in cui è stato annunciato il lockdown in risposta alla pandemia di Covid-19, nonostante le proteste siano proseguite per più di un anno dal loro inizio. La data è ritenuta significativa poiché segna inevitabilmente l'inizio di una fase inizialmente di arresto e, in seguito, di bassa intensità di contestazione. In secondo luogo, come si specificherà nei prossimi capitoli, alcuni dati utilizzati non sono quelli ufficiali in quanto non sono resi pubblici dalle istituzioni libanesi, ma sono tratti da rapporti e studi di organizzazioni internazionali non governative come la Banca Mondiale e le agenzie ONU. Inoltre, è necessario specificare che i dati del database del *Civil Society Knowledge Centre* utilizzati per la parte di ricerca sperimentale presentano un certo margine di errore per cui, talvolta, sono incompleti o non sufficientemente dettagliati. Ad esempio, si trovano numerose informazioni classificate sotto la voce "N/A" (non disponibile) e, in alcuni casi, ho notato che esistono discrepanze tra le informazioni fornite dal database (basate principalmente sulle notizie del canale ufficiale governativo National News Agency) e quelle di altri canali di informazione.

A completare il lavoro di tesi, sono state aggiunte due appendici: la prima consiste in una cronologia semplificata delle proteste, contenente i principali avvenimenti politici ed economici e gli episodi di contestazione ritenuti più rilevanti nell'ambito di questa ricerca. La seconda appendice è

una lista dei partiti politici nominati nel presente lavoro. Nella lista sono presentati alcuni partiti storici e altri partiti più recenti o meno influenti, ma altrettanto rilevanti nell'ambito di questa ricerca.

## CAPITOLO 1.

### I MOVIMENTI DI PROTESTA NEL REGIME CONSOCIATIVO: I PRINCIPALI CASI DI CONTESTAZIONE LIBANESI DAL DOPOGUERRA A OGGI

#### 1.1 Introduzione

La letteratura che tratta i movimenti sociali è molto vasta e comprende diversi aspetti che possono spaziare dallo sviluppo diacronico, agli effetti a breve e lungo termine che essi hanno sulla società, sulla politica o sull'economia, o ancora dalle strategie e i meccanismi di mobilitazione, alle modalità di risposta del regime politico. Inoltre, le caratteristiche di un movimento sociale, dalla sua nascita al momento della smobilitazione, variano in base agli interessi della popolazione, alla consapevolezza che i cittadini hanno delle problematiche esistenti, alla misura in cui essi sono coinvolti nella società civile e nella politica, e alle opportunità di cambiamento esistenti o percepite (Della Porta e Diani, 2006). Per questo, è importante stabilire in quale contesto politico si verifichi un movimento sociale per comprenderne le possibilità di successo, le dinamiche e il rapporto che esso intrattiene con le autorità politiche.

Il caso delle proteste libanesi scoppiate il 17 ottobre 2019, e ancora in corso al momento della stesura di questo lavoro, si inserisce all'interno di una determinata tipologia di movimento, in relazione agli aspetti sopracitati. In particolare, si tratta di un movimento di protesta sviluppatosi all'interno di un sistema politico consociativo, ovvero una forma di governo tipica di una società profondamente divisa, in cui le cariche pubbliche sono distribuite secondo la proporzionalità dei diversi gruppi identitari presenti sul territorio nazionale che, nel caso del Libano, corrispondono alle confessioni religiose. Per comprendere e analizzare tale avvenimento e i fattori che lo hanno reso possibile, è necessario inquadrare il giusto contesto in cui esso si colloca e fornire alcune definizioni teoriche. Partendo dai concetti di "movimento sociale" e "politica di contestazione", si vedranno successivamente le definizioni dei seguenti fenomeni: "movimento di insurrezione" (o "movimento di protesta"), "ciclo di proteste", "ondata di proteste", "rivolta" (o "ribellione") e, infine, "rivoluzione". In seguito, verrà proposta un'analisi della letteratura scientifica sui movimenti sociali sviluppatasi in un contesto politico di tipo consociativo. Basti sapere che questa è la forma di governo che caratterizza il Libano da decenni. Più in particolare, al fine di comprendere come queste teorie si possano applicare al caso specifico del Libano, si volgerà lo sguardo a tre movimenti sociali anti-establishment che hanno avuto luogo nel paese dagli anni Novanta a oggi e alle loro caratteristiche: la Rivoluzione dei Cedri 2005, le proteste del 2011 sulla scia delle Primavere Arabe e il movimento

*You Stink* in risposta alla crisi dei rifiuti del 2015. Questi movimenti si definiscono anti-establishment poiché mossi da un malcontento generale nei confronti del regime politico al potere (nel primo caso il regime dominante è quello siriano, che allora esercitava un forte controllo sulla politica libanese) e aventi come obiettivo comune quello di rovesciarlo. Un'analisi delle esperienze di contestazione passate permetterà anche di stabilire su quali basi, storiche e contingenti, si sia sviluppato il movimento del 17 Ottobre e fornirà gli strumenti adeguati a comprendere su quali aspetti sia necessario focalizzare l'attenzione.

## **1.2 I movimenti sociali e i sistemi consociativi**

### *1.2.1 Definizioni a confronto*

Prima di approfondire l'analisi degli avvenimenti che hanno segnato il Libano a partire dal 17 ottobre 2019, è opportuno comprendere il significato di "movimento sociale" e quali siano le caratteristiche che permettono al fenomeno del 17 Ottobre di essere classificato come tale. Le definizioni proposte dalla letteratura sono molteplici e, trattandosi di un fenomeno sociologico complesso che difficilmente si verifica in forma identica nelle sue diverse manifestazioni, non esiste una definizione universale. Tuttavia, la maggior parte delle definizioni è concorde riguardo alla presenza di alcune caratteristiche, che possono quindi considerarsi i requisiti minimi per classificare un fenomeno sociologico come un movimento sociale. In generale, è riconosciuta la presenza di una tensione conflittuale tra due parti, generata solitamente dal senso di insoddisfazione di una delle parti verso l'ordine sociale o politico esistente, della volontà di cambiamento rispetto allo status quo, della condivisione di idee e valori di un vasto gruppo della popolazione, e di un sentimento identitario comune. Inoltre, viene sempre menzionato il carattere collettivo dell'azione, la vasta partecipazione popolare e, infine, la durata relativamente estesa del fenomeno (Pasquino, 1983; Tarrow, 1996; Della Porta & Diani, 2006; Sarihan, 2014; Tilly & Tarrow, 2015). Oltre a queste caratteristiche maggiormente riconosciute, alcuni autori precisano altri aspetti particolari.

Della Porta e Diani (Ibid.) si soffermano, ad esempio, sull'importanza delle reti sociali informali. Sono queste, infatti, che permettono al singolo cittadino di entrare in contatto con altri cittadini indipendenti o organizzazioni che condividono i suoi stessi obiettivi. Allo stesso tempo, le reti sociali informali costituiscono il mezzo attraverso cui i diversi attori dell'azione sociale possono conoscersi, organizzarsi, coordinarsi e mettere insieme le proprie risorse. Tilly e Tarrow (2015), in aggiunta, individuano nei movimenti sociali due fenomeni distinti: le basi dei movimenti sociali



(*social movement bases*) e le campagne dei movimenti sociali (*social movement campaigns*). Le prime consistono nell'insieme di "organizzazioni del movimento, reti, partecipanti e i repertori culturali, le memorie e le tradizioni accumulate [nel tempo]" (Ibid, p. 148) che rendono possibile lo sviluppo di una campagna di un movimento sociale. Quest'ultima, invece, è l'azione collettiva in atto. Tilly e Tarrow (Ibid.), inoltre, collocano i movimenti sociali all'interno della più ampia categoria della "politica di contestazione" (*contentious politics*). Quest'ultima viene definita come un insieme di interazioni in cui alcuni attori, condividendo interessi e programmi, rivendicano qualcosa a discapito degli interessi di altri attori. In tali interazioni il coinvolgimento del governo è inevitabile in quanto spesso oggetto delle contestazioni, talvolta in quanto promotore stesso delle rivendicazioni o ancora, semplicemente, come terza parte. Non tutte le forme di politica di contestazione, tuttavia, si traducono in movimenti sociali poiché talvolta esse incontrano una forte repressione, non dispongono di solide e ampie basi sociali, non si diffondono geograficamente e restano principalmente confinati ad una realtà locale, sorgono e si smobilitano troppo rapidamente e non sviluppano sufficiente "valore, unità, impegno ed estensione" (Ibid., p. 148). Queste ultime caratteristiche sono quelle che, secondo Tilly e Tarrow, permettono a un'espressione della politica di contestazione di trasformarsi in un movimento sociale efficace, attraverso mezzi che comprendono gli incontri pubblici, le manifestazioni, le petizioni e i comunicati stampa.

Inoltre, Sarihan (2014) sostiene che non tutti i sentimenti di insoddisfazione conducano necessariamente a un movimento sociale. È necessario, infatti, che i partecipanti al movimento abbiano obiettivi ben definiti e propongano un'agenda politica alternativa rispetto a quella delineata da coloro che rappresentano l'oggetto della contestazione. Precedendo Sarihan sulla stessa linea di pensiero, Bayat (1998) distingue i movimenti sociali dai "movimenti di insurrezione" o "movimenti di protesta", poiché questi ultimi, a differenza dei primi, non sempre dispongono di un programma alternativo ben definito al momento della mobilitazione.

Per illustrare lo sviluppo nel tempo delle forme di protesta di un movimento sociale, Della Porta e Diani (2006) ricorrono all'immagine delle "ondate di protesta". La mobilitazione non si verifica in modo uniforme nel tempo, ma segue un alternarsi di momenti di relativa calma e picchi di tensione. Il susseguirsi di questa oscillazione tra azione intensificata e azione più moderata costituisce il "ciclo di protesta", che Tarrow (1994, p.153) definisce come:

“una fase di elevato conflitto e contestazione attraverso il sistema sociale che include: una rapida diffusione dell'azione collettiva dai settori più mobilitati a quelli meno mobilitati; un ritmo accelerato dell'innovazione in forma di contestazione; nuove o modificate strutture dell'azione collettiva; una combinazione di partecipanti organizzati e non organizzati; e infine una sequenza

di interazioni intensificate tra coloro che contestano e le autorità che può concludersi in riforma, in repressione e talvolta in rivoluzione”.

Il concetto di “ciclo di protesta” è importante per poter comprendere l’emergere della “violenza politica” all’interno di un movimento sociale, poiché essa tende a seguire l’andamento della mobilitazione. Nelle fasi iniziali le espressioni violente da parte dei partecipanti al movimento si verificano in misura limitata e casuale. Solo con il procedere della mobilitazione esse si sviluppano, anche se più lentamente rispetto alle altre forme di contestazione. Alcuni gruppi, quindi, tendono a radicalizzarsi, organizzando le azioni violente e aumentandone la frequenza. Questa modalità di protesta rischia di allontanare molti partecipanti moderati e allo stesso tempo di attirare e giustificare l’utilizzo della violenza da parte delle autorità (Della Porta & Diani, 2006).

Per indicare le vicende libanesi contemporanee, inoltre, è molto diffuso tra manifestanti e giornalisti<sup>1</sup> il termine arabo *intifāda* (“rivolta”, “insurrezione”). Secondo la definizione di Pasquino (1997, p. 977), la “rivolta” o “ribellione” è:

“generalmente limitata a un’area geografica circoscritta, è per lo più priva di motivazioni ideologiche, non propugna un sovvertimento totale dell’ordine costituito ma un ritorno ai principi originari che regolavano i rapporti autorità politiche – cittadini, e mira ad un soddisfacimento immediato di rivendicazioni politiche ed economiche.”

La “rivolta”, quindi, è più circoscritta nel tempo e nello spazio rispetto al movimento sociale e se quest’ultimo si pone come obiettivo quello di superare e riformare una determinata situazione, la prima intende, al contrario, tornare allo *status quo* precedente.

Il fenomeno libanese, infine, è stato spesso chiamato “rivoluzione”.<sup>2</sup> Per comprendere se l’utilizzo di tale definizione sia appropriata, è necessario comprendere che cosa si intenda per “rivoluzione”. Come nel caso dei movimenti sociali, è difficile trovare una definizione unica per questo fenomeno, poiché anch’esso è in costante evoluzione e si verifica in maniera differente –

---

<sup>1</sup> Questo termine è stato spesso utilizzato nelle strade durante le manifestazioni, sia nella forma riportata nel testo, sia coniugata nella locuzione *Lubnan yantafīdu* (“il Libano si ribella”). È stato anche riportato in forma grafica sui muri delle città, è diventato uno slogan popolare sui social network, spesso in forma di *hashtag* ed è stato utilizzato anche da diversi quotidiani (si veda, ad esempio: Salih, H. (2019). “Intifāda 17 tishrīn al-`awal” in *Asharq al-Awsat*, 24 Ottobre. Disponibile al sito: [aawsat.com/home/article/1958641/انتفاد-17-تشرين-الاول](http://aawsat.com/home/article/1958641/انتفاد-17-تشرين-الاول) Ultimo accesso: 15/12/2020)

<sup>2</sup> Il termine “rivoluzione” è stato comunemente impiegato per definire le contestazioni del 17 Ottobre, a partire dallo slogan frequentemente utilizzato dai manifestanti, che recitava *tawra* (“rivoluzione”), e in numerose rappresentazioni grafiche raffiguranti tale espressione. Questa dicitura non solo è stata utilizzata dalla popolazione locale in contesti informali, come osservato personalmente dalla sottoscritta, ma è stata anche impiegata in numerosi articoli di giornale (si veda, fra gli altri: Dagher C. H., 2019. “Une révolution pour quelle démocratie?” in *L’Orient Le Jour*, 26 ottobre) e altre tipologie di pubblicazioni (si veda, fra gli altri: Lteif D., 2019. “The Lebanon Revolution Takes on The Media: A Resource on Alternative News Outlets” in *Jadalyya*, 23 dicembre).

almeno in una certa misura - in ogni sua espressione. Le definizioni proposte dagli studiosi sono numerose e differiscono molto in base all'epoca in cui sono state formulate. A partire dalla rivoluzione come lotta di classe e considerata da Marx ed Engels come “la più radicale rottura dei rapporti di proprietà tradizionali” (2017, p. 51), all'accezione più astratta acquisita dal secondo dopoguerra che vede la rivoluzione come un conflitto ideologico tra la maggioranza della popolazione e la classe al potere (Hawkesworth e Kogan, 2004). Inoltre, c'è chi, come Tilly (1993), parla più in generale di lotta per la conquista del potere e chi, invece, propone una distinzione tra la rivoluzione sociale e quella politica, come fa Skocpol (1979). Confrontando le diverse definizioni presenti in letteratura, si può dedurre che la rivoluzione è un fenomeno sociale che prevede come risultato il cambiamento radicale e irreversibile del sistema politico, della struttura socioeconomica e dell'ideologia dominante; assiste a un'elevata partecipazione popolare; spesso implica l'utilizzo della violenza e si sviluppa su un arco di tempo relativamente lungo. Pasquino (1997, pp. 977-978) parla anche di ‘tentativo di rivoluzione’, riferendosi a quei casi in cui la rivoluzione non ottiene successo sia perché, dopo un breve periodo di potere dualistico conteso tra la popolazione e l'élite al potere, quest'ultima riesce ad avere la meglio, sia perché una volta salita al potere, la popolazione non riesce a sconvolgere effettivamente l'ordine preesistente.

Sulla base di quanto detto sopra e alla luce dei fatti accaduti in Libano dal 17 ottobre 2019 a metà marzo 2020, si può arrivare a definire appropriatamente il fenomeno che ha agitato le strade e le piazze del paese durante questo arco temporale. Partendo dall'ultima definizione fornita, quella di “rivoluzione”, è possibile dedurre che, al momento della stesura di questo lavoro, tale classificazione non sia applicabile al caso del Libano. La rivoluzione, come menzionato sopra, è un lungo processo il cui successo è visibile anche molti anni dopo l'inizio della mobilitazione. Certamente, è necessario un evento decisivo che segni la fine del processo, ma, ad oggi, le proteste scoppiate in Libano non possono costituire questo tipo di evento e sono piuttosto da considerarsi come un altro tassello inseritosi all'interno del lungo processo di trasformazione politica e sociale che la società civile ha già avviato da anni – di cui si parlerà più nel dettaglio in seguito. Nonostante i manifestanti abbiano ottenuto alcuni risultati importanti, *in primis* le dimissioni del Primo Ministro Saad Hariri, il sistema politico è rimasto lo stesso, insieme a quello sociale ed economico. È indubbio, tuttavia, che gli intenti dei manifestanti restano rivoluzionari e che questi avvenimenti hanno portato a una radicale e irreversibile rottura con diversi aspetti della vita libanese, come il superamento di alcuni tabù legati alla politica del paese, la desacralizzazione pubblica delle figure politiche e la riappropriazione di alcuni spazi emblematici (Karam & Tannoury-Karam, 2019). Ad esempio, gli slogan ripetuti nelle strade hanno utilizzato il nome proprio di molti politici, additandoli direttamente e personalmente e

spesso servendosi di un linguaggio volgare e osceno.<sup>3</sup> In molte città, sono stati simbolicamente strappati e vandalizzati i poster raffiguranti i volti dei leader politici che tradizionalmente sono considerati gli *zu'amā'* (“protettori”, “garanti”) della regione.<sup>4</sup> Inoltre, molti spazi sono stati occupati dai manifestanti sia di giorno con manifestazioni, marce, sit-ins e discussioni pubbliche, sia di notte, con l'insediamento provvisorio di tende. I muri e le strade delle città sono stati segnati in maniera permanente con graffiti e installazioni artistiche. Tra questi spazi, uno dei più emblematici è il quartiere centrale di Downtown Beirut, che dopo la fine della guerra civile, attraverso le politiche neoliberali adottate per la ricostruzione, è stato trasformato in una zona priva di autenticità e troppo costosa per gli standard di vita libanesi (Azhari, 2019). Secondo alcuni, questa può essere considerata “una rivoluzione contro la coscienza della guerra civile, contro un'intera cospirazione del regime finalizzata a mantenere le divisioni della guerra” (Karam & Tannoury-Karam, 2019, p. 4).

È evidente, quindi, che anche l'utilizzo del termine “rivolta” (*intifāda*) risulti inappropriato, se ci si basa sulla definizione proposta sopra. Se il concetto di *intifāda* è carico di un forte significato storico e ideologico, poiché convenzionalmente utilizzato per indicare le insurrezioni palestinesi contro l'occupazione israeliana, il fenomeno che esso descrive è molto lontano dagli eventi accaduti in Libano a partire da ottobre 2019 e associarlo ad essi rischierebbe di “ridurre l'azione collettiva a un agglomerato di comportamenti individuali” (Della Porta & Diani, 2006, p. 12). Basti considerare la vasta estensione delle proteste, che hanno coinvolto tutto il territorio nazionale, la volontà, come già detto, di rovesciare l'ordine politico costituito, e l'insoddisfazione che ha spinto la popolazione a perseverare anche in seguito all'immediata vittoria ottenuta con le dimissioni di Saad Hariri.

In base ai criteri esposti sopra utili a definire un “movimento sociale”, si può dedurre che gli avvenimenti libanesi corrispondano a questo fenomeno e che sia appropriato usare questo termine per definirli. Il malcontento generale di cui si è parlato si esprime attraverso l'ostilità nei confronti di problematiche tangibili (come la tassa su WhatsApp che ha scatenato l'insurrezione il 17 ottobre), ma è profondamente radicato nel senso di insoddisfazione verso l'ordine sociale e la struttura politica del paese, rimasti di fatto invariati da prima della guerra civile (Mikdashi, 2019). A confermare il carattere collettivo dell'azione è il sentimento condiviso dai manifestanti, presto tradottosi in un senso di appartenenza a un'identità nazionale comune - anche espresso nella sola esibizione della bandiera libanese - a discapito delle numerose e divisorie identità partitiche e confessionali. Insieme a questo, si guardi anche all'imponente portata delle manifestazioni e all'enorme coinvolgimento popolare, che

---

<sup>3</sup> Fra questi, è noto l'insulto indirizzato all'ex Ministro degli Esteri Gebran Bassil (Assaf, 2019).

<sup>4</sup> Antar, O. (2019), « À Tripoli, les manifestants arrachent les portraits des zaïms » in *L'Orient Le Jour*, 8 Novembre. Disponibile al sito: <https://www.lorientlejour.com/article/1194281/a-tripoli-les-manifestants-arrachent-les-portraits-des-zaims.html>. Ultimo accesso: 15/12/2020.

ha visto circa due milioni di persone riversarsi nelle piazze di tutto il Libano in un giorno solo, rendendo il fenomeno senza precedenti nella storia moderna del paese (Abu-Rish, 2020). Sono evidenti, inoltre, la durata estesa delle contestazioni - ancora in corso al momento della stesura di questo testo - e il loro carattere prevalentemente pacifico. La popolazione non solo ha manifestato la propria insoddisfazione rispetto a diversi aspetti del sistema politico, sociale ed economico, ma ha anche definito chiaramente un'agenda alternativa che prevede le dimissioni di tutti i politici in carica e l'organizzazione di nuove elezioni (Kaissy, 2019). Inoltre, il repertorio delle strategie utilizzate dai manifestanti è vasto e comprende, oltre alle manifestazioni in piazza, anche incontri pubblici e spazi di discussione (reali e virtuali), sit-ins, il blocco di strade e la paralisi della circolazione, scioperi, eccetera.<sup>5</sup> Infine, le proteste sono riuscite a mobilitare diversi settori della società, coinvolgendo, come si vedrà nel prossimo capitolo, organizzazioni della società civile e allo stesso tempo attivisti indipendenti, creando una densa rete sociale formale e informale (Abu-Rish, 2020).

Allo stesso tempo, si può ugualmente parlare di “movimento di insurrezione” e di “movimento di protesta”, se ci si attiene alle definizioni proposte sopra. Le proteste, infatti, sono scoppiate spontaneamente e hanno mantenuto un ritmo d'azione decisamente elevato e accelerato, proponendo continuamente forme di contestazione nuove.<sup>6</sup> Se si considerano le ripetute interazioni violente tra i manifestanti e le autorità<sup>7</sup>, si può concludere che le proteste libanesi costituiscano un “ciclo di proteste”, inteso secondo la definizione di Tarrow riportata sopra. In aggiunta, si può dire che esse siano ugualmente un’“ondata di protesta”, viste le numerose campagne già esistenti – come quelle delle organizzazioni femministe, ambientaliste e per i diritti dei lavoratori - che si sono riaccese a partire dal 17 ottobre, condividendo gli stessi obiettivi e identificando l'origine delle proprie rivendicazioni in un'unica problematica comune (Abi-Rached, 2020; El Helou, 2019; Slaiby e Dirani, 2019).

In generale, per concludere, si può affermare che questi eventi si collocano all'interno della più vasta categoria della “politica di contestazione.” Quest'ultima comprende tutte le definizioni

---

<sup>5</sup> Per una rassegna e una statistica più dettagliata delle forme di contestazione adottate dai manifestanti, si veda: Civil Society Knowledge Centre (2020), *Map of collective action*. Disponibile al sito: [www.civilsociety-centre.org/cap/collective\\_action](http://www.civilsociety-centre.org/cap/collective_action). Ultimo accesso: 15/12/2020

<sup>6</sup> A dimostrazione del ritmo elevato di mobilitazione, basti guardare le numerose piattaforme di informazione e organizzazione indipendenti, come l'auto-definita agenda ufficiale delle proteste Daleel Thawra. Per una rassegna dettagliata delle piattaforme indipendenti di comunicazione e organizzazione delle proteste, si veda: Lteif, D. (2019). “The Lebanon Revolution Takes on The Media: A Resource on Alternative News Outlets” in *Jadaliyya*, 23 dicembre. Disponibile al sito: [www.jadaliyya.com/Details/40379](http://www.jadaliyya.com/Details/40379). Ultimo accesso: 15/12/2020

<sup>7</sup> Si sono verificati numerosi scontri violenti tra manifestanti e forze dell'ordine. Gli episodi sono stati attentamente riportati in diversi canali di informazione. Si veda, fra gli altri: “Protesters dispersed after hours of clashes” in *The Daily Star*, 19 gennaio 2020. Disponibile al sito: <https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2020/Jan-19/499504-state-prosecutor-orders-release-of-34-detained-in-protests.ashx>. Ultimo accesso: 15/12/2020

elencate sopra e prevede il coinvolgimento del governo, che, in questo caso, costituisce l'oggetto principale delle contestazioni.

### 1.2.2 *Cambiamento politico e Stato debole: il caso del Libano*

La forma del regime politico di uno Stato influenza fortemente le dinamiche, lo sviluppo e i risultati della mobilitazione sulla base delle opportunità che offre e delle minacce che presenta. In particolare, sono due i fattori rilevanti in grado di esercitare maggiore influenza sui movimenti sociali: la "capacità", intesa come la misura in cui il potere governativo controlla la sfera sociale, le attività produttive e le risorse all'interno del territorio nazionale, e il "livello (o l'assenza) di democrazia" che caratterizza il regime (Tilly e Tarrow, 2015, pp. 56-57). È importante, quindi, comprendere quale forma di regime sia presente in Libano per approfondire, in seguito, lo studio delle proteste del 17 Ottobre.

La struttura politica libanese è basata su un sistema di tipo confessionale, anche definito comunitario o consociativo. Il concetto di democrazia consociativa è stato teorizzato per primo da Arend Lijphart (1997). L'autore individua quattro elementi fondamentali che distinguono una democrazia consociativa dalle altre forme di governo: una larga coalizione dei leader politici di ognuno dei segmenti in cui si divide la società; un meccanismo di veto reciproco per tutelare i gruppi in minoranza; un criterio di proporzionalità nell'assegnazione di cariche politiche, impieghi pubblici e fondi statali; un alto livello di autonomia con cui ogni gruppo sociale gestisce i propri affari interni. Il sistema politico libanese, infatti, prevede la distribuzione proporzionale delle cariche pubbliche e degli statuti giuridici autonomi alle principali comunità religiose del paese, considerate le principali unità di partecipazione e di rappresentanza politiche. L'assegnazione delle tre cariche principali dello Stato agli esponenti delle tre maggiori comunità religiose del paese<sup>8</sup> ha dato vita al cosiddetto sistema della *troika*, che si riflette anche all'interno del Parlamento (Di Peri, 2010).

Il confessionalismo caratterizza non soltanto la sfera politica del paese, ma ogni aspetto della vita dei cittadini libanesi, radicandosi profondamente nella mentalità collettiva e diventando il "minimo comune denominatore" (Di Peri, 2017, p. 185) per il funzionamento di tutte le pratiche

---

<sup>8</sup> Tale sistema prevede l'assegnazione delle cariche di Primo Ministro, di Presidente del Parlamento e di Presidente della Repubblica rispettivamente a una figura sunnita, sciita e maronita. Questo sistema, tuttavia, non è reso esplicito in alcun documento ufficiale, ma viene rispettato secondo un'usanza che vede la sua origine nel Patto Nazionale del 1943, un accordo mai stato messo per iscritto. Paradossalmente, nella costituzione libanese postbellica il sistema consociativo è indicato come forma di governo provvisoria, utile al raggiungimento di una democrazia a tutti gli effetti, ma non esiste alcuna indicazione sulla durata di tale periodo provvisorio (Di Peri, 2017).

politiche e sociali del paese (Bahout, 2016). Questo sistema è caratteristico delle società profondamente divise su base etnica o – come nel caso del Libano – religiosa. Esso si genera come sistema di garanzia di accesso alle istituzioni nazionali attraverso una rappresentanza proporzionale per ogni gruppo identitario e costituisce uno strumento efficace per mantenere la stabilità politica e sociale, soprattutto laddove il conflitto tra tali gruppi è ancora in parte esistente (Lijphart, 1997; Fakhoury, 2014). In questo modo, le identità religiose diventano istituzionalizzate e ad esse vengono garantite legittimità, autonomia giuridica, rappresentanza politica e diritti specifici. È inevitabile, quindi, che tutti coloro che non si identificano in queste comunità e che non riconoscono questo sistema di appartenenza politico e sociale, non godano del diritto di essere rappresentati democraticamente (Nagle, 2018). Di conseguenza, quella che nasce come una forma di governo inclusiva e partecipativa, si trasforma paradossalmente in un sistema esclusivo e discriminatorio per chiunque non si indentifichi nello schema identitario basato sull'appartenenza religiosa.

Se formalmente il Libano si definisce una democrazia, un'analisi attenta dei meccanismi del funzionamento del sistema renderà evidenti alcuni limiti alla realizzazione a tutti gli effetti di tale forma di governo. Nonostante in Libano si svolgano elezioni democratiche, esista un Parlamento al cui interno sono rappresentati molteplici partiti, la stampa sia relativamente libera e la società civile molto attiva, questi elementi non sono sufficienti a soddisfare i criteri necessari per definire un sistema effettivamente democratico. Come dimostra Mabon (2020), la presenza dell'autoritarismo nel sistema governativo si riconosce da alcuni elementi: la limitatezza del campo di azione della società civile; la forte influenza che la politica esercita, apertamente o attraverso canali clientelari informali, all'interno di organizzazioni e sindacati; la forte dipendenza dell'economia dallo Stato,<sup>9</sup> che a sua volta alimenta la corruzione e le reti clientelari; la forte disuguaglianza nella distribuzione della ricchezza;<sup>10</sup> e infine il sistema politico consociativo stesso, che ha portato a una politica stagnante, alla persistenza della violenza strutturale e ad alti livelli di corruzione. Un altro elemento autoritario che caratterizza il regime politico libanese, nota Geha (2019, p. 27), sta nella “politicizzazione confessionale” dell'esercito, delle forze dell'ordine e dell'intelligence, le cui cariche vengono assegnate secondo criteri confessionali.<sup>11</sup> Questo, spiega l'autrice, facilita il raggiungimento diretto di alcune fasce della popolazione e quindi la possibilità di minacciarle o controllarle. Allo stesso modo, Fakhoury (2009, p. 324; p.317) individua nel consociativismo una delle tre cause per

---

<sup>9</sup> L'economia del Libano è definita da Adly (2019) come un *rentier state* secondario, per cui l'economia dello Stato principalmente non dipende dalla produzione interna e nemmeno da risorse naturali presenti sul territorio nazionale - come nel caso dei *rentier state* ricchi di petrolio o gas naturale, ma da “rendite riciclate” provenienti dalle rimesse dei lavoratori all'estero e da finanziamenti governativi interni e internazionali. Per maggiori dettagli, si veda il Capitolo 2.

<sup>10</sup> Per maggiori dettagli, si veda il Capitolo 2.

<sup>11</sup> I capi dell'intelligence militare sono nominati dal Primo Ministro sunnita e sono tendenzialmente suoi alleati. La comunità sciita ha un forte controllo sulla direzione della Sicurezza Nazionale. Le Forze Armate Libanesi, infine, sono principalmente sotto il controllo cristiano maronita.

cui il processo di democratizzazione libanese è da considerarsi “incompleto” e la democrazia che ne risulta è “a bassa intensità”. Le altre due cause, secondo l’autore, sono le elezioni non del tutto libere e la forte influenza politica e assistenza economica straniera. Di conseguenza, il livello della democrazia libanese va razionalizzato e la sua forma di governo rappresenta quella che Fakhoury (Ibid., p. 247) definisce una “democrazia disabile”.

Un’analisi condotta da Geha (2016) dimostra come, in uno Stato debole, la società civile incontri una forte resistenza al cambiamento politico. Uno Stato è debole, argomenta l’autrice, quando le decisioni politiche vengono prese principalmente al di fuori delle istituzioni pubbliche e le capacità di queste ultime di implementare le riforme è relativamente limitata dal punto di vista delle risorse e del potere decisionale. Nel caso del Libano, come si vedrà nel Capitolo 2, lo Stato non è in grado di eseguire la maggior parte delle funzioni essenziali, soprattutto nell’ambito della sicurezza nazionale, della rappresentanza politica e del welfare, lasciando ampio spazio di azione a reti informali, spesso gestite da quei gruppi politico-confessionali in cui il cittadino si identifica. Questo rapporto di forte interdipendenza tra il cittadino e le reti informali politico-confessionali fa sì che la legittimità riconosciuta a queste ultime preceda quella riconosciuta allo Stato stesso.

Nei sistemi consociativi, mantenere lo Stato debole è una necessità, poiché questo permette di mantenere stabili i rapporti di potere tra le diverse comunità politico-confessionali e, quindi, di garantire la sopravvivenza del sistema politico-sociale stesso. La soluzione consociativa è spesso quella che viene offerta dalla classe politica come l’unica efficace per la salvaguardia della condizione di pace nazionale e per il funzionamento della democrazia. Di conseguenza, qualsiasi interferenza estranea all’ordine politico confessionale è percepita come una minaccia per la stabilità del paese e per il potere dei gruppi politici che lo governano. I sistemi consociativi sono, dunque, restii alla riforma politica e non incoraggiano la partecipazione al di fuori dei gruppi prestabiliti, generando, così, una forte “dipendenza dal percorso”<sup>12</sup> (Geha, 2016). In riferimento a ciò, Fakhoury definisce il caso libanese come “perversamente resiliente” (2014, p. 232). Prima di Geha, già Kingston (2013) si era soffermato sulla resilienza e la “dipendenza dal percorso” dei regimi consociativi in quanto Stati deboli. Kingston, inoltre, individua nella società civile uno dei mezzi attraverso cui il sistema politico riesce a mantenersi nel tempo. La società civile, come si vedrà in seguito, manca per certi aspetti di sufficiente unità e organizzazione per rendersi completamente impermeabile dalle interferenze della classe politica.

---

<sup>12</sup> L’espressione “dipendenza dal percorso” è la traduzione dall’inglese *path-dependence*, che indica la resistenza al cambiamento e la propensione di un certo ordine politico a mantenersi invariato. Si vedano: Mahoney, J. (2000). *Path Dependence in Historical Sociology. Theory and Society* 29: 507–548; Geha, C. (2016). *Civil Society and Political Reform In Lebanon And Libya: Transition And Constraint*. New York: Routledge, pp. 10-11.



Tuttavia, il sistema consociativo e le scarse possibilità di apportare una riforma politica all'interno di questo contesto, possono costituire il giusto stimolo per portare la società civile a mobilitarsi. Nagle (2018), ad esempio, suggerisce di guardare alle debolezze del sistema consociativo come un'opportunità per chiunque rimanga al di fuori di esso per contrattare con le istituzioni o per opporsi a esse. Secondo l'autore, a sopperire al vuoto lasciato dall'inefficienza dello Stato non subentrano solo i gruppi clientelari politico-confessionali, ma anche la società civile stessa, soprattutto in ambiti quali la sanità, il sostegno sociale e l'educazione. In questo modo si crea effettivamente una rete sociale al di fuori delle esclusive divisioni confessionali, in grado di offrire allo stesso tempo un'alternativa a questa logica. La società civile può, quindi, sfruttare questa rete non-confessionale per mobilitare una parte più o meno grande della popolazione in quelle che potenzialmente possono diventare efficaci forme di protesta e di opposizione.

Ancora Nagle (2016) si sofferma sull'analisi dei movimenti non-confessionali, mostrando come, in una società profondamente divisa da un conflitto – politico-confessionale, nel caso del Libano - la società civile e, soprattutto, i movimenti sociali possano costituire uno strumento importante di riconciliazione e trasformazione. L'autore individua tre principali modalità con cui i movimenti non-confessionali possono apportare il cambiamento all'interno di un sistema consociativo: mettendo in discussione le applicazioni quotidiane del confessionalismo nelle azioni, nelle strutture di pensiero e nell'organizzazione spaziale della società; costruendo reti sociali che vanno oltre le divisioni confessionali e mettendo in contatto persone che condividono obiettivi e idee; promuovendo maggiore trasparenza e una più equa distribuzione dei servizi pubblici attraverso la messa in luce di alcuni problemi. L'autore sottolinea, comunque, che le probabilità dei movimenti non-confessionali di ottenere risultati efficaci in un regime consociativo sono basse. È molto facile, infatti, che i movimenti sociali non-confessionali ricadano nelle strutture del confessionalismo stesso, sia attraverso l'influenza degli interessi politici e l'infiltrazione di sostenitori dei partiti, sia perché le strutture confessionali si possono riprodurre automaticamente tra i partecipanti al movimento (Nagle, 2018). A questo proposito, Abi Yaghi, Catusse e Younes (2017), facendo un particolare riferimento al contesto libanese, parlano di *sectarian ghost* ("fantasma confessionale"), ovvero un'aderenza inconsapevole alle strutture, ai discorsi e alle pratiche confessionali negli ambiti politici e sociali, presente anche laddove consapevolmente si vuole superare questa divisione. Un simile concetto è quello di *tentation politique* ("tentazione politica") designato da Karam (2006), con cui indica la tendenza dei movimenti della società civile a ricadere nell'ambito politico, riproducendone gli atteggiamenti e gli schieramenti.

Nel dibattito sui limiti del successo dei movimenti non-confessionali in contesti politici di consociativismo, si inserisce Baumann (2016) con una lettura politico economica della problematica.

L'autore si sofferma sul ruolo che la contestazione sociale assume rispetto al sistema economico neoliberale che caratterizza il Libano dagli anni Novanta. Questo modello è il prodotto del confessionalismo e allo stesso tempo il suo principale alimentatore, poiché rinforza un sistema in cui la ricchezza si concentra nelle mani di pochi e in cui l'esistenza di canali clientelari informali si rende necessaria. Nel contestare il sistema economico finanziario e nell'avanzare rivendicazioni di tipo economico, i movimenti di protesta, quindi, minano direttamente le basi del “cartello dell'élite confessionale” (Baumann, 2016, p. 5). Un'equa distribuzione della ricchezza non giustificherebbe la necessità della popolazione di affidarsi a reti clientelari per il sostegno finanziario e, allo stesso tempo, limiterebbe l'accesso dei leader di queste reti alle risorse finanziarie a cui essi si affidano per il loro sostentamento. Baumann (Ibid.), inoltre, illustra come la fonte delle risorse economiche dei cartelli confessionali vari in base alla loro posizione all'interno del sistema politico economico. Di conseguenza, anche il loro atteggiamento verso i movimenti di protesta varia a seconda degli interessi e delle opportunità che essi vi individuano, oscillando tra la cooptazione o il confronto diretto. Allo stesso tempo, argomenta Mabon (2020, pp. 181-202), i gruppi confessionali<sup>13</sup> sfruttano i momenti di instabilità sociale per attaccare i propri avversari politici dipingendoli come la causa di tali tensioni e, contemporaneamente, per rinforzare la propria immagine proponendosi come forza necessaria per riportare il paese a una situazione di normalità. Questa strategia, definita dall'autore con il termine finanziario “cartolarizzazione”, sfrutta timori sociali legati al passato e a questioni geopolitiche per giustificare l'esistenza del sistema confessionale.

È chiaro, quindi, che i movimenti sociali che si verificano in un contesto politico particolare come quello del Libano, in bilico tra una democrazia e un regime autoritario, seguono dinamiche diverse rispetto a quelli che si sviluppano in una democrazia a tutti gli effetti o in un regime autoritario. Essendo un fenomeno a sé, i processi dei movimenti sociali in Libano vanno studiati in funzione del contesto consociativo che li caratterizza. Tenendo conto di queste premesse generali, è possibile approfondire lo sguardo sui movimenti sociali già sviluppatisi in Libano, per comprendere come questi meccanismi vi si applichino e su quali esperienze di contestazione passate si sia costruito il movimento del 17 Ottobre.

---

<sup>13</sup> In questo testo, i termini “rete clientelare” e “gruppo confessionale” sono utilizzati come sinonimi.

### 1.3 I movimenti sociali in Libano dal 2005 al 2015

I movimenti sociali non nascono come fenomeni improvvisi, ma si costruiscono nel tempo a partire da avvenimenti passati, così come i meccanismi di contestazione sono il frutto di esperienze collettive già vissute (Tilly e Tarrow, 2015). L'evento della protesta è solo la manifestazione più eclatante di sentimenti e discorsi già sviluppati da tempo all'interno della società, e le modalità con cui esso si manifesta sono il risultato di esperienze precedenti (Tripp, 2013). Per questo, per poter comprendere e analizzare le dinamiche del movimento del 17 Ottobre, è importante comprendere la "genealogia della resistenza e il suo potenziale" (Ibid., p. 5) nel contesto libanese. Attraverso una rassegna della letteratura già presente, nella sezione seguente si cercherà di fornire un quadro chiaro dei movimenti anti-establishment che hanno avuto luogo in Libano prima del 2019. In particolare verranno presentati tre movimenti di protesta di massa, i più imponenti e rilevanti dal dopoguerra e i più trattati dalla letteratura: la Rivoluzione dei Cedri del 2005, le proteste scoppiate sull'ondata delle primavere arabe del 2011 e il movimento scaturito dalla crisi dei rifiuti nel 2015.

Dall'inizio degli anni Novanta a oggi, il Libano ha visto sorgere diversi movimenti non-confessionali, intesi come azioni collettive che trascendono le divisioni politico-religiose (Nagle, 2016). Alcuni di questi movimenti hanno sfidato il sistema confessionale esplicitamente, chiedendone lo smantellamento. Altri lo hanno fatto implicitamente, cioè protestando per qualcosa non direttamente legato al sistema politico, ma promuovendo un'"identità libanese trasversale" attraverso forme di contestazione politica che non assecondavano le divisioni confessionali (Fakhoury, 2009, p. 250; Nagle, 2018). Già negli anni Novanta, la società civile si mobilitava per rivendicare cambiamenti specifici, non sempre ottenendo i risultati sperati. Talvolta furono le istituzioni religiose a impedirne il successo, altre volte furono le divisioni confessionali tra i partecipanti stessi (Karam, 2006; Fakhoury, 2009). Tuttavia, la maggior parte di questi attivisti proveniva da un contesto socioculturale relativamente omogeneo e limitato. Con un alto livello di istruzione, appartenevano principalmente al mondo accademico, a quello dei media e spesso anche al settore giudiziario, rendendo i movimenti esclusivi e quindi meno efficaci (Karam, 2006). I movimenti sociali effettivamente di massa si sono verificati in seguito, a partire dai primi anni 2000.

#### 1.3.1 Marzo 2005: "la Rivoluzione dei Cedri"

Nel febbraio del 2005, l'ex Primo Ministro Rafiq Hariri veniva assassinato. L'episodio giungeva in un momento di particolare tensione con la Siria, che dalla fine della guerra aveva

instaurato con il Libano rapporti politico-economici che si configuravano in un protettorato *de facto* (Di Peri, 2017). A seguito della morte di Rafiq Hariri, la cui politica era notoriamente anti-siriana, la popolazione scese nella piazza centrale della capitale chiedendo il ritiro definitivo delle truppe siriane dal territorio libanese e la creazione di una commissione che indagasse sull'assassinio dell'ex Primo Ministro, per cui fu immediatamente sospettato il coinvolgimento della Siria. Tra la folla, tuttavia, era evidente l'assenza della comunità sciita e dei suoi rappresentanti (Bahout, 2016). Le rivendicazioni dei manifestanti, infatti, furono percepite da Hezbollah<sup>14</sup> e i suoi alleati politici come una minaccia nei confronti di quel potere che erano appena riusciti a consolidare in seguito alla ritirata di Israele dal sud del paese. In risposta, quindi, venne organizzata da questi ultimi un'imponente contro-manifestazione, con l'obiettivo di radunare tutto il popolo libanese e non soltanto la comunità sciita, per dimostrare che le loro posizioni rispecchiavano quelle della maggioranza della popolazione. La loro contro-narrativa voleva dipingere il ritiro delle truppe siriane come una minaccia per la stabilità della regione, sfruttando quel timore ancora vivo di un ritorno della guerra civile (Khoury, 2009). L'8 marzo 2005 scesero in piazza centinaia di migliaia di persone sventolando la bandiera nazionale, in supporto della Siria, superando di gran lunga i numeri dei partecipanti alle manifestazioni dei giorni precedenti (Tripp, 2013). Il 14 marzo, i partiti dell'opposizione si mobilitarono per ribadire le richieste iniziali, portando nella piazza centrale di Beirut più di un milione di persone.<sup>15</sup> Come la settimana precedente, la manifestazione si svolgeva in nome del popolo libanese, ma le rivendicazioni erano opposte a quelle dell'8 marzo. Questa volta si aggiungevano anche la richiesta di indire nuove elezioni e quella dello smantellamento dei vertici dell'intelligence libanese, ancora sotto il controllo siriano (Ibid.). Le manifestazioni del 14 marzo videro la partecipazione di membri delle comunità druse e sunnite, nonostante la comunità predominante rimanesse quella maronita, per lo più dei suoi esponenti giovani e della classe media. Poco più di un mese dopo, le truppe siriane lasciarono definitivamente il paese. L'evento prese il nome di "Rivoluzione dei Cedri", talvolta anche chiamato "Primavera di Beirut" o "Insurrezione democratica" (Fakhoury, 2011).

Nonostante l'altissimo livello di partecipazione popolare, le rivendicazioni per un cambiamento politico e il successo ottenuto dalle proteste di massa, gli studiosi concordano sul fatto che questa non sia stata affatto una rivoluzione (Kassir, 2006; Fakhoury, 2011; Mouawad, 2011; Tripp, 2013; Clark e Zahar, 2015; Bahout, 2016). Al contrario, gli avvenimenti contribuirono ad accentuare le divisioni confessionali all'interno della popolazione e della politica stessa,

---

<sup>14</sup> Per maggiori dettagli su questo partito e su quelli nominati nelle pagine seguenti, si veda l'Appendice II.

<sup>15</sup> Secondo International Crisis Group alla manifestazione dell'8 di marzo si presentarono circa 500,000 persone, mentre alla manifestazione del 14 marzo parteciparono circa 800,000 persone (International Crisis Group, 2005, p. 15). I dati sono da prendere in considerazione con precauzione.

cristallizzandole in quelle che verranno formalizzate come le alleanze dell'8 Marzo e del 14 Marzo. Le proteste, inoltre, non furono spontanee, ma furono organizzate e guidate dai leader dei partiti politici, per cui si può dire che “la popolazione protestò *con* il regime, non *contro* di esso” (Mouawad, 2011). Non mancò, tuttavia, la partecipazione della società civile e delle ONG che si opponevano apertamente al sistema confessionale, ma la loro azione finì per essere cooptata da esponenti politici o ostacolata da divisioni confessionali interne. Il successo di queste iniziative fu quindi impedito dallo stesso sistema che esse intendevano contrastare (Fakhoury, 2011; Tripp, 2013). Clark e Zahar (2015) individuano due cause principali di questo fallimento. La prima sta nelle divisioni confessionali troppo radicate nella struttura sociale libanese, che infine ebbero la meglio anche all'interno dei gruppi della società civile intenzionati a superarle. Questi gruppi divennero quindi un altro luogo di espressione del sistema consociativo, che essi stessi alla fine alimentarono. La seconda causa fu la mancanza di attenzione e di supporto economico da parte di finanziatori stranieri, i quali si concentrarono a favorire gli schieramenti politici, rendendo le ONG anti-confessionali più deboli e quindi facilmente controllabili dalle forze politiche. Mouawad (2011), inoltre, sostiene che il progetto di abbattere il sistema politico confessionale fu reso impossibile dal timore ancora troppo radicato di un ritorno al conflitto armato tra i due blocchi politici principali.

Nonostante l'insuccesso delle iniziative anti-confessionali, alcuni fanno notare come questo movimento di massa abbia comunque posto le basi per la creazione di un'opinione pubblica antagonista al sistema politico, che negli anni successivi si sarebbe sempre più consolidata. Queste mobilitazioni popolari mostrarono chiaramente quali sarebbero stati gli ostacoli di cui la società civile avrebbe dovuto tenere conto nei futuri tentativi di scontro con il sistema politico: principalmente le influenze straniere, le infiltrazioni politiche e le divisioni confessionali interne (Fakhoury, 2009; Fakhoury, 2011; Mouawad 2011). Le proteste del 2005 dimostrarono anche che, per riuscire a portare un cambiamento radicale del sistema, la società necessitava di un processo di maturazione ancora lungo, che le permettesse di voltare le spalle all'ancora recente conflitto armato e di superare, almeno in parte, le divisioni confessionali al suo interno. Un simile tentativo si riaccese nel 2011, a seguito delle ondate di protesta delle Primavere Arabe, ma gli eventi mostrarono che tale maturazione non era ancora stata raggiunta alla fine del decennio.

### 1.3.2 *Le proteste del 2011 sull'ondata delle Primavere Arabe*

Nel febbraio 2011, i cittadini libanesi colsero lo slancio delle rivolte in corso in altri paesi della regione<sup>16</sup> per realizzare la prima vera ondata di proteste contro il sistema politico confessionale. Al contrario delle manifestazioni del 2005, quelle del 2011 furono principalmente spontanee, spesso organizzate attraverso passaparola, social network e reti della società civile, e prive di leader ufficiali. Se le mobilitazioni erano spinte da idee e sentimenti comunemente condivisi dalla maggior parte dei manifestanti, mancavano tuttavia di un programma ben definito (Geha, 2019). Inizialmente le rivendicazioni non fecero riferimento al ricambio della classe politica come unica vera soluzione ai problemi esistenti, ma si concentrarono su problematiche specifiche, come l'inefficienza del servizio energetico nazionale. Solo in seguito venne adottato lo slogan *aš-ša 'ab yurīd 'isqāṭ an-nizām aṭ-ṭā'if* ("il popolo vuole la caduta del sistema confessionale"), riadattando al contesto libanese il noto slogan tunisino che recitava "Il popolo vuole la caduta del sistema" (Meier, 2015; Geha, 2019). Molte organizzazioni della società civile esplicitamente contrarie al sistema politico vigente presero parte alla mobilitazione, tra queste le più rilevanti furono *Laique Pride*, la *Union des Jeunes Libanais Démocratiques*, il *Mouvement de la Société Civile*, il *Secular Club* dell'Università Americana di Beirut (AUB) e il *Rassemblement Populaire pour la Laïcité* (Meier, 2015). A queste organizzazioni si aggiunsero i partiti e i collettivi di sinistra, come il movimento giovanile del Partito Comunista Libanese, e i movimenti contro la globalizzazione, che individuaronò nel sistema politico un comune obiettivo da contrastare (Abi Yaghi, Catusse, Younes, 2017).

La mobilitazione iniziò alla fine del 2010, ma la prima grande manifestazione ebbe luogo il 27 febbraio 2011, portando in piazza centinaia di migliaia di persone (Meier, 2015). Ne seguirono altre quattro importanti nei mesi successivi e alcune si protrassero anche nell'anno seguente, ma con il tempo l'affluenza fu sempre più scarsa. Il movimento anti-establishment libanese non ottenne lo stesso successo che ebbe in altri paesi a causa di fattori diversi. Essendo spontaneo e permettendo a chiunque di prenderne parte, il movimento fu fortemente diviso dalla presenza di visioni e correnti di pensiero differenti. Questa mancanza di unità interna e di un progetto comune indebolì il potenziale del movimento. Si crearono divergenze tra diversi gruppi di manifestanti, ad esempio tra i più radicali e quelli più moderati e riformisti, tra i militanti dei partiti di sinistra e gli indipendenti, tra coloro che avevano già esperienza di contestazione e i più giovani, e ancora tra uomini e donne (AbiYaghi & Catusse, 2014; Meier, 2015). Allo stesso tempo, le proteste non riuscirono a espandersi su larga scala in tutto il paese, ma rimasero circoscritte a Beirut e alle altre città principali. Inoltre, il carattere delle

---

<sup>16</sup> Riguardo alle Primavere Arabe si veda, fra gli altri: Achcar, G. (2013), *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*, University of California Press, Oakland (Ca).

proteste fu principalmente elitario: la maggior parte dei partecipanti apparteneva alla classe media dei centri abitati ed era affiliato al mondo associativo, mentre larghe fasce della popolazione libanese non furono coinvolte (Fakhoury, 2011; AbiYaghi & Catusse, 2014).

Ai problemi interni che ostacolarono il movimento, bisogna aggiungere altri fattori esterni. Tra questi, l'interferenza di forze politiche (primo tra queste fu Amal) che cooptarono il movimento sostenendo anch'esse la fine del sistema confessionale e invitando i loro seguaci a unirsi alle proteste. La partecipazione dei sostenitori di Amal alle manifestazioni fece immediatamente perdere al movimento la sua connotazione aconfessionale, spingendo molti partecipanti a prendere le distanze da esso e ad abbandonare la mobilitazione. Inoltre, molti sostenitori dei partiti politici, non solo di Amal, iniziarono a prendere parte alle riunioni organizzative del movimento (i cui partecipanti passarono in breve tempo dalla quindicina alle 300 persone), portando confusione e tensione al loro interno e limitandone la capacità decisionale. Risultò anche molto difficile per gli organizzatori pianificare un'azione volta alla caduta del sistema confessionale quando a parteciparvi sarebbero stati, tra gli altri, molti esponenti del sistema stesso (Meier, 2015; Geha, 2019). I partiti politici interferirono con il movimento anche attraverso i canali di informazione, la maggior parte dei quali finanziata da esponenti politici, con cui cercarono di screditare le manifestazioni dipingendole come violente e pericolose. Allo stesso tempo, i media cercarono di soffocare le voci più scomode, evitando di trasmettere interviste e interventi degli organizzatori delle proteste. Inoltre, alcuni oppositori, Amal *in primis*, contemporaneamente al tentativo di cooptare il movimento, iniziarono a proporre contro-narrative che mostravano come un cambio di sistema avrebbe potuto sbilanciare i rapporti politici rafforzando alcune fazioni a scapito di altre (Geha, 2019).

Il movimento del 2011 si rivelò debole e non abbastanza unificato per fronteggiare l'opposizione degli esponenti politici. I partiti politici riuscirono a indebolire il movimento dal suo interno infiltrandosi facilmente e creando confusione e rivalità tra i manifestanti. Allo stesso tempo, la classe politica danneggiò la reputazione dei manifestanti manipolandone l'immagine trasmessa sui numerosi canali di informazione sotto il suo controllo e creando contro-narrative che suscitarono timore nei confronti delle proteste. Oltre alle divisioni di pensiero rispetto all'atteggiamento da adottare nei confronti del regime, all'interno del movimento continuarono a persistere anche quelle sul piano confessionale, principalmente tra sunniti e sciiti. Questa frattura emerse chiaramente nel momento in cui durante le manifestazioni furono esposte alcune immagini di leader politici,<sup>17</sup>

---

<sup>17</sup> Il gesto creò tensione tra membri delle comunità religiose, ma allo stesso tempo in molti presero le distanze dallo scontro. In risposta a questi atteggiamenti divisori, alcuni manifestanti adottarono persino una variante dello slogan che recitava: *aš-ša 'ab yurīd 'isqāṭ an-nizām aṭ-ṭā 'ifī wa rumūzihi* ("il popolo vuole la caduta del sistema confessionale e dei suoi simboli") (Abi Yaghi, et al., 2017, p. 81).

soprattutto quelle del segretario del partito sciita Hezbollah, Hassan Nasrallah. La tensione tra le comunità religiose fu esacerbata anche dallo scoppio della guerra nella vicina Siria (Bahout, 2016; Abi Yaghi, Catusse, Younes, 2017).

Il movimento, quindi, cadde nuovamente nella trappola del confessionalismo, finendo per essere soffocato da esso stesso e contemporaneamente alimentandolo, seppur in misura minore rispetto al movimento del 2005. Dall'altra parte, l'ondata di proteste del 2011 contribuì a rinforzare diversi discorsi legati all'anti-confessionalismo che la società civile, soprattutto per mezzo di alcune ONG, stava sviluppando già da anni. Tra questi, si ricorda il discorso secolarista, motore della mobilitazione, accompagnato da rivendicazioni per l'uguaglianza sociale, per una maggiore trasparenza e rappresentazione politica, per una *governance* migliore e per questioni ambientali (Fakhoury, 2009; Fakhoury, 2011; Abi Yaghi, et al., 2017; Geha, 2019). Con il tempo, come si vedrà in seguito, questi discorsi si consolidarono sempre più al punto da riemergere in una nuova ondata di proteste pochi anni dopo.

### 1.3.3 *Il 2015 e la crisi dei rifiuti*

Nell'estate del 2015, i politici libanesi erano divisi di fronte al conflitto siriano, che allora aveva raggiunto il suo quinto anno, e la problematica dell'elevato numero di rifugiati siriani in Libano<sup>18</sup> non sembrava essere presa in considerazione nel dibattito politico. Il governo era appena uscito da un vuoto di potere di più di un anno e alcuni episodi di tensione tra sunniti e sciiti si erano verificati in diverse aree del paese.<sup>19</sup> A questa situazione di instabilità politica e sociale si aggiunse quella del rapido peggioramento della gestione dei rifiuti. Il tema dell'emergenza dei rifiuti veniva sollevato da anni dai cittadini dell'area dello Chouf, che protestavano per chiedere al governo di chiudere la discarica locale di Naameh, aperta nel 1997 per quella che doveva essere una soluzione temporanea. Nel 2015, a distanza di quasi vent'anni, la discarica era ancora aperta e aveva da tempo superato il suo limite di capacità. A metà luglio dello stesso anno, gli abitanti della zona riuscirono a ottenere la chiusura della discarica, ricevendo una grande attenzione dai media (Abu-Rish, 2015; Boutros, 2015). Contemporaneamente, in seguito al mancato rinnovo del contratto da parte del governo alla compagnia a cui era affidata la gestione dei rifiuti nella zona del Monte Libano, le strade

---

<sup>18</sup> Nell'estate del 2015, secondo l'UNHCR si registravano quasi 1,2 milioni di rifugiati sul territorio libanese (UNHCR, 2020).

<sup>19</sup> Nel nord del paese si erano verificati alcuni scontri tra sunniti e alawiti, appartenenti a una comunità di derivazione sciita, e alcune bombe erano esplose nei quartieri sciiti di Beirut. Inoltre, le tensioni si erano intensificate anche tra gruppi sunniti radicali e l'esercito libanese insieme alla milizia di Hezbollah. (Di Peri, 2017).



si riempirono velocemente di spazzatura. Pochi giorni dopo, la popolazione esasperata scese in piazza rispondendo alla chiamata di una campagna nata su internet dal nome *Tul'it Rīḥetkun* (anche chiamata *You Stink*, “tu puzzi”). La campagna chiedeva la risoluzione immediata del problema dei rifiuti, astenendosi dall'affrontare direttamente tematiche politiche, nonostante la crisi dei rifiuti stessa fosse considerata da molti attivisti come una crisi politica (Abi Yaghi, et al., 2017; Geha, 2019). Parallelamente a *You Stink*, si mobilitarono anche altri gruppi e movimenti. Tra questi, *badnā nḥasib* (“vogliamo responsabilità”), nato da un collettivo di sinistra più esplicitamente politicizzato; *aš-ša'ab yurīd* (“il popolo vuole”), un altro collettivo di sinistra, nato su Facebook nel 2015, meno attivo del precedente; e *ḥirāk* (“movimento”), che andava oltre alla singola problematica dei rifiuti e guardava a questioni più grandi, individuando nel sistema confessionale il problema alla radice di tutti gli altri (Abi Yaghi, et al., 2017; Geha, 2019).

A differenza delle proteste del 2005 e del 2011, il movimento di *You Stink* riuscì immediatamente a trovare un argomento di contestazione condiviso da tutti e si rivolse principalmente all'intera classe politica, cercando di non attaccare i leader individualmente.<sup>20</sup> Uno degli slogan utilizzati durante le proteste recitava proprio “*killon ya 'ne killon*” (“tutti vuol dire tutti”). Questo servì a prevenire sentimenti conflittuali tra i partecipanti, riuscendo a unificare maggiormente il movimento (Cambanis, 2017; Rønn, 2020). A differenza delle precedenti proteste, l'affluenza fu vasta e varia su base sia geografica sia confessionale. Vi parteciparono persone di tutte le età, famiglie, attivisti e membri di partiti unitisi alle proteste in qualità di indipendenti. Inoltre, il comitato organizzativo, insieme ad alcuni esperti, propose alcune alternative concrete al piano presentato dal governo, mostrando di avere un programma più o meno definito. Le rivendicazioni inizialmente si limitavano alla risoluzione di problematiche tangibili, come l'istituzione di un programma nazionale di riciclaggio dei rifiuti, l'organizzazione di un sistema di raccolta della spazzatura a livello municipale e una maggiore sensibilizzazione della popolazione sul tema ecologico. Queste però si allargarono presto a comprendere la caduta del sistema confessionale, considerato il problema alla base di tutti gli altri, accusando la disfunzionalità del sistema politico e la corruzione della classe che lo governava (Abu-Rish, 2015; Cambanis, 2017; Geha, 2019).

Sull'onda della mobilitazione per la crisi dei rifiuti, furono organizzate parallelamente altre proteste che si concentravano su problematiche diverse, come la riappropriazione degli spazi pubblici o il malfunzionamento degli impianti energetici del paese.<sup>21</sup> Queste iniziative, tuttavia,

---

<sup>20</sup> Non mancarono i casi in cui i leader politici furono attaccati direttamente, ma gli organizzatori delle proteste si affrettarono a smentire tali messaggi e a chiederne la rimozione (Atrache, 2015).

<sup>21</sup> A causa dell'inadeguatezza tecnica degli impianti elettrici, lo Stato non è, ancora oggi, in grado di fornire elettricità 24 ore su 24 a tutto il paese, costringendo i cittadini ad acquistare l'elettricità da aziende private per sopperire

frammentarono il movimento creando involontariamente dei diversivi dalle manifestazioni principali e ne indebolirono il potenziale (Abu-Rish, 2015). La volontà di rimanere non ideologici e inclusivi, nel timore di offendere qualcuno o escludere qualcun altro, finì per paralizzare talvolta il movimento. Allo stesso tempo, non mancarono i dibattiti interni. Gli organizzatori discussero, ad esempio, riguardo alla necessità o meno di chiedere la caduta del sistema consociativo e riguardo a quali simboli confessionali fosse lecito esporre durante le proteste. Ulteriori cause di insuccesso del movimento sono state individuate nel fatto che gli organizzatori con il passare del tempo si trovarono in difficoltà a conciliare questa attività con la loro vita professionale; nell'assenza di un leader, che rese spesso difficile e lungo il processo decisionale all'interno del comitato organizzativo; nel fatto che l'oggetto principale del movimento fosse unicamente quello dei rifiuti. Quest'ultimo punto si rivelò critico nel momento in cui i manifestanti si resero conto che i politici restavano indifferenti rispetto alle loro rivendicazioni, portando quindi a un punto di stallo del movimento e facendo perdere progressivamente di significato le proteste (Abi Yaghi, et al., 2017; Cambanis, 2017).

Oltre ai problemi interni al movimento di cui si è parlato sopra, si presentarono anche minacce provenienti dall'esterno, soprattutto dalla classe politica stessa, che tentò nuovamente sia di cooptare le azioni di protesta, sia di contrastarle direttamente. La prima risposta alle proteste da parte del regime fu il tentativo di arrestarle con la violenza dispiegando le forze dell'ordine, anche attraverso l'utilizzo di lacrimogeni, proiettili di gomma e cannoni ad acqua, oltre alla costruzione di un muro provvisorio che proteggesse la sede del Parlamento e la detenzione illegale di decine di manifestanti. Secondo alcuni, queste azioni giungevano in risposta agli atteggiamenti violenti di alcuni partecipanti rivoltosi (Cambanis, 2017; Rønn, 2020). Questi manifestanti violenti furono etichettati come "infiltrati" (*mundassin*) da alcuni esponenti della classe politica, che li accusarono di essere stranieri finanziati da forze nemiche e ne strumentalizzarono le modalità di azione al fine di dipingere il movimento come violento e pericoloso. Allo stesso tempo, anche alcuni gruppi di manifestanti iniziarono a impiegare il termine "infiltrati" per indicare gli stessi partecipanti violenti. I *mundassin* furono presto identificati come sciiti provenienti dai quartieri più poveri nel sud di Beirut, notoriamente sotto il controllo di Amal. La partecipazione di questi individui fece sorgere tra i manifestanti pacifici un dibattito su come comportarsi nei loro confronti. Da una parte, il sentimento di inclusione sociale e religiosa su cui si basava il movimento spingeva i manifestanti a non escludere nessuno, in particolare coloro che provenivano dalle aree più svantaggiate. Dall'altra, allontanare i gruppi più violenti serviva a mantenere l'immagine pacifica del movimento, utile soprattutto a non

---

alle mancanze di corrente. Si veda, fra gli altri: Holtmeir, L. (2019), "Reforms to the Lebanese electricity sector beset by delays", in *Executive Magazine*, 8 Ottobre. Disponibile al sito: <https://www.executive-magazine.com/economics-policy/electricity/reforms-to-the-lebanese-electricity-sector-beset-by-delays>. Ultimo accesso: 12/12/2020

fornire un pretesto al regime per screditarne la reputazione e per utilizzare la violenza contro i manifestanti. C'è da aggiungere che molti si chiesero se il fatto che gli “infiltrati” provenissero dai quartieri roccaforte di Amal non implicasse il rischio che essi agissero per conto del partito, nell’ottica di sabotare il movimento. La presenza dei *mundassin* portò diversi manifestanti che non si identificavano nei mezzi di contestazione violenti a prendere le distanze dal movimento. Inoltre, danneggiò l’immagine del movimento e aumentò la tensione tra i partecipanti, sia creando confusione durante le proteste, sia suscitando dibattiti interni sull’atteggiamento da adottare nei confronti degli “infiltrati” (Abi Yaghi, et al., 2017).

Attraverso il forte controllo sui canali di informazione, alcuni esponenti politici tentarono di demonizzare il movimento non solo dipingendolo come violento, ma anche come ateo o apostatico, finanziato da forze straniere e mostrando come molti manifestanti facessero uso di droga e alcool (Abu-Rish, 2015; Cambanis, 2017). Inoltre, gli esponenti del regime politico si mostrarono disponibili al dialogo e impegnati a trovare una soluzione al problema, sostenendo di essere in consultazione tra di loro e in contatto con esperti ambientali ed economisti. Questo, però, si rivelò essere un gesto meramente formale, poiché di fatto nei mesi delle proteste i politici non proposero alcun piano alternativo, aspettando semplicemente che si placasse il movimento (Abu-Rish, 2015). Alcuni partiti politici, inoltre, tentarono di cooptare il movimento attraverso dichiarazioni pubbliche in cui affermavano di appoggiare le cause dei manifestanti, invitando i propri sostenitori a unirsi alle proteste o persino organizzando manifestazioni di partito parallele a quelle del movimento.<sup>22</sup> In questo modo, i partiti si appropriarono delle rivendicazioni dei manifestanti, impedendo loro di portare avanti la “narrativa del ‘noi contro di loro’ ” (Geha, 2019, p. 22) e di mantenere il movimento apartitico e aconfessionale. Allo stesso tempo, i politici crearono una contro-narrativa che dipingeva il movimento come una minaccia alla stabilità nazionale e internazionale, facendo leva sul timore latente della popolazione rispetto all’eventualità di un nuovo conflitto interno o regionale. Questa contro-narrativa sosteneva, ad esempio, che *You Stink* stesse destabilizzando il paese, creando una situazione di caos e fomentando la tensione tra comunità religiose. Inoltre, alcuni politici, tra cui il Ministro del Turismo Michel Pharaon, sostennero i rappresentanti della camera di commercio libanese nell’accusare il movimento di paralizzare l’economia del paese e scoraggiare il turismo straniero (Abu-Rish, 2015; Cambanis, 2017; Geha, 2019).

---

<sup>22</sup> Il Partito Socialista Progressista, ad esempio, partecipò alle manifestazioni insieme a *Hirak*, mentre il Free Patriotic Movement organizzò una manifestazione parallela con le stesse rivendicazioni di *You Stink*. Si vedano: “PSP withdraws from YouReek protest after change in demands” in *The Daily Star*, 23 Agosto 2015. Disponibile al sito: Ultimo accesso: 12/12/2020; “Lebanon: Michel Aoun calls for street protests” in *The New Arab*, 12 Agosto 2015. Disponibile al sito: <https://english.alaraby.co.uk/english/news/2015/8/12/lebanon-michel-aoun-calls-for-street-protests>. Ultimo accesso: 12/12/2020.

Con il passare del tempo, la mobilitazione rallentò sempre più, fino a spegnersi definitivamente nei primi mesi del 2016, di fronte all'impassibilità della classe politica nei confronti delle richieste dei manifestanti.<sup>23</sup> Gli unici risultati che questi ultimi riuscirono a ottenere furono l'abbandono del piano comprensivo del 2014 per la gestione regionale dei rifiuti, che secondo molti avrebbe implicato il coinvolgimento di reti clientelari locali, e le dimissioni temporanee del Ministro dell'Ambiente Mohammad al-Mashnouq dalla commissione governativa per la gestione dei rifiuti (Abu-Rish, 2015).

Attraverso il movimento di protesta emerse nuovamente un discorso alternativo a quello confessionale, promotore di un modo di far politica e di una partecipazione del cittadino nella società civile che trascendevano l'appartenenza religiosa. Questo discorso non solo venne utilizzato negli slogan e nelle rivendicazioni dei manifestanti, ma fu anche messo in pratica dalle migliaia di persone appartenenti a comunità religiose, classi sociali e regioni diverse che presero parte alle proteste. Tuttavia, diversi partiti politici, tra cui Amal, il Partito Socialista Progressista, al-Mustaqbal e il Free Patriotic Movement, riuscirono a soffocare il discorso aconfessionale proposto dai manifestanti creando delle contro-narrative che presentarono il movimento come dannoso per la stabilità politica ed economica del paese.<sup>24</sup> Si può dire, quindi, che il sistema consociativo ostacolò nuovamente, in maniera diretta e indiretta, il successo del movimento. Inoltre, l'emergere di numerosi movimenti minori e di diversi gruppi di attivisti ad essi legati portò alla frammentazione del movimento principale di *You Stink*, mentre la mancanza di coordinamento – logistico e ideologico – tra di essi ne limitò il potenziale creando confusione tra i sostenitori e allontanando con il tempo molte persone. Ciononostante, dopo che il movimento si smobilitò, alcune alleanze tra gruppi di attivisti e reti sociali ne uscirono consolidate (Abu-Rish, 2015).

Inoltre, non bisogna trascurare il fatto che le proteste riuscirono a ottenere alcuni risultati positivi, seppur di scarso impatto nell'immediato. I risultati concreti furono, come si è mostrato sopra, l'abbandono di un piano per la gestione dei rifiuti che avrebbe portato maggiore corruzione nel settore e le dimissioni temporanee del Ministro dell'Ambiente. Allo stesso tempo, il movimento ottenne risultati che ebbero un effetto sul sistema politico nel lungo termine: i cittadini mostrarono all'élite politica che, a partire da un problema locale, era possibile creare reti che connettessero fasce della popolazione apparentemente molto distanti (per motivi geografici, socio-economici o politico-

---

<sup>23</sup> I primi provvedimenti concreti furono presi a marzo, quando il governo decise di rimuovere i rifiuti accumulati nella periferia di Beirut portandoli temporaneamente alla discarica di Naameh, la stessa che i cittadini dello Chouf erano riusciti a far chiudere nel luglio precedente (Civil Society Knowledge Centre, 2019).

<sup>24</sup> “Hal yan'akisu taṣ'īd al-ḥirāk al-madanī 'alā al-istiqrār? Ġalsa li-maḡlis al-`amn li-ma'rifa `ab'ād ṭala'at rīḥatkuṃ” in *Annahar*, 2 Settembre 2015. Disponibile al sito: <https://newspaper.annahar.com/article/264209--هل-ينعكس-تصعيد-الحراك-المدني-على-الاستقرار-قرار-جلسة-لمجلس-الامن-لمعرفة-ابعد-طلعت> Ultimo accesso: 15/12/2020

confessionali), raggiungendo un alto livello di coinvolgimento nazionale. Il movimento dimostrò, inoltre, la crescente consapevolezza della popolazione riguardo all'interconnessione di problemi diversi (di tipo ambientale, energetico, economico e politico) presenti sia a livello nazionale, sia nelle realtà locali. Soprattutto, i manifestanti si rivelarono consapevoli del fatto che questi problemi erano, per la maggior parte, riconducibili ad un unico problema più grande, quello dell'inefficienza del sistema politico libanese.

Le rivendicazioni dei manifestanti fecero emergere temi e problematiche mai affrontate in modo così diretto in precedenza e accesero una nuova coscienza che, a partire da quel momento andò sempre più a solidificarsi in alcuni strati della società (Abu-Rish, 2015). I discorsi che emersero durante le proteste portarono alla luce i limiti del sistema politico consociativo e del sistema economico ad esso legato (basato principalmente sul clientelismo) e mostrarono come questi si riflettevano negli aspetti più concreti della vita quotidiana, come la raccolta dei rifiuti. Di conseguenza, fu il regime stesso ad essere messo in discussione e con esso i rapporti cittadino-Stato (più correttamente cittadino - rete politico-religiosa) su cui esso si basa. I tentativi dei leader politici di ostacolare il movimento possono essere considerati, in sé, un risultato positivo, poiché implicano che la portata del movimento fu tale da essere percepita dall'élite politica come una minaccia al sistema.

## 1.4 Conclusione

Partendo da una rassegna della terminologia utilizzata per definire i diversi fenomeni della politica di contestazione, si è concluso che il fenomeno scoppiato il 17 ottobre 2019 in Libano può essere identificato come un movimento sociale o di insurrezione, un'ondata di proteste o, ancora, un ciclo di proteste, inserendosi più in generale nell'ambito della politica di contestazione. Non si tratta dunque di una rivolta o di una ribellione poiché, stando alla definizione di Pasquino (1997), questi fenomeni sono limitati nello spazio e nel tempo e non si pongono l'obiettivo di sovvertire lo *status quo*, a differenza delle proteste libanesi. Allo stesso modo non si può parlare di rivoluzione, poiché il movimento non ha – perlomeno ancora – sovvertito il sistema politico ed economico del paese.

In seguito, una volta definita la forma di governo del Libano, che si è concluso essere una democrazia non del tutto realizzata, si è visto come il sistema consociativo che la caratterizza sia poco propenso al cambiamento politico. Tale sistema deve, infatti, la sua stessa sopravvivenza al mantenimento di uno Stato debole e alla conseguente esclusione di una grande porzione di popolazione dai servizi e dal supporto delle istituzioni pubbliche. Questa debolezza istituzionale può

essere vista come un'opportunità per la società civile di ricavarsi uno spazio di azione. Le organizzazioni della società civile, infatti, hanno la possibilità di sopperire alle mancanze dello Stato nel soddisfare adeguatamente i bisogni dei cittadini, offrendo servizi laddove necessari. In questo modo la società civile riesce a proporsi come alternativa concreta alla soluzione consociativa e al suo sistema clientelare, costruendo una consapevolezza e una rete sociale in grado di promuovere, eventualmente, un cambiamento sociale e politico all'interno del paese.

Tuttavia, si è anche visto come sia difficile per la società civile e i movimenti non-confessionali allontanarsi effettivamente dalle strutture di pensiero e di organizzazione settarie che essi stessi cercano di superare. Il rischio di ricadere inconsapevolmente nel modello confessionale è costantemente presente, a causa della cosiddetta *tentation politique* (“tentazione politica”) di cui parla Karam (2006). Un concetto simile è quello di *sectarian ghost* coniato da Abi Yagi, Catusse e Younes (2017), benchè sia volto maggiormente a indicare il sentimento di inconsapevole appartenenza a una comunità confessionale presente nella società libanese. Questo sentimento profondo crea divisione all'interno dei movimenti sociali anti-confessionali e rende difficile individuare obiettivi, strategie e linguaggi comuni. Come suggerisce Mouawad (2011, p. 2), “una delle strategie più di successo dell'oligarchia politica libanese è stata la sua abilità a mantenere una forte alleanza con la società civile, per cui la società politica è allo stesso tempo parte della società civile”.

Alle divisioni sul piano identitario, bisogna aggiungere quelle ideologiche. La partecipazione di numerosi e differenti movimenti, organizzazioni e gruppi permette, da un lato, di aumentare l'espansione geografica e numerica del movimento, con il risultato di ottenere maggiore visibilità e avere potenzialmente più successo, dall'altro si è visto come nel lungo periodo questo tenda a indebolire l'efficacia dell'azione. I programmi e gli obiettivi dei molteplici attori rischiano di creare confusione e di ostacolarsi a vicenda, indebolendo, infine, la portata della mobilitazione (Abu-Rish, 2015). Inoltre, se le rivendicazioni del movimento si concentrano su una singola problematica, come nel caso della crisi dei rifiuti del 2015, è più facile che vengano raggiunti degli obiettivi concreti, ma allo stesso tempo più difficilmente le proteste andranno a smuovere la struttura politica del paese (Tannoury-Karam e Karam, 2019).

Si è visto come il sistema consociativo sia intrinsecamente resiliente, poiché è proprio alla sua capacità di adattarsi alle circostanze, mantenendo in costante equilibrio le molteplici forze politiche, che deve la sua stessa sopravvivenza. Per questo la sua tendenza alla continuità (o “dipendenza dal percorso”) rende molto difficile l'implementazione di riforme che stravolgano effettivamente la struttura politica del paese (Geha, 2016). Ogni tentativo di cambiamento è, quindi, percepito come una minaccia per il sistema politico e sociale. Il regime, mosso da un implicito accordo comune,

finalizzato a difendere la propria sopravvivenza, tende naturalmente a cooptare i movimenti dal loro interno o a sovvertirli dall'esterno. Nei casi mostrati sopra, è emerso come esso sia riuscito a minare in varie occasioni il carattere aconfessionale e apolitico dei movimenti, supportandone formalmente le rivendicazioni, unendosi fisicamente alle manifestazioni o ancora, come nel caso del movimento del 2011, partecipando alle riunioni organizzative. Il sostegno di un partito politico verso il movimento costituisce, paradossalmente, un atto di sabotaggio del movimento stesso, poiché esso crea una situazione contraddittoria in cui gli attivisti si trovano a manifestare affianco a persone affiliate al sistema stesso. La contestazione perde, dunque, di valore, mentre la necessità di scegliere quale posizione prendere rispetto ai sostenitori dei partiti politici genera confusione e tensione tra le organizzazioni della società civile e gli organizzatori del movimento. Grazie al forte controllo sui mezzi di comunicazione, inoltre, l'élite politica ha gli strumenti per manipolare l'immagine del movimento e screditarlo. Allo stesso tempo, si è visto come essa possa sfruttare sentimenti popolari e timori radicati nella società per creare una contro-narrativa che rende le proteste pericolose per la stabilità del paese sul piano interconfessionale e regionale. Inoltre, nel momento in cui il movimento costituisce una reale minaccia per il sistema politico, i casi sopracitati illustrano come le autorità non esitino a impiegare le forze dell'ordine e a permettere l'utilizzo di mezzi violenti per contrastare i manifestanti.

Si può dire che il successo dei movimenti sociali anti-confessionali dipenda anche dalle esperienze di contestazione precedenti e dal livello di maturazione della società civile nell'identificarsi come attore unito nel processo di riforma del sistema politico-sociale. Nel caso della cosiddetta Rivoluzione dei Cedri, le iniziative anti-confessionali ebbero uno spazio di azione molto limitato: i due potenti blocchi politici riuscirono a monopolizzare le proteste soffocando qualsiasi altra voce e le divisioni politico-confessionali tra i manifestanti erano ancora troppo profonde per permettere al movimento di costituirsi come forza alternativa efficace. Nonostante il fallimento di queste iniziative, l'esito delle proteste del 2005, nota Fakhoury, fu quello di avviare il Libano sulla "traiettoria democratica" (2009, p. 321). Successivamente, nel 2011 e in maniera ancora più efficace nel 2015, i movimenti anti-confessionali riuscirono a utilizzare e rafforzare alcune forme di azione e alcuni discorsi già emersi in passato, ottenendo una più vasta partecipazione popolare – dal punto di vista geografico, sociale e confessionale – e colpendo maggiormente la classe politica (Abi Yaghi, et al., 2017; Geha, 2019). Negli anni, le reti sociali hanno avuto modo di costituirsi, consolidarsi e organizzarsi e le alternative non confessionali si sono sempre più diffuse e radicate nella società civile. Come suggerisce Fakhoury (2009, p. 250; 2011, pp. 10-11), le ondate di protesta sono, dunque, solo l'espressione evidente di un processo più celato e duraturo di "deconfessionalizzazione" della società

e contemporaneamente dello sviluppo di una “nuova coscienza politica” e di un’ “identità libanese trasversale.”



## CAPITOLO 2.

### LE CAUSE DELLE PROTESTE: UNO SGUARDO AL CONTESTO ECONOMICO, POLITICO E SOCIALE DEL PAESE

#### 2.1 Introduzione

All'indomani della guerra civile, il Libano si trovava in una situazione economica e finanziaria critica. Nonostante l'implementazione dei piani di ricostruzione postbellica e il rilancio della finanza del paese attraverso l'attrazione di investimenti esteri, il paese non si è mai ripreso completamente da allora. Al contrario, l'assenza di programmi di sviluppo sostenibile a lungo termine ha lasciato spazio al consolidamento di un sistema economico e finanziario destinato a fallire, ponendo in questo modo le basi della crisi che ha portato infine allo scoppio delle proteste del 17 ottobre 2019. La situazione economica e finanziaria, già precedentemente instabile, è stata esacerbata dallo scoppio della guerra civile nella vicina Siria nel 2011. La fiducia degli investitori è crollata e il flusso di entrate di capitale straniero nelle banche libanesi è diminuito drasticamente, interrompendo il cosiddetto schema Ponzi su cui si basava il sistema finanziario del paese, ovvero un meccanismo di continua attrazione di valuta estera attraverso tassi di interesse particolarmente elevati finanziati a loro volta da nuovi investimenti.

A partire dal 2011, inoltre, secondo le stime della Banca Mondiale<sup>25</sup>, si è osservato un aumento demografico esponenziale dovuto all'arrivo di migliaia di profughi siriani, accompagnato da un rallentamento della crescita del PIL e da un costante aumento del debito pubblico come percentuale del PIL. Nel 2018, la crescita si è arrestata completamente e il debito pubblico ha raggiunto il 151% del PIL.<sup>26</sup> Se si confrontano i dati sulla disoccupazione riportati da istituti diversi, si riscontrano discrepanze notevoli tra i risultati ottenuti, a dimostrazione dell'inaffidabilità dei dati a riguardo.<sup>27</sup> I dati variano, ad esempio, dal 25% di disoccupazione sul totale della forza lavoro nel 2017 riportato dal Ministero del Lavoro Libanese,<sup>28</sup> al 6,7% dello stesso anno registrato dalla Banca Mondiale.<sup>29</sup> Se,

---

<sup>25</sup> L'ultimo censimento nazionale tenutosi nel paese risale al 1932.

<sup>26</sup> Trading Economics (2020), *Lebanon – Economic Indicators*. Disponibile al sito: <https://tradingeconomics.com/lebanon/indicators>. Ultimo accesso: 10/12/2020

<sup>27</sup> Anche i dati riportati dal Ministero del Lavoro libanese in una tabella di confronto tra i risultati di alcuni istituti non coincidono con i dati riportati dalle fonti primarie citate nella tabella. Si veda: Brihi, J.; Takieddine, A.; Zmeter, M. (2019). *Unemployment in Lebanon- Findings and recommendations*. Ministry of Labour, p. 8. Disponibile al sito: . Ultimo accesso: 10/12/2020

<sup>28</sup> *Ibid.*

<sup>29</sup> The World Bank (2020), *Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate) – Lebanon*. Disponibile al sito: <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=LB>. Ultimo accesso: 10/12/2020

quindi, il malcontento della popolazione, ed in particolare dei lavoratori, non è misurabile in questi termini, esistono altri fattori che rendono evidente il peggioramento delle condizioni di vita e l'insoddisfazione di gran parte della popolazione. Tra questi, la difficile situazione del settore privato, caratterizzato da corruzione e clientelismo, e poco inclusivo nei confronti dei giovani e delle donne. La disuguaglianza sociale nel paese è molto accentuata e il sistema di tassazione regressivo non contribuisce ad accorciare le distanze tra la fascia più ricca e quella più povera.

L'arrivo nel paese di imponenti flussi di rifugiati siriani a partire dal 2011 non ha fatto altro che stressare le difficili condizioni di vita di molti libanesi, in particolare degli abitanti delle zone più svantaggiate. Il mercato del lavoro, formale e informale, si è ritrovato con un'eccessiva offerta di lavoro. I servizi sociali, già scadenti in precedenza, hanno raggiunto il livello di saturazione e le infrastrutture si sono trovate a non poter supportare un numero così elevato di abitanti e a soddisfarne i bisogni (Le Borgne & Jacob, 2016).

Il confessionalismo, che caratterizza di fatto tutta la sfera pubblica del paese, ha portato ad assecondare gli interessi delle comunità politico-religiose a scapito di quelli di ordine nazionale, mentre l'élite politica non sembra essere incentivata a risolvere l'inefficienza dello Stato poiché essa stessa ne trae profitto. Queste comunità sopperiscono alle mancanze dello Stato fornendo servizi, infrastrutture e assistenza sociale alla larga fascia di popolazione che non può permettersi i costi elevati dei servizi privati. A risentire dell'inesorabile peggioramento della crisi economico-finanziaria del paese sono state sia le casse dello Stato, sia le comunità politico-religiose, le cui risorse hanno subito un ridimensionamento. Da una parte, quindi, sono diminuite le generose spese destinate agli impiegati pubblici ed è stato ridotto il programma espansivo di assunzioni statali, importanti strumenti di controllo da parte del governo di una vasta porzione di popolazione. Dall'altra è diminuita anche la capacità delle comunità di fornire i servizi ai propri membri. Il contratto sociale tra il cittadino e lo Stato, dove le comunità svolgono il ruolo di intermediario tra i due soggetti, ha iniziato a vacillare.

A peggiorare la situazione è stata una serie di misure di austerità introdotte nella legge di bilancio del 2019 che sono andate a colpire principalmente la fascia di popolazione più vulnerabile. L'imposizione del blocco sul prelievo di dollari dai conti bancari, insieme alla difficoltà a ottenere rifornimenti di medicinali, benzina e pane (tutti beni importati), hanno portato molte persone a scioperare e protestare già nelle settimane precedenti al 17 ottobre, segnalando un aumento della tensione sociale. A questo si deve aggiungere l'esplosione di imponenti incendi sulle montagne libanesi e la cattiva gestione dell'emergenza da parte dello Stato, che ha dato un'ulteriore

dimostrazione della sua inefficienza. L'imposizione della tassa sulle chiamate effettuate attraverso applicazioni come WhatsApp è stata la scintilla che ha fatto esplodere la rabbia dei libanesi.

Le proteste del 17 Ottobre sono quindi scoppiate in risposta a una serie di crisi sovrapposte e interconnesse: la crisi fiscale, la crisi monetaria, la crisi economica, la crescente disuguaglianza sociale, l'esclusione dei giovani dal mondo del lavoro e il deterioramento delle infrastrutture. Tale situazione critica è stata alimentata nel tempo dalle dinamiche di corruzione tipiche del sistema confessionale e dalla tendenza dell'élite politica ad assecondare i propri interessi clientelari a scapito di quelli nazionali.

In questo capitolo si intende esporre le cause principali che hanno portato allo scoppio del movimento di protesta del 17 Ottobre offrendo un quadro generale e storico della situazione libanese attraverso un'analisi dei contesti economico-finanziario, politico e sociale sviluppatasi dagli anni Novanta agli ultimi mesi del 2019. Partendo da una descrizione del sistema finanziario si cercherà di comprendere quali fattori hanno portato all'attuale crisi finanziaria e allo stallo del settore economico. In seguito, sarà presentato il sistema politico libanese, la cui "governance confessionale", come suggeriscono Le Borgne e Jacob (Ibid.), è considerata uno dei fattori principali all'origine delle molteplici crisi che il paese si è trovato (e si trova tutt'ora) ad affrontare. Infine, si volgerà lo sguardo al contesto sociale, illustrandone i numerosi aspetti critici. La forte disuguaglianza sociale, sia economica, sia di genere; la regolamentazione, per quanto parziale, dei media; la limitata libertà di azione dei sindacati e delle organizzazioni della società civile; e le scarse opportunità lavorative dei giovani e la loro esclusione dal discorso politico sono tutti elementi che mostrano una società costretta entro i limiti imposti dalle strutture politico-sociali confessionali.

Si vedrà come il rapido peggioramento delle condizioni di vita, la rappresentanza politica di un'élite sempre più distante dal resto della popolazione e l'esclusione di diverse fasce sociali dal mercato del lavoro hanno accelerato l'exasperazione dei cittadini. L'impossibilità di esprimersi politicamente attraverso canali istituzionali ha spinto la popolazione a ricorrere alla mobilitazione di piazza.

## **2.2 La crisi finanziaria e il difficile contesto economico dagli anni Novanta a oggi**

### *2.2.1 Il modello finanziario post-bellico: "una bomba a orologeria"*

Alla fine della guerra civile, durata 15 anni e terminata ufficialmente nel 1990, l'economia del paese era allo stremo. Per far fronte alla profonda crisi economica e finanziaria, l'allora Primo

Ministro Rafiq Hariri e il suo governo lanciarono un piano di ricostruzione che puntava a controllare l'inflazione, a risanare il debito pubblico e a rilanciare l'economia, tralasciando, tuttavia, l'implementazione di misure che andassero direttamente a ridurre gli alti tassi di povertà e di disoccupazione (Di Peri, 2017). Il piano prevedeva, tra le altre cose, di fissare il tasso di cambio della lira al dollaro americano (rimasto formalmente invariato a 1.515 LBP/ 1 USD dal 1997 al 2019)<sup>30</sup> e di attirare investimenti stranieri garantendo tassi d'interesse ben più alti della media del mercato internazionale (Halabi & Boswall, 2019; Gebara, 2019). In questo modo lo Stato si assicurava un'entrata continua di capitale nelle casse della banca centrale, la Banque Du Liban (BDL), che a sua volta finanziava il deficit pubblico. Le banche libanesi, quindi, preferivano investire nella BDL piuttosto che nell'economia reale e nel settore privato, affidandosi ai finanziamenti di investitori stranieri, soprattutto provenienti dal Golfo, e alle rimesse della diaspora libanese (al-Saidi, 2019).

Per assicurarsi un flusso continuo di entrate di valuta straniera, il paese si focalizzò principalmente sullo sviluppo di tre settori: la finanza, il turismo e il mercato immobiliare. Quest'ultimo riuscì ad attirare notevoli investimenti da parte di uomini d'affari del Golfo, soprattutto a sostegno di progetti di ricostruzione di alcune zone del paese, nell'ambito delle politiche neoliberali promosse dal Primo Ministro Rafiq Hariri (Baumann, 2019). Tra questi, il progetto più noto è quello per la ricostruzione dell'antica zona del centro di Beirut, che rappresenta anche un esempio paradigmatico delle dinamiche clientelari della gestione pubblica. Il progetto, lanciato nei primi anni Novanta, fu affidato all'azienda pubblico-privata Solidere, di cui il Primo Ministro stesso era il principale azionario. Secondo la legge 117 emanata nel 1991 per regolamentare i lavori di ricostruzione, tutte le proprietà che si trovavano nell'area affidata a Solidere sarebbero passate automaticamente sotto la proprietà privata dell'azienda (Nardella & Abbas, n.a.; Mango, 2004). La maggior parte di coloro che possedevano immobili nell'area furono costretti a scambiare la loro proprietà per un'azione nell'azienda o a vendere ad un prezzo più basso del valore della proprietà. In pochi riuscirono a mantenere i propri immobili, solo coloro che disponevano di fondi sufficienti per ristrutturarli secondo gli elevati standard sulla sostenibilità, la qualità e le proprietà antisismiche richiesti da Solidere (Hamadeh & Bassil, 2020).<sup>31</sup> Allo stesso tempo, gli elevati costi sull'affitto dei nuovi immobili non erano abbordabili per molti libanesi. La zona si trasformò, dunque, in un centro principalmente turistico, privo di autenticità e quanto meno di abitanti locali.

---

<sup>30</sup> Si veda: Lebanese Lira (2020), *Historic Rates of the Lira*. Disponibile al sito [lebaneselira.net/historic-rates](http://lebaneselira.net/historic-rates). Ultimo accesso: 13/10/2020.

<sup>31</sup> Per maggiori dettagli sugli standard per la progettazione e la costruzione degli edifici nell'area gestita da Solidere, si veda: Solidere (2017), *Design & Building Specifications*. Disponibile al sito: <https://www.solidere.com/city-center/urban-overview/design-building-specifications>. Ultimo accesso: 14/11/2020

L'eccessiva concentrazione delle risorse per lo sviluppo dei soli tre settori del turismo, del mercato immobiliare e della finanza ha portato alla creazione di un modello economico tipico dei *rentier states*, quasi totalmente dipendente dalle rendite esterne provenienti dagli investitori stranieri. Questo modello, a sua volta, ha reso l'economia e il commercio inefficienti, ha portato maggiore inflazione e ha contribuito al consolidamento di quella che Ghassan Dibeh (2018) definisce "l'oligarchia finanziaria", accentuando il divario tra la fascia più ricca della popolazione e quella più povera e colpendo la classe media. Il sistema finanziario postbellico ha generato un fragile meccanismo basato sulla continua attrazione di investimenti stranieri attraverso tassi di interesse gonfiati, che a loro volta sarebbero stati garantiti solo grazie a nuovi flussi in entrata di valuta estera. L'unico beneficiario di questo meccanismo, cosiddetto schema Ponzi, è stata l'élite economica che, nel caso del Libano, coincide con o è strettamente connessa a quella politica (Baumann, 2019). Data la forte partecipazione dei membri della classe politica al settore bancario libanese, lo Stato non è stato incentivato a implementare riforme che contribuissero concretamente alla riduzione del debito pubblico, poiché così si sarebbe interrotto il circolo vizioso da cui i rappresentanti dello Stato stesso traevano profitto (Mikdashi, 2019). La restante ampia percentuale di popolazione è rimasta di fatto esclusa da questo schema finanziario e su di essa si sono riversate, nel corso degli anni, gli effetti del suo fallimento.

A partire dal 2011, le entrate di capitale estero nelle banche libanesi hanno iniziato a diminuire. Lo scoppio della guerra civile nella vicina Siria e l'arrivo di migliaia di rifugiati siriani sul territorio libanese hanno portato instabilità nel paese, traducendosi in un calo della fiducia dei consumatori. Nello stesso anno è caduto il governo, allora guidato da Saad Hariri, aprendo la strada ad un lungo periodo di instabilità politica.<sup>32</sup> Anche gli investimenti nel centro di Beirut hanno iniziato a diminuire. Il conflitto siriano e la crisi dei prezzi del petrolio nei paesi del Golfo (la regione da cui provenivano la maggior parte degli investimenti) hanno aumentato l'incertezza degli investitori nel progetto di ricostruzione. Inoltre, l'instabilità politica interna e l'aumento della sicurezza nell'area intorno al Parlamento hanno contribuito al declino del centro della città limitando il libero accesso alla zona e portando molti negozi a chiudere. Il progetto è stato, quindi, fortemente rallentato e il termine di scadenza, inizialmente previsto per il 2019, è stato posticipato di dieci anni (Barrington, 2017). Inoltre, nonostante il settore immobiliare avesse appena attraversato un periodo di boom (1990-2010), il suo sviluppo non ha avuto ripercussioni favorevoli sul mercato del lavoro poiché la

---

<sup>32</sup> A gennaio 2011 l'opposizione del governo di Saad Hariri si dimise. A giugno dello stesso anno Najib Mikati formò un nuovo governo, destinato a dimettersi nel marzo del 2013. A febbraio dell'anno successivo fu formato un nuovo governo guidato da Tammam Salman, sostituito nel novembre 2016 dal secondo governo di Saad Hariri. Intanto, a maggio 2014 il Presidente della Repubblica Michel Suleiman terminò il suo mandato, lasciando il paese in un vuoto politico che durò due anni e mezzo.

manodopera non istruita impiegata in quest'ultimo proveniva principalmente dall'estero (Le Borgne & Jacob, 2016).

Se, dal 1943 al 2010, il bilancio dello Stato non ha mai subito un deficit per due anni consecutivi, dal 2011 al 2015 si assiste a un peggioramento continuo (Gaspard, 2017). Nel 2016 la BDL ha attuato una politica monetaria che ha preso il nome di “*financial engineering*”, con l'obiettivo di rinforzare le proprie riserve di valuta straniera e mantenere il tasso di cambio fisso. Grazie all'elevato tasso di cambio offerto, questa misura ha attirato 5 miliardi di dollari dalle banche straniere.<sup>33</sup> Allo stesso tempo, la banca centrale si impegnava a salvare alcune banche locali che avevano risentito dell'arresto dei finanziamenti stranieri e che avevano perso ingenti somme in investimenti non proficui. La BDL ha offerto alle banche locali incentivi finanziari a tasso zero, senza cioè imporre alcuna condizione, per un valore totale di 5 miliardi di dollari (corrispondenti al 100% delle riserve in dollari ottenute con la manovra di *financial engineering*) (al-Saidi, 2019).

Nel 2016, si è registrata un'inversione nell'andamento del bilancio dello Stato con un surplus, ma le reali conseguenze di questa manovra si sono osservate nei primi mesi dell'anno successivo con il ritorno del deficit pubblico a \$1.1 miliardi. Questa manovra si è rivelata insostenibile, oltre che per l'elevato costo del debito estero, a causa dell'artificiale espansione monetaria del settore bancario che non rifletteva la reale economia del paese e che non ha fatto altro che rendere più fragile e vulnerabile il settore. Nel 2017 il 60% del totale delle attività delle banche libanesi consisteva in crediti verso il settore pubblico. Questa percentuale dimostra il disinteresse delle banche nei confronti del settore privato e delle attività economiche (Gaspard, 2017). Allo stesso tempo, il modello “rentieristico” dell'economia libanese ha portato lo Stato a rinforzare particolarmente il settore dei servizi e quello finanziario, disincentivando lo sviluppo del settore industriale e la produttività del paese (Dibeh, 2018).

Come già accennato, anche il turismo e il settore terziario sono stati importanti motori dell'economica “redditiera” libanese. Entrambi i settori hanno risentito fortemente dell'instabilità politica interna e, a partire dal 2011, della scarsa sicurezza regionale dovuta al conflitto siriano. Se con il *financial engineering* si è cercato di rinforzare le casse dello Stato, i problemi strutturali del sistema finanziario non sono mai stati affrontati (Le Borgne & Jacob, 2016). La continua crescita del debito pubblico dal 2012 in poi – che nel 2019 era il sesto più alto al mondo e consisteva nel 174%

---

<sup>33</sup> Per maggiori dettagli sugli obiettivi e sui risultati del *financial engineering*, si veda: Banque du Liban, *Banque Du Liban's Financial Engineering: Background, Objectives, and Impact*, 2016. Per ulteriori dettagli riguardo ai meccanismi alla base del *financial engineering*, si veda: Gaspard, T. (2017). *Financial Crisis in Lebanon*, Conrad Adenauer Stifting, Maison du Futur.

del PIL<sup>34</sup> - è andata direttamente a colpire la stabilità, sempre più fragile, della condizione finanziaria delle banche libanesi e dell'intera struttura economica del paese, trasformandosi in quella che Baumann (2019, p. 65), a pochi mesi dall'inizio delle proteste di ottobre, ha definito "una bomba a orologeria che avrebbe fatto crollare l'economia libanese."

## 2.2.2 *L'inefficienza del settore pubblico e lo stallo del settore privato*

L'inefficiente gestione del settore pubblico ha contribuito fortemente all'aumento del deficit pubblico. In un contesto in cui "il clientelismo è diventato la forma dominante di organizzazione economica e sociale" (Le Borgne & Jacob, 2016, p. 17), il settore pubblico ha subito direttamente gli effetti negativi della politica economica post-bellica, espandendosi costantemente a partire dagli anni Novanta in poi in tutti i suoi apparati. La scarsa produttività dell'economia post-bellica ha, infatti, spinto sempre più persone a cercare impiego nel settore pubblico, l'unico in grado di garantire una stabilità lavorativa. Allo stesso tempo, i costi del personale pubblico sono aumentati dai 3.583 miliardi di lire del 2007 (Ministry of Finance, 2009) ai 10.146 miliardi del 2019 (Ministry of Finance, 2019), pesando sempre più sulle spese statali. Queste ultime, tendenzialmente superiori alle entrate<sup>35</sup>, nel 2019 coprivano principalmente gli interessi del debito pubblico, i costi dell'Electricité du Liban (EdL)<sup>36</sup> - l'azienda nazionale che, dal dopoguerra, non è mai stata in grado di fornire elettricità 24h su 24 all'intero paese - e i costi del personale pubblico (Figura 2.1). Come dimostrano Le Borgne e Jacob (2016), le spese per gli impiegati statali non sono eccessivamente alte se paragonate a quelle di altri paesi, nonostante i sussidi siano molto vantaggiosi. Il problema sta nel rapporto tra il costo del personale e la bassa qualità dei servizi che offre lo Stato.

---

<sup>34</sup> International Monetary Fund (2019), *General government gross debt. Percent of GDP*. Disponibile al sito: [https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG\\_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/LBN/JPN](https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/LBN/JPN). Ultimo accesso: 14/11/2020

<sup>35</sup> Si veda: Trading Economics (2020), *Lebanon Government Budget Value*. Disponibile al sito: <https://tradingeconomics.com/lebanon/government-budget-value>. Ultimo accesso: 10/12/2020

<sup>36</sup> Le ragioni per cui l'EDL assorbe una tale porzione delle risorse pubbliche risalgono al periodo della guerra civile, quando il numero di consumatori collegati illegalmente alle strutture elettriche pubbliche crebbe considerevolmente, tanto da sottrarre circa il 50% dell'elettricità prodotta dall'azienda. Da allora, l'EDL non è più riuscita a risanare le perdite di bilancio. A limitare i ricavi dell'azienda hanno contribuito anche gli elevati costi della produzione, affidata a impianti obsoleti e raramente sottoposti a manutenzione, e la cattiva gestione delle risorse finanziarie (Le Borgne & Jacob, 2016).

### Spese governative (gen-ott 2019)

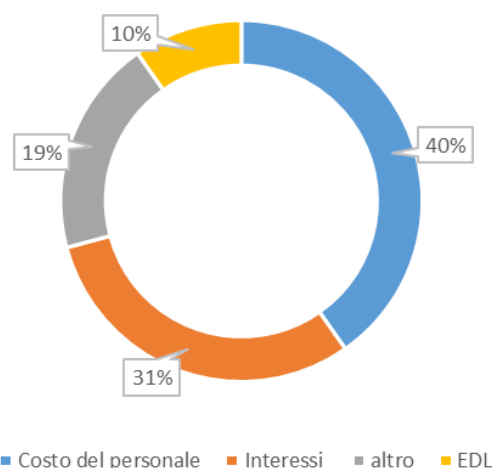


Figura 2.1 Spese governative (gen – ott 2019)  
Fonte: Public Finance Monitor report, 2019. Ministry of Finance

Le posizioni nel settore pubblico vengono assegnate secondo criteri confessionali che rispettano il sistema di quote prescritto dalla Costituzione. Questo sistema regola formalmente solo le assunzioni nelle cariche più alte, ma di fatto esso viene applicato a tutti i livelli del settore pubblico, rendendo quest'ultimo fortemente suscettibile alle pressioni clientelari delle comunità confessionali. Il settore pubblico è diventato, quindi, uno strumento utile all'élite politica per controllare la popolazione, in particolare per assicurarsi una base elettorale e per spartirsi geograficamente – oltre che istituzionalmente – l'amministrazione del paese. È proprio in virtù di questa suddivisione formale e informale delle posizioni statali su base confessionale che lo Stato libanese viene chiamato “*dawlat al-muḥāṣṣa*” (Stato della spartizione in quote). Secondo Salloukh (2019), si stima che circa il 50% delle assunzioni effettuate nel settore pubblico dalla fine della guerra civile sia stato fatto sulla base di considerazioni confessionali e clientelari, piuttosto che per criteri meritocratici. Le dimensioni di alcuni uffici pubblici, inoltre, riflettono meramente dei calcoli confessionali, anziché economico-industriali (Ibid.). La continua espansione del settore pubblico nel tempo ha pesato notevolmente sul budget statale, sottraendo fondi potenzialmente destinabili a programmi di riduzione della povertà, di sviluppo delle infrastrutture, di sostegno all'imprenditorialità e al commercio, alimentando la natura “rentieristica” dell'economia libanese. Allo stesso tempo, i criteri principalmente confessionali di assunzione hanno abbassato il livello di preparazione del personale, impedendo al settore di offrire servizi efficienti e di qualità.

Anche il settore privato è fortemente influenzato dalle connessioni politiche e dagli interessi clientelari. Per le piccole e medie imprese senza connessioni con la politica è molto difficile avere successo. L'élite politica e quella economica, come si è già detto, coincidono o sono strettamente



interconnesse. I forti interessi politici anche nel settore privato hanno reso quest'ultimo principalmente oligarchico, colpendo negativamente la competitività, lo sviluppo economico e la crescita del mercato del lavoro (Le Borgne & Jacob, 2016). Come dimostra uno studio condotto da Diwan e Haidar (2016), le aziende con connessioni politiche in Libano creano più lavoro e pagano salari più alti ai propri impiegati rispetto alle aziende senza connessioni politiche. Tuttavia, se il valore della loro produzione supera, in termini assoluti, quello delle aziende senza connessioni politiche, in proporzione alle dimensioni dell'azienda e agli stipendi dei dipendenti queste risultano poco produttive. L'impatto delle reti clientelari confessionali sul settore privato risulta dannoso in quanto riduce la competitività e la crescita delle aziende senza connessioni politiche. Inoltre, bisogna considerare che le banche non offrono molti finanziamenti alle piccole e medie imprese private poiché preferiscono investire nella più redditizia BDL. Se si guarda all'indice "Doing business" della Banca Mondiale,<sup>37</sup> il ranking del Libano nel 2019 era molto basso (143°) ed era al di sotto della media regionale (15° su 20 paesi). A differenza di ciò che avviene in altri paesi, in Libano aprire e chiudere un'azienda sono processi lunghi, complessi e costosi che non incentivano l'imprenditorialità. Le difficoltà di crescita nel settore privato hanno, quindi, dato vita a un ampio settore informale (Le Borgne & Jacob, 2016).

Il settore privato, inoltre, è caratterizzato da un altissimo livello di corruzione, considerata dalla maggior parte delle aziende il principale ostacolo allo sviluppo del settore (IMF, 2019). Nel 2015, il 77% dei giovani dichiarava che avere la *wasta*<sup>38</sup> era molto importante per trovare lavoro (Tiltnes, et al., 2017). Con l'arrivo di oltre un milione di profughi siriani sul territorio libanese<sup>39</sup>, il settore privato si è trovato con un eccesso di offerta di lavoro, soprattutto negli ambiti lavorativi dove era richiesta manodopera poco istruita, e nel settore informale. Se questo ha comportato un vantaggio per i datori di lavoro, i proprietari di case e di negozi grazie all'arrivo dei numerosi nuovi residenti e lavoratori siriani, a risentirne maggiormente è stata la fascia di popolazione che era già precedentemente più svantaggiata, poco istruita e impiegata nel settore informale (Le Borgne & Jacob, 2016). L'ingresso di flussi di siriani nel paese ha contribuito, dunque, ad accentuare il divario tra ricchi e poveri, avvantaggiando i primi e colpendo i secondi. La crisi umanitaria siriana, quindi, ha avuto effetti molto dannosi sullo sviluppo del mercato del lavoro, dell'economia libanese e sulla disuguaglianza sociale (Ibid.).

---

<sup>37</sup> Si veda: The World Bank (2019), *Ease of Doing Business rankings*. Disponibile al sito: <https://www.doingbusiness.org/en/rankings?region=middle-east-and-north-africa> Ultimo accesso: 07/12/2020

<sup>38</sup> La *wasta* è un sistema di servizi e privilegi, regolato da corruzione e clientelismo, che si sovrappone e spesso sostituisce il sistema di diritti e doveri regolato dalla legge.

<sup>39</sup> Dati disponibili al sito: UNHCR (2020), *Operational Portal. Refugee Situations*. Disponibile al sito: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71> Ultimo accesso: 07/12/2020

### 2.2.3 *La crisi finanziaria fattore scatenante dello scoppio delle proteste e la rottura dello schema Ponzi*

Nel 2019 il debito pubblico ha raggiunto il 150% del PIL e il deficit del bilancio pubblico consisteva circa dell'11% del PIL, mostrando un paese in piena crisi economica (IMF, 2019). Alla base della crisi economica e finanziaria si possono individuare la debolezza strutturale del sistema finanziario, la dipendenza dagli investimenti stranieri e la forte suscettibilità all'instabilità politica interna ed esterna. Nel momento in cui i flussi di capitale estero verso il paese hanno iniziato a diminuire a seguito della crisi dei prezzi del petrolio del 2008 e dell'aumento dell'instabilità dovuto alla guerra in Siria, la struttura economico finanziaria libanese ha iniziato a vacillare, fino a raggiungere la crisi irreversibile che ha segnato il paese nell'autunno 2019.

Il calo del prezzo del petrolio, prima nel 2008 e successivamente nel 2014, ha portato a una notevole riduzione delle rimesse della diaspora libanese dai paesi del Golfo, che sono passate dal rappresentare il 24.7% del PIL nel 2008 al 12,7% nel 2018.<sup>40</sup> La riduzione dei finanziamenti esteri si è riflessa anche nelle possibilità economiche di alcuni partiti e, quindi, nella loro capacità di finanziare le proprie reti clientelari e assicurarsi una base elettorale. A inizio ottobre, ad esempio, l'emittente televisiva del partito *Future Movement* dell'allora Primo Ministro Saad Hariri è stata costretta a interrompere il servizio poiché non disponeva di fondi sufficienti per pagare gli impiegati. Similmente, anche Hezbollah ha iniziato a risentire negativamente dell'effetto delle sanzioni statunitensi reintrodotte nel 2018 nei confronti dell'Iran (Marsi, 2019). Senza i flussi continui di capitale estero nel sistema finanziario, il funzionamento dello schema Ponzi è stato messo in crisi: la BDL non è più stata in grado di offrire ingenti incentivi alle banche commerciali poiché non disponeva di fondi sufficienti per ripagare i 4 miliardi di dollari di interessi annui. Le banche, a loro volta, non sono state in grado di ripagare gli interessi ai loro depositanti. Come conseguenza, lo Stato non è riuscito sostenere il debito pubblico (Halabi & Boswall, 2019).

A partire dagli anni 2000, si sono tenute diverse conferenze internazionali finalizzate a ottenere assistenza finanziaria dall'estero. Il vero problema non è mai stata la raccolta di fondi stranieri, ma il fatto che questi sono sempre andati principalmente a finanziare il debito pubblico e non sono stati accompagnati da riforme e piani di sviluppo in grado di apportare benefici alla crescita economica del paese (Le Borgne & Jacob, 2016). La *Conference for Economic Development and*

---

<sup>40</sup> The World Bank (2020), *Personal remittances, received (% of GDP) – Lebanon*. Disponibile al sito: <https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?locations=LB> Ultimo accesso: 07/12/2020

*Reform through Enterprises* (CEDRE), l'ultima conferenza per lo sviluppo economico precedente allo scoppio delle proteste tenutasi nell'aprile 2018 a Parigi, prometteva più di 11 miliardi di dollari in aiuto al Libano da parte della comunità internazionale, a condizione che fossero implementate una serie di riforme.<sup>41</sup> Queste ultime riguardavano in particolare quattro macro-obiettivi: 1) l'aumento degli investimenti pubblici e privati; 2) la stabilità economico-finanziaria attraverso un programma di aggiustamento fiscale; 3) il miglioramento del settore pubblico e dell'amministrazione delle finanze pubbliche, anche attraverso la lotta alla corruzione; 4) la diversificazione dei settori produttivi libanesi (CEDRE, 2018). Ad oggi, per mancanza di volontà e di efficienza politica, il governo libanese non è ancora riuscito ad attuare le riforme delineate nella conferenza CEDRE e il pacchetto di finanziamenti promesso è ancora bloccato (Azhari, 2020).

Con lo scoppio della guerra civile in Siria, come già detto, la crisi economica e finanziaria ha subito un'accelerazione. Secondo un rapporto della Banca Mondiale, per ogni anno di conflitto, la crescita economica libanese è calata del 2,9% (Le Borgne & Jacob, 2016). L'instabilità politica e l'insicurezza nel paese hanno avuto un impatto negativo sulla fiducia degli investitori e dei consumatori. Allo stesso tempo, l'arrivo di imponenti flussi di rifugiati sul territorio libanese ha influenzato fortemente le condizioni di vita, l'accesso ai servizi e le possibilità di lavoro (soprattutto nel settore informale) della popolazione libanese, come si vedrà nei paragrafi seguenti.

Questi fattori hanno contribuito al fallimento del fragile sistema finanziario postbellico, basato sul cosiddetto schema Ponzi, portando a una situazione di crisi irreversibile. Nel tentativo di alleviare in parte la drammatica situazione economica e finanziaria del paese, il governo ha inserito nel budget del 2019 una serie di misure di austerità. Alcune riforme previste dal budget prevedevano tagli alle pensioni dei veterani e ai fondi destinati ad alcune istituzioni pubbliche, il ridimensionamento dei salari pubblici, il blocco delle assunzioni pubbliche fino al 2022 e una riduzione dei fondi per le organizzazioni non governative. Inoltre, il budget includeva l'imposizione di nuove tasse e l'aumento di quelle già esistenti.<sup>42</sup> Tra queste, l'aumento delle imposte sui beni importati e un'imposta aggiuntiva sull'acquisto di auto con i vetri oscurati e sul permesso di trasporto di armi da fuoco, successivamente rimossa dal testo del bilancio.<sup>43</sup> Tuttavia, come suggerisce Assouad (2019, p. 1), le

---

<sup>41</sup> Si veda: Azar, G. (2018), "Lebanon secures over \$11billion at Paris conference" in *an-Nahar*, 6 Aprile. Disponibile al sito: <https://en.annahar.com/article/787174-lebanon-reels-23bn-in-morning-cedre-session> Ultimo accesso: 07/12/2020

<sup>42</sup> Arbid, J. (2019), "Lebanon ratifies 2019 budget", in *Executive Magazine*, 6 Agosto. Disponibile al sito: <https://www.executive-magazine.com/economics-policy/lebanon-ratifies-2019-budget> Ultimo accesso: 07/12/2020

<sup>43</sup> Nassif, M. (2019) "Political blocs vote for cancelling fees on tinted windows and gun licenses" in *LBC International*, 18 Giugno. Disponibile al sito: <https://www.lbcgroup.tv/news/d/news-bulletin-reports/451080/political-blocs-vote-for-cancelling-fees-on-tinted/en> Ultimo accesso: 07/12/2020

riforme indirizzate a colpire principalmente la fascia più ricca “sono più simboliche che orientate a ridurre significativamente il deficit.”

A settembre 2019, il paese ha dichiarato lo stato di emergenza economica.<sup>44</sup> I primi sintomi del grave peggioramento della crisi sono emersi quando le banche hanno imposto un limite sul prelievo di dollari, non disponendo esse stesse di valuta straniera. Questa misura ha messo in difficoltà diversi settori, causando una carenza di alcuni beni essenziali, quali il carburante, il grano e i medicinali, poiché i fornitori si sono trovati incapaci di acquistare in valuta estera i beni importati. A inizio ottobre, il sindacato dei benzinai ha scioperato e manifestato provocando grande disagio nelle strade, seguito pochi giorni dopo dal sindacato dei panettieri.<sup>45</sup> Il giorno stesso in cui sono scoppiate le proteste, il 17 ottobre, le banche hanno impedito l’accesso del pubblico agli sportelli per evitare imponenti flussi di uscite di capitali, rimanendo chiuse per le tre settimane successive.

## **2.3 Corruzione e clientelismo: il sistema politico consociativo**

### *2.3.1 Gli accordi di Taif (1989) e il consolidamento del confessionalismo*

Il 30 ottobre 1989, 62 membri del Parlamento libanese si riunirono a Taif, in Arabi Saudita, e firmarono il Documento di Intesa Nazionale, ponendo fine a 15 anni di guerra civile. Il Documento<sup>46</sup> comprendeva una serie di riforme istituzionali, politiche ed economiche, intese a rilanciare il paese, a liberarlo dalla presenza militare straniera estendendo la sovranità libanese su tutto il territorio nazionale e, infine, ad abolire il confessionalismo. Gli accordi, tra le altre cose, prevedevano il disarmo delle milizie che avevano preso parte al conflitto, con l’eccezione del partito di Hezbollah, e il riconoscimento automatico di questi gruppi come attori politici istituzionali. Inoltre, fu concessa l’amnistia a tutti i comandanti delle milizie. Queste ultime si trasformarono in partiti e i loro leader salirono al comando del paese, consolidando l’élite politica che resterà quasi invariata fino al giorno d’oggi. Queste riforme, tuttavia, non hanno permesso di rendere giustizia alle famiglie delle vittime

---

<sup>44</sup> Al-Khalidi, S. (2019), “Lebanon to announce state of economic emergency, plan to accelerate reforms”, in *Reuters*, 2 Settembre. Disponibile al sito: <https://www.reuters.com/article/us-lebanon-economy-idUSKCN1VN20X> Ultimo accesso: 07/12/2020

<sup>45</sup> “Lebanese petrol stations shudder to a halt amid nationwide strike” in *Al Jazeera*, 11 Ottobre 2019. Disponibile al sito: <https://www.aljazeera.com/news/2019/10/lebanese-petrol-stations-shudder-halt-nationwide-strike-191011171626159.html> Ultimo accesso: 07/12/2020

<sup>46</sup> Per il testo completo del Documento, si veda: *The Taif Agreement*, UN Permanent Missions, Taif, 1989. Disponibile al sito: [https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the\\_tauf\\_agreement\\_english\\_version\\_.pdf](https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_tauf_agreement_english_version_.pdf). Ultimo accesso: 10/12/2020

e hanno impedito un reale processo di riconciliazione nazionale, lasciando aperte le ferite e le tensioni interconfessionali tra la popolazione.

Il Documento di intesa nazionale, inoltre, istituiva il sistema consociativo solamente come fase transitoria al fine di stabilire un equilibrio di pace tra le comunità confessionali e preparare il paese alla fase successiva, ovvero al superamento del consociativismo stesso. Tuttavia, né il Documento, né la Costituzione definivano un termine temporale per la realizzazione del processo transitorio. È in virtù di questa omissione che il sistema consociativo è ad oggi ancora in vigore e che, come sottolinea Mikdashi (2019), nessun governo può essere considerato responsabile per non essersi impegnato a superare il confessionalismo. Nel 1990 il Libano inserì gli accordi di Taif nella Costituzione, “elevandoli al livello dell’ideologia nazionale e rendendo effettivamente impossibile modificarli o metterli in discussione senza causare una crisi costituzionale” (Ibid., p. 7). A seguito delle elezioni del 1992, si instaurò un sistema politico basato sulla divisione dei poteri istituzionali più alti tra le tre confessioni religiose più importanti nel paese. La presidenza della Repubblica, la presidenza del Consiglio e la presidenza del Parlamento spettavano (e spettano tutt’ora) rispettivamente a una figura maronita, una sunnita e una sciita. Questa struttura governativa, comunemente chiamata *troika*, non fu mai codificata in forma scritta, ma un patto implicito tra le parti l’ha resa di fatto istituzionale.

Questo sistema di spartizione si è rivelato estremamente inefficiente e ha alimentato pratiche corrotte e interessi clientelari. Le attività governative e parlamentari, inoltre, sono fortemente rallentate da un processo continuo di mediazione tra le parti politiche (Di Peri, 2017). Allo stesso tempo, la sfera pubblica della politica e quella privata delle comunità confessionali sono state praticamente sovrapposte. La politica e il settore pubblico, fortemente segnati dalla corruzione e dalle dinamiche clientelari, con il tempo sono diventati sempre meno efficienti. Gli interessi clientelari tendenzialmente prevalgono su quelli nazionali e, come già evidenziato, guidano l’assegnazione delle cariche nel settore pubblico (dalla più alta alla più bassa) e la distribuzione delle risorse statali. Il contratto sociale che si è venuto a creare non prevede che lo Stato risponda direttamente ai cittadini, ma che tra il primo e i secondi si interponga la mediazione delle comunità confessionali (Le Borgne & Jacob, 2016). Nell’ambito politico, quindi, i cittadini non sono chiamati a sentirsi uguali davanti allo Stato e appartenenti a una nazione comune, ma sono spinti a identificarsi prima di tutto in una comunità confessionale (Salloukh, et al., 2015). Sono queste ultime, infatti, che garantiscono ai cittadini i servizi essenziali che lo Stato non è in grado di offrire, come si vedrà successivamente. Ogni tentativo di cambiamento da parte dei cittadini verso condizioni di vita migliori rappresenta una minaccia al sistema consociativo e viene respinto dalla classe politica, poiché il sistema stesso sopravvive grazie all’inefficienza dello Stato. Chiunque non si identifichi in una comunità religiosa

o intenda promuovere un'alternativa al confessionalismo non trova uno spazio di espressione nemmeno nelle elezioni. L'élite politica, al contrario, se ne serve per riprodurre il sistema esistente. La ripartizione in quote confessionali all'interno del Parlamento si riflette anche nel processo elettorale. I candidati sono divisi per comunità religiosa e il numero di preferenze che un elettore può dare per ogni gruppo riflette la quota confessionale di quest'ultimo in Parlamento (Di Peri, 2017).

### 2.3.2 La "governance confessionale"

Secondo Le Borgne e Jacob (2016), uno dei fattori principali che hanno portato al fallimento dello Stato libanese è individuabile in quella che essi chiamano "governance confessionale". Il secondo fattore è costituito dalla forte suscettibilità del paese alla violenza e ai conflitti interni ed esterni, soprattutto a causa degli stretti legami che alcuni partiti intrattengono con le potenze internazionali. Con "governance confessionale" gli autori intendono una gestione del paese dettata principalmente da interessi confessionali e non nazionali. Si stima che ciò costi ogni anno circa il 9% del PIL (Ibid.). Questo sistema di governance, infatti, alimenta la corruzione, rallenta – e talvolta impedisce del tutto – l'operatività del governo e del Parlamento e rende inefficiente il settore pubblico. Il sistema politico confessionale instauratosi con gli accordi di Taif ha reso molto difficile il processo decisionale all'interno delle istituzioni pubbliche, poiché esso si basa essenzialmente sulla negoziazione e sul compromesso tra le diverse comunità confessionali, portando allo stallo politico nel momento in cui non si riesce a trovare un accordo comune. Dal 2005, quando terminò il protettorato *de facto* della Siria sul Libano,<sup>47</sup> non essendo rimasto alcun mediatore tra le parti, il diritto di veto dei singoli partiti ha acquisito un peso maggiore, rallentando ulteriormente il processo decisionale negli anni successivi.<sup>48</sup> Anche l'implementazione di riforme che potrebbero apportare modifiche al funzionamento del sistema politico è fortemente ostacolata dagli interessi personali dei politici o delle loro comunità confessionali.

Il lento processo decisionale dell'apparato politico si riflette anche sull'incapacità di assegnare tempestivamente le posizioni più alte all'interno delle istituzioni pubbliche. Questo è stato il motivo per cui, quando a pochi giorni dall'inizio delle proteste divamparono alcuni incendi sulle montagne libanesi, la guardia forestale si è trovata impreparata a gestire l'emergenza, scatenando la rabbia della

---

<sup>47</sup> Terminata la guerra civile in Libano, la Siria mantenne le truppe militari sul territorio libanese e, all'insegna dell'Accordo di Fraternità stipulato tra i due paesi, esercitò uno stretto controllo sulla politica del paese, instaurando un protettorato *de facto*. La Siria fu costretta a ritirarsi definitivamente dal paese a seguito di imponenti manifestazioni di piazza, scatenate dall'assassinio dell'allora Presidente Rafik Hariri.

<sup>48</sup> Ad esempio, dal 2006 al 2017 non fu approvata nessuna legge di bilancio e quella del 2005 fu approvata nel 2006. Per i vuoti di potere dal 2011 al 2019, si veda la nota 32.

popolazione. Oltre al fatto che il corpo statale mancava di un'adeguata attrezzatura e gli elicotteri non erano stati sottoposti all'usuale manutenzione a causa di mancati finanziamenti, le nomine per le posizioni più alte delle guardie forestali erano allora bloccate per questioni confessionali.<sup>49</sup>

L'altro principale problema della “governance confessionale” è la corruzione. Secondo il *Global Corruption Barometer* di Transparency International (Kukutschka & Vrushi, 2019), nel 2019 al 47% degli elettori libanesi è stata offerta una tangente in cambio di voti e il 68% della popolazione riteneva che nei precedenti 12 mesi la corruzione fosse aumentata. Le attività illegali di membri dell'élite politica o di persone ad essa connesse non vengono sanzionate di fatto. Secondo Le Borgne e Jacob (2016), i fondi pubblici hanno la stessa probabilità di essere destinati alle fasce più vulnerabili della popolazione o di essere trasferiti sui conti di membri dell'élite politica. La scarsa trasparenza fiscale e le normative poco restrittive sul conflitto di interessi contribuiscono alla diffusione della corruzione. Con il tempo, e soprattutto dal 2005 in poi, le istituzioni si sono indebolite e la loro capacità legislativa e governativa è diminuita. Nel 2019, il Libano si posizionava 113° su 141 per la qualità delle sue istituzioni nel ranking internazionale del World Economic Forum, con un punteggio di 44 su 100 (Schwab, 2019).

Il sistema giudiziario è ugualmente inefficiente, lento e corrotto. Citando Le Borgne e Jacob (2016, p. 73), “esiste una differenza significativa tra la dimensione *de jure* della governance e l'implementazione *de facto* delle leggi e delle regolamentazioni, portando a una cultura di scarsa responsabilità e impunità [dell'élite politica]”. Negli ultimi anni il paese ha mosso qualche passo verso la lotta alla corruzione, anche se ancora con scarsi risultati. Nel 2017 il Parlamento ha iniziato a discutere una strategia di contrasto alla corruzione e ha approvato la legge per l'Accesso all'Informazione, che obbliga le istituzioni statali a pubblicare informazioni finanziarie, amministrative e legali sulle proprie attività, ma ad oggi non è ancora stata implementata del tutto.<sup>50</sup> Nel 2018, sono state approvate tre leggi riguardanti rispettivamente la protezione degli informatori, la trasparenza nel nascente settore del gas e l'arricchimento illecito.<sup>51</sup>

---

<sup>49</sup> Abou Rizk, T. (2019), « Au Liban, des milliers d'hectares transformés en cendres et des pertes colossales » in *L'Orient Le Jour*, 16 ottobre. Disponibile al sito: <https://www.lorientlejour.com/article/1191126/des-milliers-dhectares-transformes-en-cendres-et-des-pertes-colossales.html>. Ultimo accesso: 10/12/2020

<sup>50</sup> Per ulteriori informazioni, si veda: Lebanon: “Access to Information Law Stalled” in *Human Rights Watch*, 27 Settembre 2019.

<sup>51</sup> Merhej, C., Thebian, A. (2020), “Lebanon's struggle for the right to information”, in *Executive Magazine*, 20 Agosto. Disponibile al sito: <https://www.executive-magazine.com/special-report/lebanons-struggle-for-the-right-to-information>. Ultimo accesso: 10/12/2020

### 2.3.3 *Il caso delle infrastrutture e dei servizi*

Un esempio di come la governance confessionale si riflette sulla vita quotidiana dei cittadini libanesi è il malfunzionamento delle infrastrutture essenziali quali strade, trasporti, telecomunicazioni, impianti elettrici, discariche e acquedotti. Lo Stato, infatti, non è in grado di fornire servizi sufficienti o con sufficiente qualità per l'intera popolazione del paese. I cittadini si ritrovano in genere a pagare spese elevate in cambio di servizi e infrastrutture scadenti e sono costretti a compensare alle mancanze dello Stato rivolgendosi a privati, spesso raddoppiando le spese (Le Borgne & Jacob, 2016). I libanesi più ricchi possono, quindi, permettersi uno stile di vita relativamente elevato, mentre a pagarne il vero prezzo è la fascia di popolazione con meno mezzi economici.

Lo stesso vale per l'educazione e per i servizi sanitari. In questo contesto, il ruolo delle comunità confessionali è essenziale nel fornire i servizi che lo Stato non offre. L'inefficienza dello Stato, gli interessi clientelari delle comunità confessionali e la forte influenza del settore privato nella politica creano un circolo vizioso che indebolisce lo Stato e rafforza il potere delle comunità, impedendo di sviluppare programmi di investimento nazionale a lungo termine per le infrastrutture e per i servizi (Ibid.). Questo sistema accentua il divario tra la fascia più ricca della popolazione e quella più povera, colpendo quest'ultima in termini economici e di qualità della vita. La disomogeneità nella distribuzione delle infrastrutture e dei servizi, inoltre, ricalca le disparità di sviluppo tra le zone geografiche del paese. Dal 2011, l'arrivo di migliaia di rifugiati siriani ha portato allo stremo i servizi e le infrastrutture ancora reduci degli attacchi israeliani del 2006, colpendo soprattutto le zone del paese più svantaggiate.

Per quanto riguarda le telecomunicazioni, ad esempio, la connessione mobile raggiunge costi molto elevati e non abbordabili per molti. La qualità della connessione, inoltre, è bassa e influisce negativamente sulla produttività delle aziende (Ibid.). La banda larga fissa libanese, secondo l'indice internazionale di Speedtest<sup>52</sup>, nel 2019 si posizionava 168° su 174 paesi. Anche la distribuzione dell'acqua è poco efficiente. Ancora molte abitazioni non ricevono acqua regolarmente tutti i giorni. In molti preferiscono acquistare acqua in bottiglie di plastica poiché non si fidano della qualità dell'acqua proveniente dagli acquedotti, mentre alcuni quartieri di lusso possono permettersi di scavare il proprio pozzo e di affidarsi completamente ad esso (Baumann, 2019). Il servizio di approvvigionamento idrico scadente, oltre a imporre spese aggiuntive che pesano maggiormente sulla

---

<sup>52</sup> Speedtest (2020), *Speedtest Global Index*. Disponibile al sito: <https://www.speedtest.net/global-index/lebanon#fixed>. Ultimo accesso: 10/12/2020



fascia più svantaggiata, rappresenta anche un rischio per la salute soprattutto per quest'ultima categoria.

Allo stesso modo, anche la compagnia statale *Electricité du Liban* (EdL) non è in grado di fornire elettricità 24 ore su 24 a tutto il paese, causando ricorrenti *blackouts* che possono variare dalle tre alle 18 ore quotidiane a seconda della regione del paese.<sup>53</sup> La ragione principale di queste interruzioni di corrente non è tanto l'insufficienza di risorse energetiche o di fondi, essendo l'EdL uno dei principali destinatari del budget statale, quanto le centrali elettriche obsolete e di bassa capacità, che funzionano principalmente a olio combustibile. Questa situazione costringe la popolazione ad acquistare energia elettrica da fornitori privati, pagando una seconda bolletta a un prezzo che talvolta raggiunge più del doppio di quello dell'EdL (Holtmeier, 2019). Nel 2009 circa un terzo di tutta l'elettricità libanese proveniva da generatori privati (Baumann, 2019). Le tensioni interconfessionali hanno impedito di approvare riforme al settore da circa 30 anni, nonostante negli ultimi anni siano stati fatti alcuni modesti progressi.<sup>54</sup> Siccome le comunità religiose garantiscono prezzi più bassi per il rifornimento di elettricità a molti dei loro elettori, ogni tentativo di miglioramento nel settore minaccia il loro controllo sulla popolazione e la loro base elettorale (Le Borgne & Jacob, 2016).

Secondo il rapporto della Banca Mondiale (Ibid.), il Libano nel 2016 si posizionava 120° su 144 paesi per la qualità delle strade. La rete stradale è rimasta pressochè invariata dagli anni Sessanta. Per spostarsi da nord a sud esiste una sola connessione stradale che passa per la capitale, causando frequenti ingorghi. Il sistema di trasporto pubblico è assente. Questo, da una parte, contribuisce all'alto tasso di inquinamento dell'aria<sup>55</sup> aumentando la circolazione dei mezzi privati, dall'altra incentiva il lavoro informale dei numerosi conducenti di minivan e taxi condivisi. Il sistema stradale inefficiente, ancora una volta, va a colpire maggiormente la fascia più povera. Chi non ha i mezzi economici per permettersi una propria autovettura, infatti, è costretto a spostarsi su mezzi di trasporto condivisi obsoleti e poco sicuri. La sicurezza sulle strade, inoltre, costituisce un altro problema: l'Organizzazione Mondiale della Salute, ad esempio, nel 2013 ha registrato più di 1000 morti per incidenti stradali.<sup>56</sup>

---

<sup>53</sup> Holtmeier, L. (2019), "Reforms to the Lebanese electricity sector beset by delays", in *The Executive Magazine*, 8 Ottobre. Disponibile al sito: <https://www.executive-magazine.com/economics-policy/electricity/reforms-to-the-lebanese-electricity-sector-beset-by-delays>. Ultimo accesso: 10/12/2020

<sup>54</sup> *Ibid.*

<sup>55</sup> Si veda: Numbeo (2020), *Pollution Index by Country 2019*. Disponibile al sito: [https://www.numbeo.com/pollution/rankings\\_by\\_country.jsp?title=2019&displayColumn=0](https://www.numbeo.com/pollution/rankings_by_country.jsp?title=2019&displayColumn=0). Ultimo accesso: 10/12/2020

<sup>56</sup> World Health Organization (2016), *Road safety. Estimated number of road traffic deaths, 2013*. Disponibile al sito: [https://gamapserver.who.int/gho/interactive\\_charts/road\\_safety/road\\_traffic\\_deaths/atlas.html](https://gamapserver.who.int/gho/interactive_charts/road_safety/road_traffic_deaths/atlas.html). Ultimo accesso: 10/12/2020

La crisi dei rifiuti del 2015, di cui si è parlato nel primo capitolo, è forse l'esempio più evidente dell'incapacità dello Stato di gestire le infrastrutture pubbliche e di fornire servizi essenziali alla popolazione. Una volta che nel luglio 2015 è scaduto il contratto con Sukleen, l'azienda che gestiva lo smaltimento dei rifiuti nell'area di Beirut e del Monte Libano, la classe politica non è riuscita ad accordarsi sull'azienda che l'avrebbe sostituita. Il risultato di questa inefficienza si è manifestato pochi giorni dopo in un fiume di rifiuti, letteralmente (Abu-Rish, 2015). Come sottolinea Baumann (2019), la questione dei rifiuti si differenzia dalle altre perché non esiste un'alternativa privata. La gestione dei rifiuti non può, quindi, essere affidata alle comunità religiose perché le discariche libanesi sono di proprietà pubblica.

Le comunità confessionali hanno un ruolo molto importante anche nel settore dell'educazione e della sanità, soprattutto negli ambienti sociali più svantaggiati, dove molte famiglie non possono permettersi i servizi costosi e di maggiore qualità che offrono le istituzioni private. Il funzionamento del sistema educativo viene efficacemente riassunto da Baumann (2019) come segue: "la qualità dell'educazione dipende dall'abilità di pagare". Come dimostra uno studio di Chaaban e Salti (2010), l'allocatione delle spese pubbliche per la sanità e per l'educazione non rispecchia la situazione di effettivo bisogno, ma corrisponde alla distribuzione demografica delle comunità confessionali sul territorio.<sup>57</sup> Se da una parte, il ruolo delle reti politico-confessionali è fondamentale nel fornire i servizi che lo Stato non offre, dall'altra contribuisce fortemente a ricalcare le divisioni confessionali. La stessa situazione si ripropone nell'ambito dell'assistenza sociale. La copertura assicurativa sanitaria non è pubblica e non copre tutti i tipi di cura. La maggior parte degli assicurati è coperta dal *National Social Security Fund* (NSSF), rivolto principalmente agli impiegati del settore privato formale, o da programmi dedicati ai militari e agli impiegati pubblici. La possibilità di accedere all'assicurazione sanitaria è quindi strettamente legata all'impiego regolare, spesso nel settore pubblico (Baumann, 2019). Anche per i servizi sanitari, quindi, molti si rivolgono all'assistenza delle organizzazioni religiose, quando non possono permettersi le spese di ospedali e ambulatori privati. Nel 2017, su un totale di 95 associazioni attive nell'assistenza sociale, si contavano circa 60 associazioni affiliate a una istituzione religiosa.<sup>58</sup>

---

<sup>57</sup> Lo studio si basa sui dati socioeconomici di ogni distretto (legati ad esempio all'educazione, alla salute e le infrastrutture) e su quelli inerenti alle preferenze elettorali per ogni comunità religiosa. Mettendo a confronto i dati sulla distribuzione geografica delle comunità religiose e quelli sull'allocatione delle risorse pubbliche, emerge un'evidente corrispondenza tra le percentuali di finanziamenti pubblici distribuiti pro capite per distretto e le percentuali di appartenenza alle diverse comunità religiose. Gli autori concludono che la distribuzione dei fondi pubblici rispecchia meramente la composizione politico-religiosa della popolazione di ogni distretto e non le reali necessità socioeconomiche.

<sup>58</sup> Information International, (2017), "95 Associations have a 'Social Welfare' status: Sectarian and Political Quotas" in *The Monthly*, 13 Giugno. Disponibile al sito: [http://monthlymagazine.com/article-desc\\_4422\\_95-associations-have-a-social-welfarestatus-sectarian-and-political-quotas](http://monthlymagazine.com/article-desc_4422_95-associations-have-a-social-welfarestatus-sectarian-and-political-quotas). Ultimo accesso: 09/12/2020

Con il peggiorare della crisi economica, anche i mezzi finanziari delle organizzazioni religiose e delle loro reti clientelari hanno iniziato a vacillare, limitando le possibilità di garantire i servizi necessari e indebolendo la loro capacità di controllo sulla popolazione. In risposta alla situazione sempre più critica, il 17 ottobre è stata introdotta una tassa che imponeva il pagamento di 20 centesimi di dollaro al giorno sulle chiamate effettuate attraverso le applicazioni di social media come WhatsApp. La misura fiscale ha scatenato l'indignazione della popolazione perché è stata l'ennesima dimostrazione dell'incapacità dello Stato di implementare riforme strutturali e sostenibili. I servizi telefonici in Libano, infatti, sono estremamente cari, tanto che il paese, nel 2019, registrava 64 abbonamenti telefonici mobili per 100 abitanti, secondo i dati della Banca Mondiale<sup>59</sup>. L'unico mezzo che permette di eludere gli alti prezzi delle chiamate telefoniche è l'utilizzo di applicazioni come WhatsApp, le cui chiamate avvengono tramite la rete internet. L'imposizione della cosiddetta "tassa WhatsApp", essendo una tassa al consumo che imponeva lo stesso pagamento a tutti i cittadini indipendentemente dal reddito, è stato l'ennesimo tentativo dell'élite politica di rinforzare le casse dello Stato attraverso una misura insostenibile.

#### *2.3.4 Libertà di espressione, sindacati e organizzazioni della società civile*

L'articolo 14 della Costituzione libanese tutela e garantisce la libertà di associazione e di espressione. Per quanto riguarda i mass media, la libertà è effettivamente garantita solo in parte. Ad eccezione di alcuni quotidiani di proprietà privata, schierati dichiaratamente contro il regime, in generale la maggior parte dei mass media è affiliata a un partito politico e, di conseguenza, prende posizioni politiche e confessionali a sostegno di esso. I canali televisivi, le radio e i quotidiani rispettano il carattere confessionale del paese: il numero dei canali è limitato, ad esempio, in modo tale da concedere a ciascuno dei principali gruppi comunitari un solo canale (Di Peri, 2010). Il controllo o la stretta vicinanza dei partiti ai mass media ne limita e ne orienta i contenuti, imponendo un certo grado di censura.

Per quanto riguarda i sindacati, a partire dalla fine della guerra civile, la loro autonomia è diminuita costantemente, al punto da diventare un altro strumento di controllo sulla società civile da parte dell'élite politica. Se, durante la guerra e fino alla prima metà degli anni Novanta, i sindacati rappresentavano gli interessi dei lavoratori contro le politiche neoliberali del Presidente Hariri e furono in grado di organizzare molteplici mobilitazioni, a partire dal 1997, con le elezioni del nuovo

---

<sup>59</sup> The World Bank (2020), *Mobile cellular subscriptions (per 100 people)*. Disponibile al sito: <https://data.worldbank.org/indicator/IT.CEL.SETS.P2>. Ultimo accesso: 10/12/2020

Presidente della *General Confederation of Workers in Lebanon* (GCWL, la principale confederazione sindacale), essi hanno perso completamente la loro autonomia (Baumann, 2016). In tale occasione, i partiti politici riuscirono a interferire negli affari della GCWL impedendo la partecipazione dei sostenitori del principale candidato anti-governativo e soffocando, così, le rivendicazioni socioeconomiche che “disturbavano il sistema e proponevano una visione alternativa della politica” (Ibid., p. 647). Inoltre, i politici hanno indebolito i sindacati e hanno esercitato il loro controllo assegnando le posizioni più alte a leader selezionati secondo criteri confessionali, con l’intento di frammentarli. In questo modo, le rivendicazioni di ciascun sindacato hanno iniziato ad assecondare gli interessi confessionali e clientelari della comunità che rappresentano (AbiYaghi, 2012). L’unico sindacato che ha mantenuto una sua autonomia è la *Fédération Nationale des Syndicats des Ouvriers et Employés au Liban* (FENASOL), che intende rappresentare tutti i lavoratori indipendentemente dal loro stato legale, dalla nazionalità e dal tipo di occupazione, compresi gli impiegati nel settore informale.<sup>60</sup> Una quindicina di anni dopo è nata la *Union Coordination Committee* (UCC), sotto cui si riuniscono gli impiegati del settore pubblico, anch’esso più autonomo e rappresentativo (Bou Khater, 2015).

Nel 2016, secondo il sondaggio Power 2 Youth (P2Y), il 30% delle persone intervistate non riponeva “alcuna” fiducia nei sindacati e il 51% vi riponeva “non molta/poca” fiducia (Tiltnes, et al., 2017). Infatti, i giovani, le donne, i lavoratori più poveri e i lavoratori precari sono rimasti esclusi dalla rappresentazione sindacale (Baumann, 2019; Paciello & Pioppi, 2020). Un traguardo importante del movimento di protesta del 17 Ottobre fu il risultato delle elezioni dell’ordine degli avvocati di Beirut tenutesi a metà novembre, sebbene si trattasse di un contesto diverso da quello di cui si è parlato sopra. Con l’elezione dell’avvocato indipendente Melhem Khalaf per la presidenza dell’ordine, infatti, si è scardinata una lunga tradizione di leadership legata ai partiti politici.

Le organizzazioni della società civile (OSC), di cui le ONG rappresentano una parte rilevante, hanno acquisito un ruolo importante nel promuovere un’identità trasversale, che trascendesse l’appartenenza a una confessione religiosa, e nel favorire un discorso democratico inclusivo (Fakhoury, 2009). Si considera che il Libano sia il paese con la società civile più attiva e diversificata della regione. Tuttavia, il suo impatto sul cambiamento politico e sociale rimane limitato dalla repressione indiretta esercitata dal regime attraverso procedimenti giudiziari nei confronti di personalità “scomode” al regime stesso e attraverso le fitte procedure burocratiche che le nuove associazioni devono seguire per poter iniziare la loro attività (AbiYaghi, et al., 2019). Inoltre, come

---

<sup>60</sup> Daleel Madani (2019), *Fenasol - Federation Nationale Des Syndicats Des Ouvriers Et Employes Au Liban*. Disponibile al sito: <https://daleel-madani.org/civil-society-directory/fenasol-federation-nationale-des-syndicats-des-ouvriers-et-employes-au-liban>. Ultimo accesso: 09/12/2020

dimostra uno studio di Clark e Salloukh (2013), esiste un forte legame tra l'élite confessionale e la società civile, ed entrambi i soggetti contribuiscono ad alimentarlo. Da una parte, la prima è interessata a controllare, cooptare e infiltrarsi nelle OSC per limitare il loro potere d'azione sulla società e quindi prevenire ogni tentativo di cambiamento del sistema sociopolitico a cui essa deve la sua sopravvivenza. Dall'altra, i rappresentanti delle OSC stesse cercano di sfruttare le connessioni con l'élite politica per trarne vantaggio, sia dal punto di vista economico, sia dal punto di vista della visibilità. Benché molte OSC intendano promuovere messaggi democratici e anti-confessionali, è chiaro che il loro legame con l'élite politica ed economica limita il loro impatto e facilita l'infiltrazione, il controllo e la cooptazione di quest'ultima nelle organizzazioni.

Inoltre, come già illustrato sopra, l'articolo 14 della Costituzione libanese tutela e garantisce la libertà di espressione e di associazione. Tuttavia, l'interpretazione limitativa di questo articolo da parte delle istituzioni ha imposto alle associazioni nascenti l'ottenimento dell'approvazione del Ministero dell'Interno, mentre il testo della legge da solo lascia intendere che sia sufficiente una notifica della propria esistenza (Di Peri, 2010). La libertà di espressione, la capacità dei sindacati di rappresentare i lavoratori e lo spazio di azione delle OSC esistono solo se rimangono entro i limiti delle divisioni e degli interessi confessionali. A chiunque non si identifichi in una comunità religiosa, quindi, non è garantito uno spazio nella società libanese, non essendo presente una reale alternativa al confessionalismo.

## **2.4 Contesto sociale**

### *2.4.1 Disuguaglianza e povertà*

La ricchezza in Libano è estremamente concentrata e il livello di povertà è rimasto molto elevato e quasi invariato negli ultimi 25 anni. Assouad (2017), nella sua ricerca sulla disuguaglianza in Libano, mostra che, tra il 2005 e il 2014, l'1% più ricco della popolazione libanese ha guadagnato circa il 25% del reddito nazionale totale. Per rendere più semplice l'idea, l'autrice accosta questi dati a quelli degli Stati Uniti e della Francia, in cui l'1% più ricco della popolazione guadagna rispettivamente il 19% e l'11% del reddito nazionale totale. Nello stesso arco di tempo, lo 0,1% più ricco della popolazione - corrispondente a circa 3.700 persone, tra le quali sono compresi molti membri della classe politica - ha guadagnato in totale quanto il 50% più povero della popolazione, corrispondente a circa due milioni di persone. Nel 2019, secondo i dati riportati da Halabi e Boswall (2019), l'1% più ricco della popolazione guadagnava il 23% del reddito nazionale totale, mentre il

10% più ricco guadagnava il 56%. Per quanto riguarda la ricchezza, tra il 1990 e il 2016, i miliardari libanesi in media possedevano circa il 43% della ricchezza nazionale totale e metà della popolazione possedeva in tutto il 5% (Assouad, 2019) (Figura 2.2). Altri dati, pubblicati dal Ministero delle Finanze libanese in un rapporto del 2017 (Saliba et al.), illustrano che la fascia di popolazione più povera guadagna circa lo 0,1 della media nazionale del reddito, mentre la fascia più ricca guadagna circa 9,9 volte tanto rispetto alla media nazionale. Si noti che questi dati non tengono in considerazione i lavoratori impiegati nel settore informale. Secondo uno studio dell'ILO del 2015 (Ajluni & Kawar), circa metà della forza lavoro informale in Libano guadagna meno del salario mensile minimo. I libanesi più ricchi vivono secondo gli standard di vita dei loro pari provenienti dai paesi più sviluppati, mentre la popolazione libanese più povera ha uno standard di vita pari a quello dei paesi del terzo mondo (Assouad, 2019).

Circa più di un quarto della popolazione libanese vive in povertà o in condizione di deprivazione (Baumann, 2019) e questo dato non comprende i profughi palestinesi e siriani, che insieme contano circa un milione e mezzo di persone.<sup>61</sup> La povertà e la deprivazione, inoltre, sono

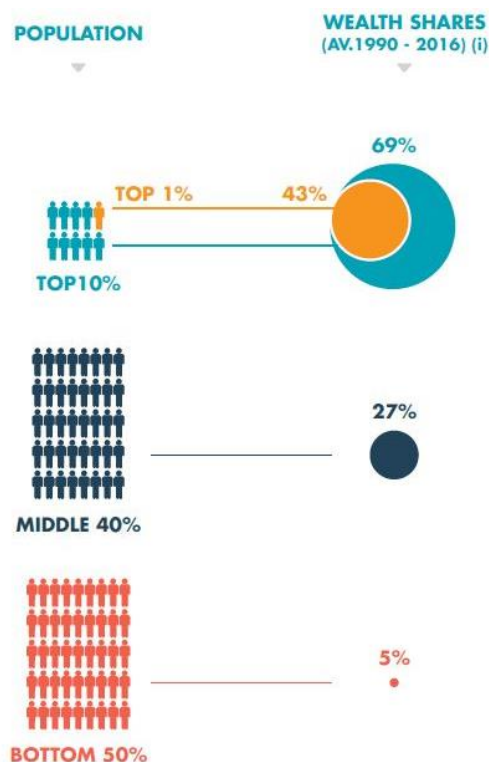


Figura 2.2 - Distribuzione della ricchezza (media 1990-2016)

Fonte: Halabi, S., Boswall, J. (2019), p. 9.

<sup>61</sup> Per i dati dettagliati sui rifugiati siriani, si veda: UNHCR (2020), *Operational Portal. Refugee Situations*. Disponibile al sito: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71>. Ultimo accesso: 10/12/2020

Per i dati dettagliati sui rifugiati palestinesi, si veda: UNRWA (2020), *Where We Work*. Disponibile al sito: <https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon>. Ultimo accesso: 10/12/2020

distribuite in maniera disomogenea sul territorio nazionale, riflettendo, in parte, la disomogeneità dello sviluppo economico. La zona della capitale mostra il tasso di povertà più basso, mentre le zone del sud, del nord e della Bekaa mostrano i tassi più alti. Le zone più povere risultano, quindi, essere quelle basate su un sostentamento principalmente agricolo e quelle che ospitano il numero maggiore di rifugiati. Il conflitto siriano, infatti, ha avuto un effetto negativo sulla popolazione libanese, aumentando il tasso di povertà e peggiorando la qualità della vita, soprattutto nelle zone già affette da alti tassi di povertà (Le Borgne & Jacob, 2016).

Il sistema di tassazione è uno dei fattori che contribuisce alla disuguaglianza nel paese. Il sistema è principalmente regressivo poiché ogni fonte di reddito viene tassata separatamente, perdendo in questo modo la progressività delle aliquote e diminuendo notevolmente la quantità di denaro raccolta. Si stima che le tasse che lo Stato potrebbe potenzialmente raccogliere annualmente se imponesse una tassa diretta progressiva sul reddito ammonterebbero a circa il 34% del PIL, tuttavia negli ultimi anni queste hanno rappresentato in media solo il 15% del PIL (di cui meno del 6% proveniente dal reddito e dalla ricchezza), una cifra esigua se paragonata al 34% dei paesi dell'OECD (Assouad, 2019; Halabi & Boswall, 2019). Questo significa, inoltre, che lo Stato si affida principalmente alle imposte sul consumo, confermando nuovamente il carattere regressivo del sistema di tassazione. La classe politica è restia a imporre un sistema di tassazione che preveda imposte dirette progressive sul reddito, poiché queste sarebbero indirizzate prima di tutto alle fasce più abbienti del paese, in cui rientra la classe politica stessa. Ad esempio, nel 2019, è stata discussa una proposta che comprendeva l'introduzione di nuove imposte sul reddito, sui sussidi e sulle pensioni dei politici, l'aumento delle tasse sulle auto con i vetri oscurati e sulle licenze per il trasporto di armi, l'imposizione di un'imposta sulla ricchezza e sulla speculazione nel mercato immobiliare. Tuttavia, questa proposta è stata respinta dal Parlamento (Mikdashi, 2019).

Un'altra questione che incide sulla disuguaglianza sociale nel paese è la discriminazione di genere. Secondo il ranking internazionale del World Economic Forum, il Libano si posiziona 145° su 153 paesi in termini di parità dei sessi. Nonostante il paese abbia ottenuto buoni punteggi per quanto riguarda l'educazione e le condizioni sanitarie delle donne, i punteggi riguardo al loro inserimento nel mondo del lavoro e all'emancipazione politica restano molto bassi. È importante notare, come sottolineano Le Borgne e Jacob (2016), che i criteri per valutare l'emancipazione politica tengono in considerazione il numero di donne in Parlamento o che hanno ricoperto cariche ministeriali o presidenziali. Questi numeri, nel caso del Libano, sono molto scarsi e riflettono l'effettiva esclusione delle donne dalle cariche istituzionali più alte, sebbene le donne possano votare e ricoprire cariche

elettive dal 1952, una data precoce se paragonata ad altri paesi della regione.<sup>62</sup> La partecipazione femminile al lavoro nel 2019 era del 21% sul totale delle donne in età lavorativa,<sup>63</sup> nonostante il tasso di istruzione femminile sia quasi pari a quello maschile (World Economic Forum, 2019). Inoltre, le donne non hanno il diritto di passare la propria nazionalità ai figli. La legge che lo stabilisce risale al 1925. Dopo le ondate di rifugiati palestinesi e, più recentemente, di rifugiati siriani, le unioni tra donne libanesi e uomini stranieri sono state considerate da molti leader politici come una minaccia all'equilibrio demografico e confessionale del paese, essendo i nuovi arrivati principalmente musulmani sunniti (Mikdashi, 2019).

#### 2.4.2 *L'insoddisfazione giovanile*

Per spiegare l'elevata partecipazione giovanile al movimento di protesta, di cui si parlerà nel prossimo capitolo, è importante comprendere le cause alla base del malcontento di questa fascia della popolazione. In generale, i giovani che si preparano a entrare nel mercato del lavoro o quelli che vi sono entrati da poco si trovano a dover affrontare un contesto lavorativo difficile. Secondo i risultati del sondaggio condotto nell'ambito del progetto europeo P2Y (Tiltner, et al., 2017), nel 2016 il 60% dei giovani lavoratori non aveva un contratto scritto. Inoltre, i giovani provenienti dalla classe operaia e dalla classe medio-bassa hanno meno probabilità di trovare occupazioni ben retribuite. Non potendo permettersi i costi elevati delle scuole private, la qualità dell'insegnamento che ricevono è più basso (Harb, 2016). Allo stesso tempo, molti giovani preferiscono emigrare e cercare lavoro all'estero: dal 1997 al 2007 è emigrato il 20,4% delle persone laureate (Ibid.). In genere, chi può permettersi di scegliere questa strada corrisponde alla categoria di giovani che ha seguito un percorso di studi duraturo e di alto livello e, quindi, più preparato professionalmente. La cosiddetta "fuga di cervelli" è una conseguenza delle scarse possibilità di successo che i giovani istruiti hanno in Libano e rappresenta un grave problema per lo sviluppo del paese (Ibid.). Il governo, inoltre, promuove diversi scambi e iniziative con paesi europei. L'élite politica supporta l'emigrazione circolare poiché questa risolve in parte il problema della disoccupazione giovanile, attirando, allo stesso tempo, capitale dall'estero attraverso le rimesse (Sika, 2020).

---

<sup>62</sup> In Libano, le donne hanno ottenuto il diritto di votare e di candidarsi nel 1952, mentre in altri paesi della regione, come il Bahrain, il Qatar, gli Emirati Arabi e l'Oman, il diritto di voto è stato concesso alle donne più di 50 anni dopo. Tuttavia, questi ultimi si sono posizionati prima rispetto al Libano nel ranking del 2020 del World Economic Forum sulla disparità di genere.

<sup>63</sup> ILOSTAT (2020), *Country profiles, The latest decent work statistics by country*. Disponibile al sito: <https://ilostat.ilo.org/data/country-profiles/> Ultimo accesso: 10/12/2020



Con l'introduzione delle misure di austerità, anche il settore pubblico, in cui molti giovani vedevano una garanzia per un impiego stabile, ha iniziato a risentire dell'effetto della crisi, in termini sia economici, sia di risorse umane. Le condizioni di lavoro sono peggiorate, i salari si sono abbassati e le assunzioni hanno subito un rallentamento, colpendo soprattutto i giovani più istruiti (Paciello & Pioppi, 2020). Inoltre, bisogna tenere in considerazione che dalla fine della guerra la crescita demografica non si è mai stabilizzata, impennando particolarmente dopo il 2011, a seguito dell'arrivo degli imponenti flussi di profughi siriani.<sup>64</sup> Senza l'implementazione di riforme che promuovano lo sviluppo sostenibile del settore privato, la crescita dell'offerta di lavoro non è stata controbilanciata da una simile crescita della domanda, causando uno stallo nel mercato del lavoro.

Secondo il sondaggio P2Y, la maggiore preoccupazione per i giovani è quella di migliorare gli standard di vita. La seconda preoccupazione è quella di trovare un lavoro, ma la distanza tra i dati che dimostrano queste due preferenze è molto ampia (rispettivamente 58% e 10%) (Sika, 2020). Il problema, illustra Sika, non è la disoccupazione in sé, ma la discrepanza tra le aspettative dei giovani nei confronti del loro governo e quello che effettivamente viene fatto per loro. Dal sondaggio P2Y, infatti, emerge che i giovani accusano principalmente il governo per la loro situazione di incertezza lavorativa. Nel 2016, l'82% dei giovani era "molto insoddisfatto" o "abbastanza insoddisfatto" della politica libanese e l'83% considerava il sistema politico del paese "per nulla democratico" o "non abbastanza democratico" (Tiltnes, et al., 2017). Il malcontento socioeconomico è, quindi, strettamente legato al malcontento politico. A questo si aggiunge l'insoddisfazione giovanile nei confronti dei sindacati: nel 2016, il 23% e il 42% dei giovani si considerava rispettivamente "non molto soddisfatto" e "per nulla soddisfatto" dell'efficacia dei sindacati nell'assicurare loro un posto di lavoro.

Una grande porzione di giovani libanesi, inoltre, è esclusa dalla sfera sociopolitica. I giovani sono raramente considerati al centro di riforme e di piani di sviluppo. Nonostante il Ministero della Gioventù e dello Sport abbia preparato, nel 2011, un Piano Nazionale per i Giovani, dietro a questo progetto, argomenta Harb (2016), si nascondono gli interessi dei partiti politici. Il programma, infatti, è stato stilato da un Forum Giovanile composto principalmente dalle sezioni giovanili dei partiti politici. Il documento si impegnava a risolvere rapidamente alcuni problemi che colpivano i giovani, come la disoccupazione e l'emigrazione, mentre le cause strutturali alla base di questi problemi, insieme alle questioni riguardanti i diritti civili e politici, non venivano affrontate. Molte leggi che regolano la vita privata e la vita pubblica dei giovani, inoltre, sono strettamente connesse

---

<sup>64</sup> The World Bank (2020), *Population, total – Lebanon*. Disponibile al sito: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2019&locations=LB&start=1991>. Ultimo accesso: 10/12/2020

all'appartenenza religiosa, rendendo molto difficile una concezione di cittadinanza che superi queste divisioni. Citando Harb (Ibid., p. 11), "le prospettive dei giovani per la mobilitazione e l'azione collettiva al di fuori della sfera delle organizzazioni politico-confessionali e delle strutture familiari sono molto limitate." I partiti politici hanno molteplici associazioni che offrono servizi sociali sul territorio, come si è visto, e molti organizzano attività per i giovani, come lo sport, gli scout o corsi di formazione. I partiti politici sono molto attivi all'interno delle università e gli stessi movimenti studenteschi sono estensioni giovanili dei partiti, a partecipazione prevalentemente maschile (Ibid.).

Come emerge da diversi studi, quindi, i giovani si sentono esclusi dal mondo del lavoro e individuano nel governo la principale causa di questa esclusione. La difficoltà a partecipare attivamente alla politica formale, se non rimanendo entro le strutture confessionali, li spinge ad attivarsi attraverso canali alternativi, come la mobilitazione di strada. I dati confermano questi atteggiamenti, mostrando come il numero dei giovani che partecipa alle manifestazioni di piazza superi quello dei giovani che partecipano alla politica in altre forme partecipative istituzionali (Sika, 2020). Se all'insoddisfazione per motivi socioeconomici si aggiunge anche quella politica, la probabilità che nasca una mobilitazione cresce e la sua portata tenderà ad essere maggiore, includendo un'ampia fascia di popolazione che si identifica in una o più delle rivendicazioni che la muovono. Si consideri, inoltre, che i giovani in Libano hanno una lunga storia di attivismo e mobilitazione e la loro capacità di organizzare una contestazione politica efficace è corroborata dal loro passato di contestazione.<sup>65</sup>

## 2.5 Conclusioni

Si è visto come le cause dietro allo scoppio delle proteste del 17 ottobre risiedano in una serie di crisi interconnesse di natura politica, economica e sociale. I sintomi più evidenti di queste crisi sono l'insostenibile debito pubblico, la crisi fiscale, l'insufficienza di valuta estera, la crescente povertà, il deterioramento delle infrastrutture e l'incapacità dello Stato di fornire servizi di qualità. Lo scoppio del conflitto in Siria nel 2011 e l'arrivo di imponenti ondate di profughi siriani nel territorio libanese hanno sicuramente contribuito a esacerbare la crisi economica e finanziaria del paese, peggiorando ulteriormente le condizioni di vita di molti libanesi. Tuttavia, le cause alla base

---

<sup>65</sup> Il movimento studentesco, ad esempio, costituiva uno degli attori più attivi nell'opposizione alla classe politica durante la seconda metà degli anni Novanta. Tra le sue numerose mobilitazioni, è nota la liberazione del villaggio meridionale di Arnun dall'occupazione israeliana nel 1997. Nel 2000 gli studenti universitari organizzarono numerose manifestazioni per denunciare l'occupazione siriana e furono ugualmente molto attivi durante le proteste anti-siriane del 2005 (Fakhoury, 2009). Inoltre, i movimenti studenteschi e, in generale, le organizzazioni giovanili furono tra gli iniziatori delle proteste anti-establishment del 2011 (Abi Yaghi, et al., 2017).

di queste crisi risalgono a molto prima. Esse sono riconducibili alla gestione insostenibile del debito pubblico a partire dagli anni Novanta. Il consolidamento del sistema finanziario basato meramente sull'iniezione di flussi di valuta straniera nelle casse dello Stato ha dato vita a uno schema Ponzi destinato a crollare nel momento in cui questi flussi avrebbero iniziato a diminuire. All'instabilità delle finanze pubbliche si aggiungono anche il sistema politico confessionale e la spinta neoliberale postbellica che, combinate insieme, hanno portato a una ricostruzione socioeconomica del paese solo parziale, focalizzata a soddisfare gli interessi individuali o clientelari dei membri dell'élite politica ed economica, con il risultato di aumentare le disuguaglianze regionali e sociali. La restante – e larghissima – porzione della popolazione, esclusa da questa élite, è stata di fatto trascurata da uno Stato già debole, che il confessionalismo ha reso sempre più inesistente.

L'assenza dello Stato ha portato a una necessaria dipendenza dalle reti clientelari confessionali, in particolare per tutti coloro che non disponevano di mezzi economici sufficienti per rivolgersi a servizi privati. In questo modo, si è generato un circolo vizioso che ha alimentato la disfunzionalità dello Stato, creando povertà, disuguaglianza e aumentando il potere delle comunità confessionali, i cui leader, a loro volta, beneficiano della disfunzionalità dello Stato.

La debolezza dello Stato giustifica, quindi, il confessionalismo e, con esso, il clientelismo e la corruzione che lo caratterizzano. Il contratto sociale tra il cittadino e lo Stato si basa proprio sulla mediazione delle comunità religiose. Con l'arresto del flusso di capitale straniero, dovuto in parte all'incertezza data dal conflitto siriano e dalle crisi politiche interne, in parte dall'instabilità economica nei paesi del Golfo da cui proveniva la maggior parte degli investitori, lo schema Ponzi ha iniziato a crollare. Le comunità confessionali, vittime anch'esse della crisi, hanno dovuto ridimensionare i propri servizi e programmi di assistenza al cittadino. Mentre le condizioni di vita per la maggior parte dei libanesi peggioravano, l'exasperazione cresceva e il contratto sociale vacillava.

L'incapacità del paese di includere nelle questioni politiche, sociali ed economiche larghe fasce della popolazione e di dedicare loro la giusta attenzione ha rappresentato un ulteriore motivo di esasperazione: da una parte, l'impotenza e l'incapacità dei sindacati di rappresentare i lavoratori come classe socioeconomica; dall'altra, l'esclusione dei giovani dal discorso politico e la loro impossibilità di esprimersi come attore sociale indipendentemente dalle divisioni confessionali; infine, le donne, svantaggiate da un sistema politico e un mercato del lavoro ancora fortemente discriminatori, nonostante il loro alto potenziale in termini di capitale umano e di istruzione. La difficoltà di dare voce alle proprie esigenze attraverso mezzi politici istituzionali, unita al peggioramento delle condizioni di vita, ha spinto migliaia di libanesi in tutto il paese a cercare nella contestazione di piazza un mezzo per esprimere la propria frustrazione e tentare un cambiamento.

## CAPITOLO 3.

### IL RIFLESSO DELLA CRISI SOCIOECONOMICA SULLE DINAMICHE DELLA CONTESTAZIONE DEL 17 OTTOBRE: UN'ANALISI DEI PRIMI CINQUE MESI DI PROTESTE

#### 3.1 Introduzione

In seguito all'analisi del contesto libanese al momento dello scoppio delle proteste e delle diverse crisi che lo caratterizzano, si è scelto di fare un'analisi approfondita dei primi cinque mesi di protesta per comprendere come tali crisi si riflettano sulla popolazione e quali siano le categorie più colpite. Per svolgere la ricerca sono stati utilizzati i dati della mappa delle azioni collettive in Libano ("Map of Collective Actions in Lebanon") raccolti dalla piattaforma online *Civil Society Knowledge Centre* nel contesto del progetto sull'analisi del conflitto ("Conflict Analysis Project") del centro multidisciplinare non governativo libanese *Lebanon Support*. I dati sono stati selezionati, raccolti e ordinati ai fini della ricerca, soffermandosi solo sui criteri ritenuti più rilevanti ai fini dell'analisi condotta nella tesi. Sono stati successivamente analizzati e disposti in rappresentazioni grafiche per studiare determinati fenomeni e facilitarne la comprensione. I fenomeni presi in esame sono i seguenti: 1) l'intensità delle mobilitazioni nel tempo e la loro distribuzione geografica, divisa per governatorato; 2) l'identità dei diversi gruppi che hanno preso parte al movimento e l'entità delle loro rivendicazioni (in nome di un cambiamento radicale o no); 3) la risposta del regime in rapporto all'entità delle rivendicazioni; 4) la risposta repressiva del regime e, più in particolare, il suo rapporto con l'intensità delle mobilitazioni e gli avvenimenti politici ed economici di maggior rilievo; 5) il numero delle proteste in rapporto alla popolazione e alle condizioni socioeconomiche di ogni governatorato, analizzate in base ai dati sulla povertà, la deprivazione, la disoccupazione e il numero di profughi siriani per ogni 1000 abitanti.

Inoltre, il presente capitolo analizzerà i vari aspetti che caratterizzano il movimento del 17 Ottobre per tentare una sua definizione e per poterlo comparare ai movimenti anti-establishment libanesi precedenti, di cui si è parlato nel Capitolo 1, tenendo anche in considerazione gli studi sui movimenti sociali nei contesti politici consociativi.

Si tengano in considerazione alcuni limiti della ricerca e dei dati analizzati. L'analisi delle mobilitazioni si ferma a marzo, quando il paese è entrato nella fase di lockdown a causa della pandemia di coronavirus. Le considerazioni tratte dall'analisi dei dati non sono quindi applicabili all'intero movimento, che continua ancora oggi, ma permettono comunque di fornire un'idea delle

sue caratteristiche generali. Inoltre, le mobilitazioni prese in considerazione sono solamente quelle che nel database di *Civil Society Knowledge Centre* sono classificate come mosse da rivendicazioni di tipo socioeconomico. Si può affermare infatti che, in generale, queste mobilitazioni sono di gran lunga le più numerose. Ad esempio, su un totale di 912 mobilitazioni verificatesi nel mese di novembre 2019, 798 sono state motivate da rivendicazioni di tipo socioeconomico.

### 3.2 Le mobilitazioni nel tempo, gli attori e le rivendicazioni

Dal 17 ottobre 2019 all'inizio del periodo di lockdown annunciato a marzo 2020, il movimento di contestazione ha visto periodi di particolare mobilitazione seguiti a periodi relativamente più calmi, come mostra la Figura 3.1. Il grafico illustra l'andamento delle mobilitazioni nel tempo in ogni governatorato da ottobre 2019 a marzo 2020, dove ogni linea corrisponde a un governatorato e le ordinate indicano il numero di mobilitazioni registrate nel database di *Civil Society Knowledge Centre*. Nel grafico sono segnati gli eventi di natura economica e politica più rilevanti per la seguente analisi.<sup>66</sup> Si noti che le linee di andamento del grafico 3.1 indicano meramente il numero di mobilitazioni, non il tasso di partecipazione. Un numero basso di mobilitazioni non implica necessariamente una scarsa partecipazione popolare e viceversa. È comunque possibile affermare che il tasso di partecipazione popolare è alto nei periodi corrispondenti al maggior numero di mobilitazioni. Ad esempio, in occasione dell'annuncio del pacchetto di riforme da parte di Hariri,<sup>67</sup> delle sue dimissioni,<sup>68</sup> della nomina di Hassan Diab a Primo Ministro<sup>69</sup> e della cosiddetta “settimana della rabbia” a metà gennaio<sup>70</sup> i giornali parlano di centinaia, migliaia e centinaia di migliaia di partecipanti.

---

<sup>66</sup> Per una cronologia generale dei principali avvenimenti nel periodo analizzato, si veda l'Appendice I.

<sup>67</sup> “Lebanon protests: All the latest updates” in *Al Jazeera*, 21 Ottobre 2019. Disponibile al sito: <https://www.aljazeera.com/news/2019/10/21/lebanon-protests-all-the-latest-updates/> Ultimo accesso: 30/11/2020

<sup>68</sup> Azari, T. (2019), “Lebanese protesters celebrate Hariri resignation, but want more” in *Al Jazeera*, 30 Ottobre. Disponibile al sito: <https://www.aljazeera.com/news/2019/10/30/lebanese-protesters-celebrate-hariri-resignation-but-want-more>. Ultimo accesso: 28/12/2020.

<sup>69</sup> “Thousands protest in Lebanon against new Prime Minister Hassan Diab” in *France24*, 22 Dicembre 2019. Disponibile al sito: <https://www.france24.com/en/20191222-thousands-protest-in-lebanon-against-new-prime-minister-hassan-diab> Ultimo accesso: 30/11/2020

<sup>70</sup> Abdallah, M.; Assaf, C.; Baaklini, S.; Merhi, N. (2020) “La révolution ne peut se faire avec des fleurs” in *L'Orient Le Jour*, 15 Gennaio. Disponibile al sito: <https://www.lorientlejour.com/article/1202429/-la-revolution-ne-peut-se-faire-avec-des-fleurs-.html> Ultimo accesso: 30/11/2020

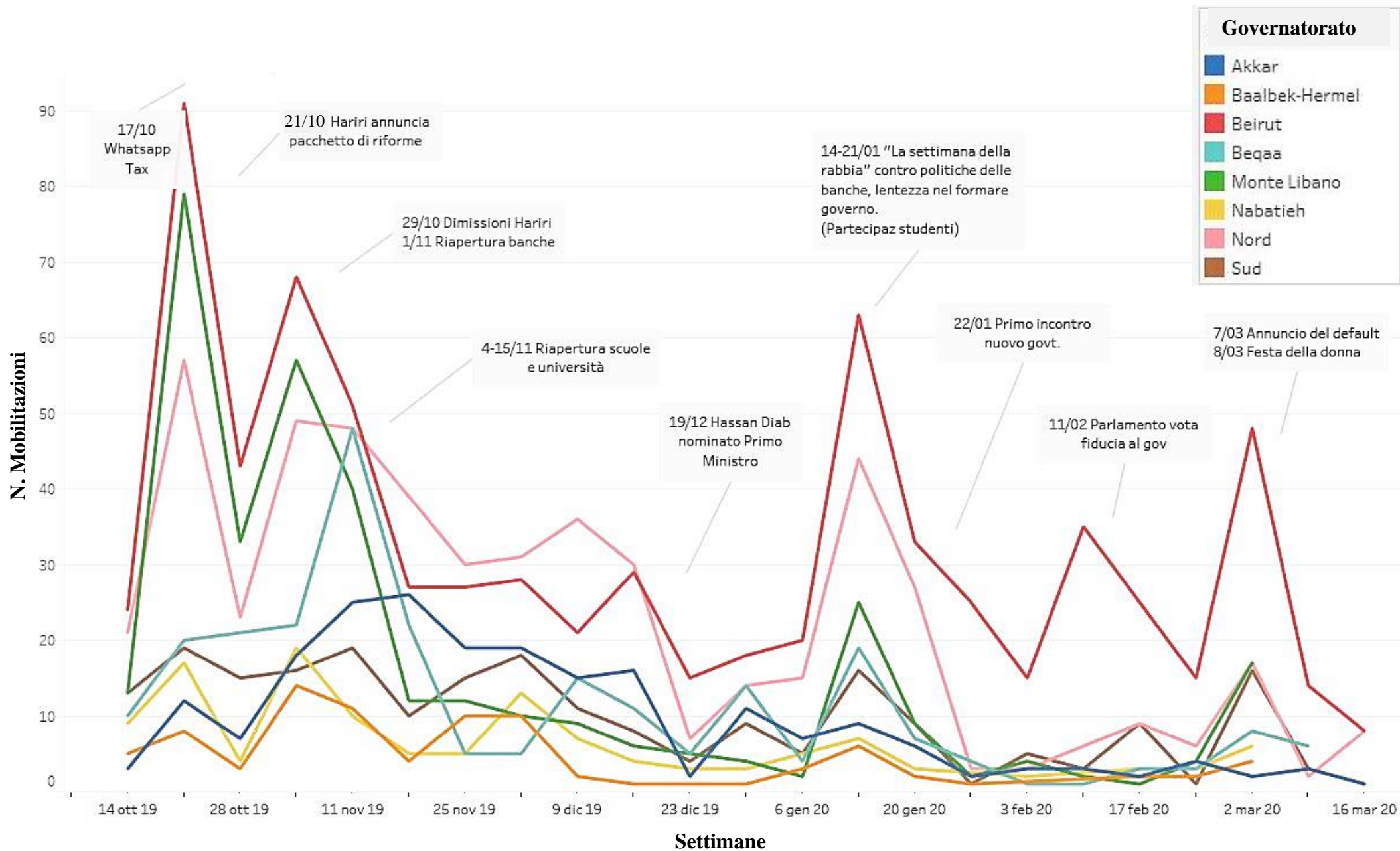


Figura 3.1 - N. Manifestazioni nel tempo per governorato (ott 2019 – mar 2020)

Fonte dati: Civil Society Knowledge Centre (2020)

Il grafico della Figura 3.1 mostra come il numero di mobilitazioni avvenute prima del 17 ottobre non è pari a zero poiché, come si è già detto nel Capitolo 2, la tensione sociale inizia ad aumentare già nelle settimane precedenti allo scoppio delle proteste e diversi gruppi di lavoratori scendono in strada per manifestare il proprio malcontento.

A circa tre settimane dallo scoppio delle proteste, con la riapertura delle banche,<sup>71</sup> delle scuole e delle università,<sup>72</sup> rimaste chiuse da metà ottobre, il numero delle mobilitazioni diminuisce drasticamente. Le azioni di contestazione aumentano nuovamente all'inizio del nuovo anno, con un particolare incremento nella settimana del 14 gennaio. In quei giorni la crisi economico-finanziaria peggiora esponenzialmente: la lira raggiunge circa il 60% del suo tasso ufficiale (fisso a 1507,5 lire al dollaro)<sup>73</sup> e il costo del paniere di spesa minima per la sopravvivenza aumenta di 10 mila lire libanesi (circa 7 dollari) rispetto a ottobre 2019.<sup>74</sup> Nei giorni precedenti a lunedì 13 gennaio, infatti, sui social media circolano manifesti e inviti a partecipare alle proteste durante quella che è stata soprannominata “settimana della rabbia”, appellativo successivamente utilizzato anche dai mezzi di informazione.<sup>75</sup> Il 21 gennaio il nuovo governo guidato da Hassan Diab viene ufficialmente formato e il giorno successivo si tiene il primo incontro dei ministri.<sup>76</sup> In risposta a questi eventi, la popolazione si mobilita per rivendicare un governo tecnocratico e per chiedere nuove elezioni, concentrando le azioni di contestazione principalmente nella capitale. La stessa tendenza si osserva in occasione della seduta parlamentare dell'11 febbraio, in cui viene votata la fiducia al nuovo governo: il numero di mobilitazioni torna a salire principalmente nella capitale, con una serie di manifestazioni all'insegna dello slogan *lā tiqqa* (“no fiducia”), mentre nelle altre regioni il numero di contestazioni rimane basso.<sup>77</sup>

All'interno del periodo analizzato, l'ultimo picco di mobilitazioni si osserva nella settimana dal 2 al 9 marzo. Durante questa settimana si verificano numerose manifestazioni di gruppi di professionisti e categorie sociali più svantaggiate economicamente (come quella dei palestinesi) con l'obiettivo di chiedere i pagamenti arretrati dei salari e di contestare il peggioramento delle condizioni socioeconomiche. Il 7 marzo, il Primo Ministro Hassan Diab annuncia il default sul debito di 1,2

---

<sup>71</sup> “Queues but no chaos as Lebanon's banks reopen after two weeks” in *The National*, 1 Novembre 2019.

<sup>72</sup> Non sono disponibili fonti riguardo alla chiusura delle scuole e delle università ad eccezione delle comunicazioni ufficiali sulla sospensione e la ripresa dei corsi che l'università ha inviato via SMS agli studenti.

<sup>73</sup> USD to LBP Exchange Rate Today, in *Lira Rate*. Disponibile al sito: <https://lirate.com/> [Ultimo accesso: 19/11/2020]

<sup>74</sup> Inter Agency Coordination Lebanon (2020), *Basic Assistance Working Group*. Disponibile al sito: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/76590> [Ultimo accesso: 19/11/2020].

<sup>75</sup> Wedeman, B.; Balkiz, G.; Streib, C.; Dewan, A. (2020), “Lebanon police fire tear gas at protesters in violent 'week of rage'” in *CNN*, 18 Gennaio.

<sup>76</sup> Najjar, F. (2020), “Lebanon announces formation of new government” in *Al Jazeera*, 22 Gennaio.

<sup>77</sup> Mroue, B.; Karam, Z. (2020), “Lebanese Cabinet wins vote of confidence from Parliament” in *ABC News*, 11 Febbraio.



miliardi di dollari in Eurobonds, per la prima volta nella storia del paese.<sup>78</sup> Nella stessa settimana ricorre la festa internazionale della donna, celebrata l'8 marzo, che porta molte donne e organizzazioni femministe a manifestare contro il patriarcato, rivendicando la parità dei generi.

Si può osservare una leggera differenza nella distribuzione geografica delle mobilitazioni in base al tipo di evento che le scatena. Se si guarda agli eventi più prettamente di carattere socioeconomico, come la proposta della tassa su Whatsapp e applicazioni simili, il rapido crollo del valore della lira nella terza settimana di gennaio o l'annuncio del default in concomitanza con la giornata internazionale della donna, si osserva un numero relativamente elevato di mobilitazioni in tutto il paese. Se invece si guarda agli eventi di carattere politico, come la nomina di Hassan Diab alla carica Primo Ministro, il primo incontro del nuovo governo o la seduta parlamentare per votare la fiducia a quest'ultimo, si osserva una concentrazione delle mobilitazioni particolarmente consistente solo nella capitale. I dati possono, dunque, suggerire che le manifestazioni con rivendicazioni di tipo socioeconomico sono quelle che maggiormente coinvolgono l'intero territorio nazionale, mentre quelle di carattere politico si concentrano nella capitale. Ciò non implica, comunque, che i partecipanti alle mobilitazioni nella capitale non provengano da altri governatorati.

Inoltre, i picchi di manifestazioni coincidono con i periodi di chiusura delle scuole e delle università o con una documentata partecipazione studentesca, suggerendo un importante contributo degli studenti e più in generale dei giovani al movimento. Secondo quanto riportato dal collettivo di giornalisti indipendenti Megaphone News,<sup>79</sup> gli studenti si sono particolarmente mobilitati nei seguenti periodi: nelle prime settimane delle proteste, rifiutandosi di tornare a scuola e all'università anche in seguito alla ripresa delle lezioni; nei primi giorni di dicembre, in concomitanza con le trattative per la formazione del nuovo governo; a inizio gennaio in difesa del professor Issam Khalife, accusato di diffamazione,<sup>80</sup> contro il sistema giudiziario corrotto e le politiche delle banche; in altre occasioni, compresa la "settimana della rabbia", per contestare le politiche delle banche e il peggioramento della crisi economico-finanziaria; e infine nei giorni precedenti alla seduta parlamentare finalizzata a votare la fiducia al nuovo governo. Questi dati suggeriscono che i giovani sono coinvolti in tutti gli aspetti della crisi libanese, mobilitandosi in risposta alle problematiche politiche, economiche e sociali. Il loro attivismo si può spiegare con il fatto che essi costituiscono la

---

<sup>78</sup> "Lebanon opts to default on \$1.2bn Eurobond debt" in *The National*, 7 Marzo 2020.

<sup>79</sup> Megaphone News. Disponibile al sito: <https://www.instagram.com/megaphonenews/> Ultimo accesso: 01/12/2020

<sup>80</sup> Issam Khalife è stato professore di storia all'Università Libanese, leader del movimento studentesco negli anni 60 e nei primi anni 70 ed è stato Presidente della Lega dei professori. È noto per le sue posizioni apertamente a favore della laicità dello Stato e della società. Nel 2018 ha accusato l'Università Libanese di essere gestita secondo logiche clientelari e confessionali e ha sostenuto che il rettore dell'università avesse falsificato il suo diploma. Nei primi giorni di gennaio 2020 il professore ha ricevuto un mandato d'arresto con l'accusa di falsa testimonianza. Il mandato è stato considerato da molti come un atto arbitrario e mosso da interessi politici. Si veda, ad esempio: (al-Uyut, 2020).



categoria della popolazione il cui futuro dipende dalle politiche attuate dal governo e dal successo (o meno) del movimento. Non solo gli studenti – e più in generale i giovani – hanno un ruolo fondamentale nel movimento, ma anche l'intero apparato scolastico e universitario, compresi insegnanti, professori, presidi e rettori delle università che formalmente e attivamente hanno sostenuto le ragioni all'origine delle proteste in nome di un sistema scolastico più efficiente e più equo e di un futuro migliore per i giovani libanesi (Osseiran, 2019).

Per quanto riguarda le rivendicazioni degli attori che hanno preso parte al movimento, queste variano in base al tipo di attore e al momento della mobilitazione. Tuttavia, come si è già detto, si può affermare che la maggior parte delle rivendicazioni rientrano, tra le altre, nella macro-categoria socioeconomica. Infatti, secondo la classificazione del database di *Civil Society Knowledge Centre*, le rivendicazioni e le cause di molte azioni collettive rientrano in più categorie - quali "Corruzione", "Ingiustizia/ingiustizia percepita", "Rivendicazioni legate alle politiche", eccetera – di cui una è quasi sempre "Accesso ai diritti socioeconomici." Un altro indicatore che fornisce il database è quello che classifica le rivendicazioni in base all'obiettivo. Tra i numerosi obiettivi, per questa ricerca è stato preso in considerazione quello "Rivoluzionario", che implica quindi la volontà di cambiare radicalmente il sistema politico esistente, abolendo il confessionarismo e mettendo fine alle logiche corrotte e clientelari dominanti nella politica del paese. La scelta di concentrarsi su questo obiettivo risiede nel fatto che, come si è visto nel Capitolo 1, l'ostacolo principale alle azioni di contestazione in un contesto consociativo è proprio la natura stessa del sistema politico, in grado di cooptare i movimenti di protesta dal loro interno sfruttando le divisioni intrinseche al tessuto sociopolitico dei partecipanti.

Il grafico 3.2 mostra nella parte inferiore il numero assoluto di mobilitazioni divise per ogni tipo di attore contemplato dal database di *Civil Society Knowledge Centre*, ovvero: i gruppi informali (*Collective/ Informal Group*); i gruppi di cittadini direttamente colpiti da una specifica problematica (*Affected groups*); i gruppi di lavoratori (*Workers group*); organizzazioni della società civile (*CSO*, acronimo di *Civil Society Organization*); i partiti politici (*Political party*); e le campagne di attivisti (*Campaign*). In ogni colonna corrispondente a un tipo di attore, le mobilitazioni sono distinte per obiettivo: "radicale" o "non radicale", dove con "radicale" si intende la volontà di sovvertire radicalmente il sistema politico attraverso un'azione rivoluzionaria. Nella parte superiore del grafico viene illustrata la percentuale di mobilitazioni con obiettivo radicale e con obiettivo non radicale sul totale del numero di mobilitazioni per ogni tipo di attore.

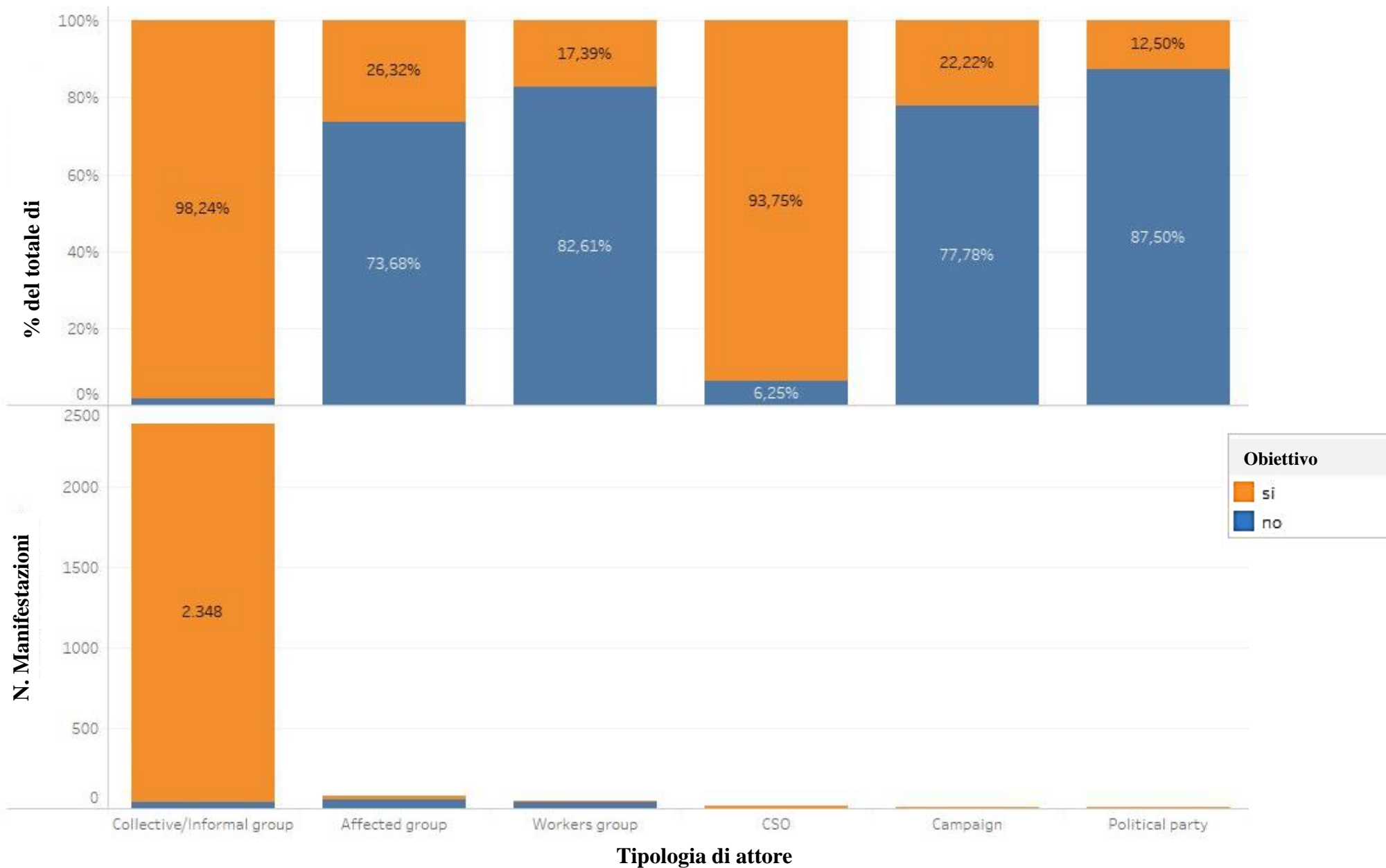


Figura 3.2 - Tipologia di attore- N. manifestazioni – obiettivo manifestazioni (ott 2019 – mar 2020)  
 Fonte dati: Civil Society Knowledge Centre (2020)

Come mostra la figura, le mobilitazioni più numerose sono chiaramente quelle spontanee, classificate come *Collective/ Informal Group*, a dimostrazione del fatto che il movimento è fondamentalmente spontaneo. Il loro principale obiettivo è di carattere rivoluzionario, ovvero si pongono di apportare un cambiamento radicale al sistema politico del paese a partire dalla formazione di un governo di tecnocrati, attraverso le elezioni anticipate e la riforma del sistema elettorale per arrivare infine all'abolizione del confessionalismo. La Figura 3.3, tratta da uno studio condotto dall'Issam Fares Institute dell'Università Americana di Beirut, illustra la frequenza delle principali rivendicazioni del movimento di protesta nel primo mese di contestazione. Si osserva che le rivendicazioni più frequenti sono di natura strettamente politica e anche quelle di natura economica sono in qualche modo rivolte all'élite politica. Si considerino, ad esempio, la restituzione dei fondi pubblici rubati, l'instaurazione di un sistema di tassazione equo e l'abolizione del segreto bancario: sono misure che mirano a combattere la corruzione e la forte disuguaglianza socioeconomica, di cui

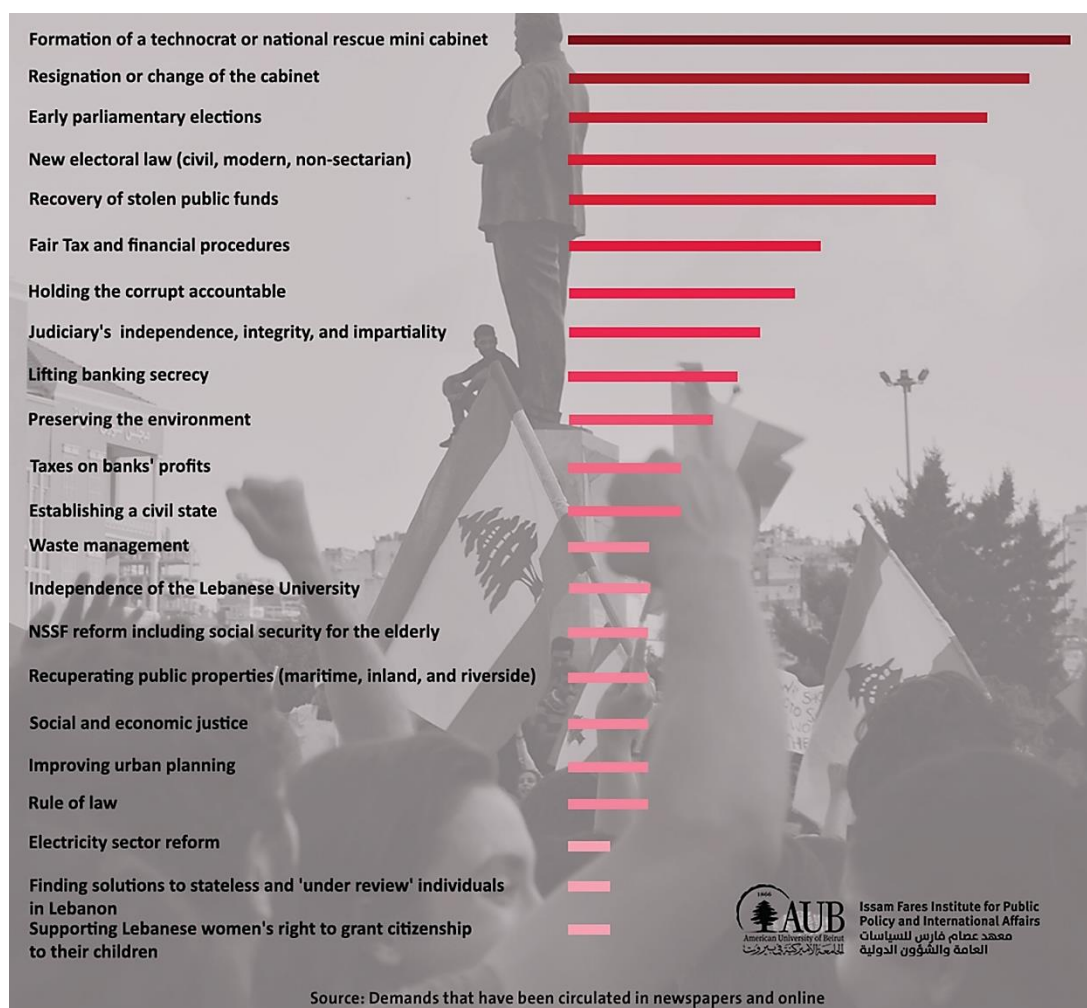


Figura 3.3 - Principali rivendicazioni del primo mese di proteste (17 – 30 ott 2019)  
 Fonte dati: Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs (2019).

l'élite politica è una dei principali beneficiari. Si può dedurre, dunque, che il movimento abbia in generale obiettivi precisi con i quali la classe politica non può facilmente trovare un compromesso.

Oltre alla categoria sopra menzionata dei *Collective/ Informal Group*, si hanno gli *Affected groups* che, insieme alle categorie di lavoratori e alle campagne politico-sociali (*Campaign*), si mobilitano principalmente per raggiungere obiettivi precisi, legati alle questioni che li riguardano particolarmente. Per questo motivo la maggior parte delle loro manifestazioni, come si vede nella Figura 3.2, non è mossa da obiettivi radicali e finalizzati alla sovversione del sistema.

La categoria delle organizzazioni della società civile (*CSO*), invece, guarda principalmente a un cambiamento politico radicale, poiché le tematiche che le caratterizzano sono strettamente legate al sistema politico confessionale. Tra le organizzazioni che si sono mobilitate nel movimento, si trovano *Meghterbin Mejtemiin*, la rete internazionale che riunisce e coordina a distanza la diaspora libanese nel movimento di protesta; *The Lebanese Transparency Association*, l'Associazione Libanese per la Trasparenza; l'associazione progressista *LiHaqqi*; e le organizzazioni femministe.

Infine, per quanto riguarda le mobilitazioni con rivendicazioni socioeconomiche dei partiti politici, solo una di queste risulta essere mossa dalla volontà di un cambiamento radicale, mentre tutte le altre sono organizzate proprio in difesa del sistema politico. L'unica manifestazione con obiettivi radicali è stata organizzata dai sostenitori del Free Patriotic Movement alla fine di novembre 2019 in sostegno del movimento di protesta del 17 Ottobre e, in particolare, per protestare contro la gestione corrotta dell'Autorità per la registrazione di auto e veicoli nella municipalità di Dekwaneh.<sup>81</sup> La protesta si inserisce nel contesto della disputa locale sorta nel luglio dello stesso anno, quando alcuni impiegati di rilievo nell'agenzia sono stati arrestati con l'accusa di essere coinvolti in affari illegali. Già allora, diversi esponenti di spicco del Free Patriotic Movement si erano schierati in difesa degli accusati, tentando di ottenerne il rilascio.<sup>82</sup> L'episodio di novembre può essere interpretato come un'espressione di sostegno verso il movimento di protesta, come un'occasione per sfruttare le ondate di proteste a favore di una causa politico-confessionale del partito o, ancora, come un tentativo di cooptazione del movimento stesso.

Dalle informazioni fornite dal database di *Civil Society Knowledge Centre* e dalle notizie riportate dai quotidiani, emerge che la partecipazione popolare è molto diversificata in termini di età, sesso, provenienza geografica e classe sociale. È documentato, infatti, il coinvolgimento di pensionati, professionisti con lunga esperienza lavorativa, giovani in cerca di lavoro e studenti; di

---

<sup>81</sup> “i’tiṣām li-šubbān al-waṭanī al-ḥurr ‘amām an-nāfi ‘at tanfidān li-ḥamlat mukāfḥat al-fasād” in *National News Agency*, 25 Novembre 2019. Disponibile al sito: <http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/448583/>. Ultimo accesso: 16/12/2020

<sup>82</sup> Polimeter (2019), *Tahqīqāt wa-tawqīfāt fī maṣlahat taṣḡīl as-sayārāt bi-l-dakwāne*. Disponibile al sito: <https://elfasad.polimeter.org/b/promise/13445>. Ultimo accesso: 16/12/2020

uomini e donne; di cittadini libanesi provenienti da ogni regione del paese (appoggiati a distanza anche dalla consistente diaspora libanese) e di gruppi di manifestanti stranieri, come i palestinesi e i lavoratori domestici immigrati dal sud est asiatico; di classi sociali diverse, come si deduce dai diversi gruppi di lavoratori che hanno preso parte al movimento (dai gruppi di autisti di minivan, contadini, pescatori, lavoratori immigrati, ai liberi professionisti, ingegneri, dottori, avvocati, dentisti, giornalisti, insegnanti, professori e impiegati degli ospedali). I manifestanti appartenenti a ognuna di queste categorie hanno partecipato al movimento sia autonomamente, sia attraverso gruppi, organizzazioni e manifestazioni mirate in difesa dei diritti della categoria stessa.

Ad esempio, gli studenti hanno partecipato al movimento sia individualmente, sia attraverso manifestazioni studentesche guidate dai collettivi universitari. In particolare, nella guida delle manifestazioni studentesche hanno avuto un ruolo rilevante i club laici delle università, la cui rivendicazione principale è, appunto, quella dell'abolizione del confessionalismo in nome di uno Stato laico. I club laici hanno anche organizzato incontri interuniversitari sia per discutere questioni prettamente logistiche legate al movimento (cfr. Daleel Madani (2020), 12 dicembre), sia per proporre dibattiti su questioni politiche, storiche ed economiche (cfr. Daleel Madani (2020), 4 febbraio).<sup>83</sup> Nel corso dei mesi gli studenti si sono mobilitati a livello nazionale, a livello inter-universitario e inter-scolastico e nell'ambito dei singoli atenei. Sono stati organizzati sit-in, come quello del 4 dicembre davanti al Ministero dell'Educazione a Beirut e davanti alla sede della banca centrale di Sidone; scioperi, come quello nazionale del 23 novembre, quello del 10 febbraio del club secolare dell'Università Americana di Beirut (AUB), e quello dell'11 febbraio del club secolare dell'Università Saint Joseph di Beirut (USJ); e manifestazioni nelle città principali del paese (Beirut, Tiro, Sidone, Tripoli, eccetera) e davanti a edifici emblematici come il Palazzo di Giustizia, il Parlamento, il Ministero dell'Educazione e le sedi della banca centrale di tutto il paese.<sup>84</sup> Gli studenti, inoltre, hanno partecipato attivamente alla cosiddetta "settimana della rabbia", la terza settimana di gennaio, in risposta al deterioramento della situazione economica nel paese. Di cruciale importanza per la comunicazione e l'organizzazione delle mobilitazioni sono stati il passaparola e i social networks, sui quali sono state condivise le principali comunicazioni logistiche.<sup>85</sup>

---

<sup>83</sup> Daleel Madani (2020), *Calendar of Events*. Disponibile al sito: <https://www.daleelthawra.com/calendar/>. Ultimo accesso: 29/12/2020.

<sup>84</sup> Si vedano, ad esempio: Taleb, W. (2019), "Lebanese students present united front in protests" in *The Daily Star*, 7 Novembre. Disponibile al sito: <https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Nov-07/495154-lebanese-students-form-united-protest-group.ashx>. Ultimo accesso: 29/12/2020;

Daleel Madani (2020), *Ibid.*;

Instagram (2020), *Megaphone News*. Disponibile al sito: <https://www.instagram.com/megaphonenews/>. Ultimo accesso: 29/12/2020.

<sup>85</sup> Si veda, ad esempio, questo invito allo sciopero sulla pagina Instagram del club secolare dell'USJ: Instagram (2020), *Usjsecularclub*. Disponibile al sito: <https://www.instagram.com/p/B8T8Wfqg4n7/>. Ultimo accesso: 29/12/2020.

Allo stesso modo si sono mobilitate le donne e le organizzazioni per la difesa dei diritti delle donne. Il 3 novembre, ad esempio, si è tenuta una manifestazione<sup>86</sup> all'insegna degli slogan "Potere alle donne" e "La nostra rivoluzione è femminile" per denunciare il patriarcato e per rivendicare il diritto di tramandare la propria nazionalità ai figli, attualmente negato alle donne libanesi (si veda il capitolo 2.4). Di nuovo in nome di questa rivendicazione, il 22 gennaio la campagna per la concessione di tale diritto *My nationality is my dignity* ("la mia nazionalità è la mia dignità"), ha organizzato un sit-in davanti al Ministero degli Interni.<sup>87</sup> Diverse mobilitazioni femminili sono state organizzate anche l'8 marzo, in occasione della giornata internazionale delle donne.<sup>88</sup>

Infine, anche i lavoratori si sono organizzati per categoria o attraverso i sindacati per portare avanti rivendicazioni legate alle problematiche più vicine ad essi. È interessante notare come, dall'inizio del movimento del 17 Ottobre, si siano formate diverse associazioni di professionisti in risposta alla mancanza di sindacati indipendenti da interessi politici. Tra questi, ad esempio, la *Lebanese Professionals Association* (LPA), un gruppo indipendente costituito da lavoratori di diverse professioni; un'associazione di professori universitari indipendenti, a cui hanno aderito quasi 700 professori di 10 università diverse; e l'*Alternative Press Syndicate*, su iniziativa di giornalisti e impiegati del settore mediatico (Said, 2019; Chehayeb, 2020). Oltre alle manifestazioni organizzate dalle nuove associazioni di professionisti<sup>89</sup> e dalla Federazione Nazionale dei Sindacati (FENASOL),<sup>90</sup> che ha da sempre mantenuto un certo livello di autonomia, i lavoratori si sono anche organizzati spontaneamente in risposta al peggioramento delle condizioni lavorative della propria categoria. Si sono mobilitati, ad esempio, i benzinai di tutto il paese per la crisi del dollaro,<sup>91</sup> gli impiegati della pubblica amministrazione in diverse regioni per protestare contro il mancato trasferimento dei fondi promessi alla Cooperativa degli Impiegati Statali da parte del Ministero delle

---

<sup>86</sup> "'al-quwat li-l-nisā'" 'alā 'ādrāğ al-mathaf...' "tawratna 'unṭā" (ṣuwar wa-fidū)" in *an-nahar*, 3 Novembre 2019. Disponibile al sito: [www.annahar.com/arabic/article/1061379-صور-وفيديو-القوة-للنساء-على-أدراج-المتحف-ثورتنا-أنثى-صور-وفيديو](http://www.annahar.com/arabic/article/1061379-صور-وفيديو-القوة-للنساء-على-أدراج-المتحف-ثورتنا-أنثى-صور-وفيديو). Ultimo accesso: 28/12/2020.

<sup>87</sup> "Waqfat ihtigāğīa li-ğinsīati kirāmatī āmām wizārat ad-dahlīa" in *National News Agency*, 22 Gennaio 2019. Disponibile al sito: <http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/458116/>. Ultimo accesso: 28/12/2020.

<sup>88</sup> "Women march through Beirut despite coronavirus postponement" in *The Daily Star*, 8 Marzo 2020. Disponibile al sito: <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2020/Mar-08/502387-international-womens-day-march-postponed-amid-coronavirus-fears.ashx>. Ultimo accesso: 28/12/2020.

<sup>89</sup> Si veda, ad esempio: "wuṣūl al-masīrat al-niqābīa ilā sāha riāḍ aṣ-ṣolḥ" in *National News Agency*, 16 Novembre 2019. Disponibile al sito: <http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/447288/>. Ultimo accesso: 29/12/2020.

<sup>90</sup> "L'Union nationale des syndicats des travailleurs appelle à participer aux rassemblements" in *L'Orient Le Jour*, 20 Ottobre 2019. Disponibile al sito: <https://www.lorientlejour.com/article/1191894/union-nationale-des-syndicats-des-travailleurs-appelle-a-participer-aux-rassemblements.html>. Ultimo accesso: 29/12/2020.

<sup>91</sup> "Gas stations across the country in strike" in *The Daily Star*, 28 Novembre 2019. Disponibile al sito: <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Nov-28/496450-gas-stations-across-the-country-in-strike.ashx>. Ultimo accesso: 28/12/2020.



Finanze,<sup>92</sup> o ancora gli impiegati di diversi ospedali pubblici (come il Rafic Hariri Hospital di Beirut e il Saida Governmental Hospital) per chiedere i pagamenti arretrati dei salari e denunciare il deterioramento delle condizioni lavorative.<sup>93</sup>

### 3.3 La risposta del regime

Il grafico 3.4 mostra la risposta del regime alle mobilitazioni, divise per obiettivo (“radicale” e “non radicale”). Per ogni tipo di risposta – contrattazione (*Bargaining*), azione procedurale (*Procedural Action*) e repressione (*Repression*) - viene illustrata anche la frequenza con cui essa è stata utilizzata. Si noti che nell’analisi non sono state prese in considerazione le risposte a tutte le mobilitazioni registrate nel periodo selezionato. Infatti, in numerosi casi (213 nello specifico), le informazioni riguardo alla risposta del regime non sono disponibili nel database, dove sono registrate sotto la voce “N/A” (*Not Available*).

La risposta principale del regime alle azioni di contestazione prese in considerazione è quella del compromesso, della contrattazione, come illustrato nella Figura 3.4. La repressione viene messa in atto relativamente poco e si limita principalmente ai casi delle mobilitazioni dei gruppi informali che esprimono rivendicazioni radicali. La repressione in risposta alle azioni con obiettivi non radicali è stata utilizzata solamente nei confronti di categorie provenienti da una classe sociale svantaggiata (come i rifugiati africani, i contadini, gli autisti di bus e minivan), o per sedare gli scontri tra partiti e le manifestazioni di partiti esplicitamente contrari al regime (come il Partito Comunista e il partito Sabaa).

La repressione nei confronti degli autisti di bus e minivan può essere spiegata dal fatto che la loro modalità di contestazione consiste principalmente nel bloccare le strade, come l’unica autostrada che collega Beirut a Tripoli.<sup>94</sup> Quello degli autisti è un gruppo di lavoratori relativamente ristretto, i cui servizi sono rivolti principalmente alla fascia della popolazione più povera che non può permettersi di acquistare un’automobile. Il trasporto pubblico, inoltre, è “considerato [dal governo e da molti libanesi] principalmente al servizio dei poveri” (Rahhal, 2020). È possibile, quindi, che il

---

<sup>92</sup> “i’?tišām li-asātiḍa wa-muwazzāfiin fi ḥalbā iḥtiḡāḡān ‘alā ‘admi taḥwīl i’ timādāt at-ṭabbāba wa-at-ta’līm” in *National News Agency*, 29 Novembre 2019. Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/collective/public-administration-employees-halba-sit-front-cooperative-government-employees>. Ultimo accesso: 29/12/2020.

<sup>93</sup> “i’?tišām li-muwazzāfi mustašfā ṣaiḍā al-ḥukūmī li-l-muṭālība bi-l-’ifrāḡ ‘an as-salfa al-mālīa bughia al-ḥuṣūl ‘alā rawātibuhum” in *National News Agency*, 13 Dicembre 2019. Disponibile al sito: <http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/451738/>. Ultimo accesso: 29/12/2020.

<sup>94</sup> Civil Society Knowledge Centre (2020), *Protest at Tal square and road blockade at Palma bridge- Tripoli by bus owners*. Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/collective/protest-tal-square-and-road-blockade-palma-bridge-tripoli-bus-owners> Ultimo accesso: 01/12/2020

governo abbia optato per sopprimere le loro proteste in breve tempo al fine di liberare le strade e riaprire velocemente la circolazione. Gli atti repressivi nei confronti dei rifugiati africani, invece, si sono verificati in risposta all'intensificarsi delle loro proteste davanti alla sede dell'UNHCR. I giorni in cui si sono registrate le risposte repressive da parte del governo coincidono, infatti, con l'inizio di

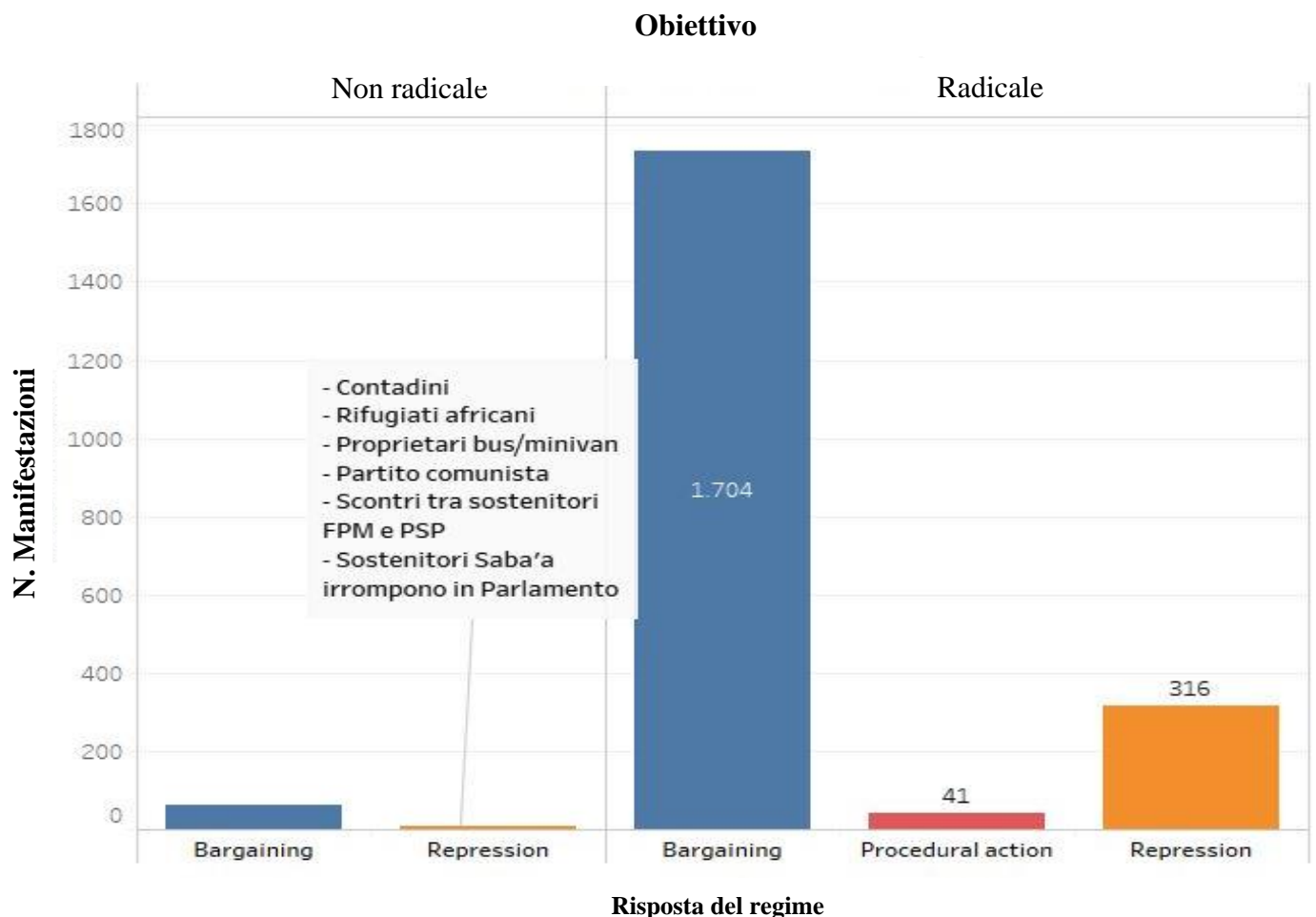


Figura 3.4 - Risposta del regime - obiettivo manifestazioni (ott 2019 – mar 2020)  
Fonte dati: Civil Society Knowledge Centre (2020)

uno sciopero della fame da parte dei manifestanti stranieri.<sup>95</sup> Il Libano non ha mai firmato la convenzione di Ginevra del 1951 sullo status dei rifugiati, quindi anche coloro che l'UNHCR considera come tali, non possono ricevere protezione dallo Stato libanese (UNHCR, 2019). Di conseguenza, le forze di sicurezza interna libanesi (ISF) intervenute per sopprimere le proteste dei rifugiati africani, hanno potuto procedere nell'operazione con facilità poiché questi ultimi non godono di alcuna tutela legale. È possibile, quindi, che il regime abbia scelto di impiegare la repressione nei

<sup>95</sup> Civil Society Knowledge Centre (2020), *ISF repressing African Refugees sit-in outside UNHCR*. Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/collective/isf-repressing-african-refugees-sit-outside-unhcr> Ultimo accesso: 01/12/2020



confronti di gruppi di manifestanti con i quali la contrattazione non è considerata proficua e la cui possibile reazione non costituisce una minaccia per il regime stesso, in termini di escalation della violenza o della portata delle manifestazioni, trattandosi di gruppi relativamente ristretti.

Il grafico 3.4 mostra la frequenza delle risposte repressive del regime in relazione al numero di mobilitazioni. Si osserva che il regime ha iniziato a rispondere con la repressione solo una settimana dopo dall'inizio delle proteste e non immediatamente. Si suppone che la classe politica abbia preferito aspettare qualche giorno per comprendere la portata e la serietà del movimento in base alla determinazione dei manifestanti. Inoltre, si può notare come i picchi di contestazioni coincidano con i picchi delle risposte repressive del regime. Si può dedurre che i secondi siano una conseguenza dei primi: la repressione durante i periodi di maggiore intensità di contestazione dimostra che il regime percepisce la minaccia del movimento e teme che le proteste possano allargarsi fino a diventare difficili da contenere.

Il primo episodio di eccessiva violenza da parte delle forze armate dall'inizio delle proteste si è verificato il 26 ottobre, nel secondo weekend di contestazione. Sono stati riportati casi di repressione violenta a Beddawi (nel governatorato del Nord), dove le forze armate hanno sparato in direzione dei manifestanti, ferendo gravemente almeno due persone. Oltre all'utilizzo di proiettili veri, è stato documentato anche l'impiego di manganelli e gas lacrimogeni al fine di disperdere la folla. I manifestanti hanno risposto agli attacchi lanciando pietre alle forze armate (Amnesty International, 2019). Alcune persone, inoltre, sono state detenute illegalmente dall'esercito per cinque giorni. È stato negato loro il diritto di contattare un avvocato e di comunicare con le proprie famiglie, le quali non sono state informate riguardo al luogo della detenzione. Secondo Amnesty International (2019), queste detenzioni possono costituire un crimine di sparizione forzata ai sensi del diritto internazionale.

Il 28 e il 30 ottobre Amnesty International (2019) documenta episodi di repressione da parte delle forze statali rispettivamente a Sidone (Sud) e ad Abdeh (Akkar), dove le ISF hanno disperso con la forza i manifestanti che occupavano pacificamente le strade. Per quanto riguarda il primo episodio, alcuni testimoni hanno riferito ad Amnesty International (2019) che le forze di sicurezza hanno utilizzato manganelli e calci, mentre nel secondo caso è stato riportato anche l'impiego di gas lacrimogeni e proiettili di gomma. Ad Abdeh, inoltre, alcuni manifestanti hanno risposto agli attacchi violenti delle forze di sicurezza con il confronto diretto, lanciando pietre nella loro direzione. Se nel database di *Civil Society Knowledge Centre* sono registrati numerosi casi di risposte violente da parte del regime nel giorno del 30 ottobre, e non solo nel governatorato di Akkar, il 28 ottobre non è stato registrato alcun caso di violenza del regime. Se si guarda attentamente ai dati raccolti, si trovano

numerose mobilitazioni avvenute il 28 ottobre in cui i manifestanti hanno bloccato le strade principali del paese (anche a Sidone),<sup>96</sup> tuttavia le fonti riportate nel database in riferimento a questi episodi non accennano all'utilizzo della forza da parte delle ISF. In entrambi i casi, la violenza non ha impedito ai manifestanti di tornare a bloccare le strade nei giorni successivi.<sup>97</sup>

Il 13 novembre, come si osserva nel grafico 3.5, risulta essere il giorno con il maggior numero di risposte repressive da parte del regime (ma non necessariamente il giorno più violento, poiché i dati considerano la frequenza - e non l'intensità - delle azioni). Le numerose mobilitazioni di quel giorno sono state organizzate a seguito di due avvenimenti chiave del giorno precedente: il discorso del Presidente Michel Aoun – considerato “provocatorio” dai manifestanti<sup>98</sup> - in cui egli ha invitato i manifestanti a cessare la contestazione per evitare un'escalation delle tensioni, e l'uccisione del manifestante Alaa Abou Fakher da parte di un militare durante un tentativo dell'esercito di disperdere con le armi una folla pacifica.<sup>99</sup> Il giorno dopo, quindi, i manifestanti hanno provato ad avvicinarsi alla residenza presidenziale nella città di Baabda (Monte Libano) e hanno bloccato le strade principali del paese. Le forze di sicurezza interna sono intervenute nel tentativo di fermare i manifestanti a Baabda, di riaprire la circolazione e di sedare alcuni scontri tra manifestanti e gruppi di persone contrari alla chiusura delle strade (Megaphone News, 2019). Tuttavia, nonostante i tentativi dell'esercito di sgombrare le strade, i giorni seguenti i manifestanti hanno continuato a bloccare i collegamenti stradali principali del paese.<sup>100</sup>

---

<sup>96</sup> Si veda: The Civil Society Knowledge Centre (2019), *Protests continue on 12th day*. Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/collective/protests-continue-12th-day>. Ultimo accesso: 04/01/2021.

<sup>97</sup> The Civil Society Knowledge Centre (2019), *Protesters block roads after Aoun's speech*. Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/collective/protesters-block-roads-after-aoun%E2%80%99s-speech>. Ultimo accesso: 04/01/2021;

“al-yawm aṭ-ṭālīt ‘āšr li-l-iḥtiğāğāt... mā ḥāl a.t-ṭuruq šubāḥān?” in *an-nahar*, 29 Ottobre 2019. Disponibile al sito: [www.annahar.com/arabic/article/1058160-tili-الطرق-المقطوعة-من-الجنوب-باتجاه-بيروت-وت-صور-ساحة-العلم-صيда-تقاطع-ابليا](http://www.annahar.com/arabic/article/1058160-tili-الطرق-المقطوعة-من-الجنوب-باتجاه-بيروت-وت-صور-ساحة-العلم-صيда-تقاطع-ابليا). Ultimo accesso: 04/01/2021.

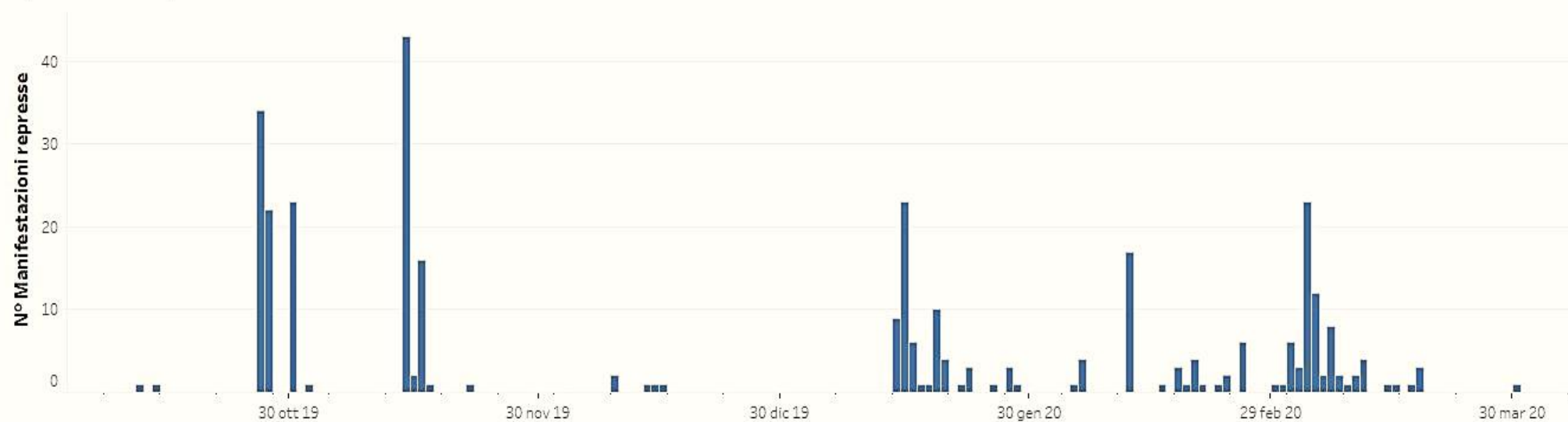
<sup>98</sup> “Man killed as tensions flare in Lebanon after Aoun interview” in *Al Jazeera*, 13 Novembre 2019. Disponibile al sito: <https://www.aljazeera.com/news/2019/11/13/man-killed-as-tensions-flare-in-lebanon-after-aoun-interview/>. Ultimo accesso: 04/01/2021.

<sup>99</sup> “Lebanon: Hundreds mourn death of 'martyr of the revolution'” in *Middle East Eye*, 14 Novembre 2019. Disponibile al sito: <https://www.middleeasteye.net/news/martyr-revolution-hundreds-gather-mourn-killing-lebanese-protester>. Ultimo accesso: 04/01/2021.

<sup>100</sup> “ḥaḍiḥi aṭ-ṭuruq muqṭaw‘a fī al-manāṭiq” in *an-nahar*, 14 Novembre 2019. Disponibile al sito: [www.annahar.com/arabic/article/1067896-التحكم-المروري-اوتوستراد-الذوق-سالك--الطرق-المقطوعة-في-المناطق-1067896](http://www.annahar.com/arabic/article/1067896-التحكم-المروري-اوتوستراد-الذوق-سالك--الطرق-المقطوعة-في-المناطق-1067896). Ultimo accesso: 04/01/2021;

“ḥaḍiḥi ḥāl aṭ-ṭuruq fī al-manāṭiq” in *an-nahar*, 15 Novembre 2019. Disponibile al sito: [www.annahar.com/arabic/article/1068571-هذه-الطرق-المقطوعة-في-المناطق-1068571](http://www.annahar.com/arabic/article/1068571-هذه-الطرق-المقطوعة-في-المناطق-1068571). Ultimo accesso: 04/01/2021.

### Repressione nel tempo



### N° Manifestazioni nel tempo per governatorato

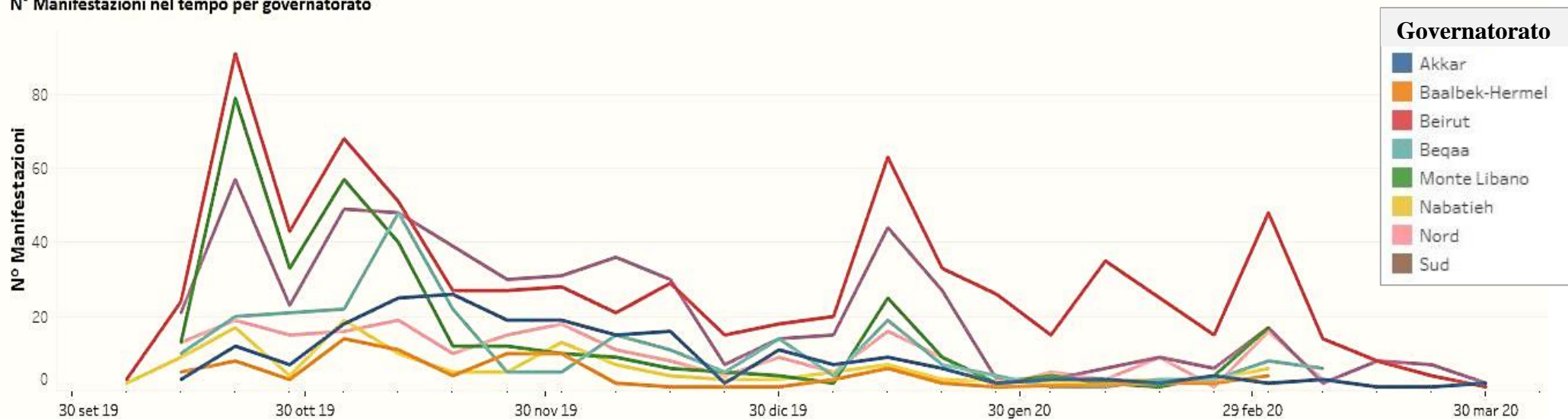


Figura 3.5 - Repressione regime – N. Manifestazioni (ott 2019 – mar 2020)

Fonte dati: Civil Society Knowledge Centre (2020)

Come già accennato, il grafico mostra il numero degli episodi di repressione da parte del regime in un dato giorno, non l'intensità di tale violenza. È chiaro che ai periodi in cui si verificano i picchi di mobilitazioni corrispondono i giorni con il maggior numero di azioni repressive da parte del regime (Figura 3.5). Tuttavia, anche nei giorni che i media hanno descritto come i più violenti dall'inizio del movimento di protesta (all'interno del periodo qui analizzato), le dinamiche sono state le stesse. Il periodo più violento è stato identificato nella cosiddetta "settimana della rabbia", in particolare nel weekend del 18-19 gennaio.<sup>101</sup> La polizia e le ISF hanno utilizzato gas lacrimogeni, proiettili di gomma e cannoni ad acqua per separare le folle causando quasi 400 feriti in un solo giorno, riporta Reuters.<sup>102</sup> Anche in questa occasione i manifestanti hanno risposto agli attacchi delle forze di sicurezza lanciando pietre e oggetti nella direzione delle forze di sicurezza, portando a scontri durati anche nove ore.<sup>103</sup> Le proteste, inoltre, non si sono fermate davanti alla violenza del regime, ma sono continuate anche nei giorni successivi, seppur con un graduale calo della violenza.

Infine, per quanto riguarda l'azione procedurale (*Procedural action*), il *Civil Society Knowledge Centre* non fornisce informazioni sufficientemente dettagliate per spiegare perché 41 mobilitazioni riportate nel database siano state contrassegnate da questo tipo di risposta del regime. Secondo quanto riportato dai quotidiani, solo una delle 41 mobilitazioni è stata seguita da un'azione procedurale. In particolare, si tratta di un episodio del 28 febbraio in cui i manifestanti hanno distrutto una filiale della Byblos Bank (una delle principali banche del paese) in seguito al quale le forze di sicurezza interna hanno aperto un'indagine.<sup>104</sup> Nel database, inoltre, nella giornata del 21 ottobre sono state registrate 35 mobilitazioni a cui il regime ha risposto con un'azione procedurale. Se si guarda alle notizie dei quotidiani in riferimento alle proteste di quel giorno, non emerge alcuna azione legale mossa dalle autorità nei confronti dei manifestanti. Tuttavia, il 21 ottobre è il giorno in cui l'ex Primo Ministro Hariri ha annunciato una serie di misure per contrastare la crisi economico finanziaria e

---

<sup>101</sup> Si veda, fra gli altri: Wilson, A. (2020), "Lebanon's Protests Spiral" in *Foreign Policy*, 20 Gennaio. Disponibile al sito: <https://foreignpolicy.com/2020/01/20/lebanon-protests-spiral-violent-beirut-politics/>. Ultimo accesso: 04/01/2021.

"Lebanon protests turn violent" in *Al Jazeera*, 25 Gennaio 2020. Disponibile al sito: <https://www.aljazeera.com/news/2011/1/25/lebanon-protests-turn-violent>. Ultimo accesso: 04/01/2021.

Safi, M. (2020), "Hundreds injured in Lebanon as violence flares in 'week of anger'" in *The Guardian*, 19 Gennaio. Disponibile al sito: <https://www.theguardian.com/world/2020/jan/19/hundreds-injured-in-lebanon-as-violence-flares-in-week-of-anger-beirut>. Ultimo accesso 04/01/2021.

"Lebanese security forces, protesters clash for second night" in *Reuters*, 19 Gennaio 2020. Disponibile al sito: <https://www.reuters.com/article/us-lebanon-crisis-protests/lebanese-security-forces-protesters-clash-for-second-night-idUSKBN1ZI0DS>. Ultimo accesso 04/01/2021.

<sup>102</sup> Reuters, *Ibid*.

<sup>103</sup> Safi, M., *Ibid*.

<sup>104</sup> "En-nashra: maġhūlūn yaḥṭimūn wāġhatan bank bīblūs fī maḥla ṭarīq al-maṭār" in *elnashra*, 28 Febbraio 2020. Disponibile al sito: [www.elnashra.com/news/show/1392325/المنشرة: مجهولون يحطمون واجهة بنك بيبيلوس](http://www.elnashra.com/news/show/1392325/المنشرة: مجهولون يحطمون واجهة بنك بيبيلوس). Ultimo accesso: 03/01/2021.

combattere la corruzione. È possibile, dunque, che le manifestazioni di quel giorno siano contrassegnate nel database come seguite da un'azione procedurale perché il pacchetto di riforme proposte dal governo è considerato come tale dagli autori del database.

Lo stesso si può dire delle quattro azioni del 29 ottobre, seguite anch'esse da un'azione procedurale del regime secondo i dati registrati del database. Nelle fonti che descrivono questi eventi non si accenna ad alcuna azione procedurale in risposta alle manifestazioni di questo giorno. Piuttosto, queste manifestazioni sono state organizzate dopo che, lo stesso giorno, il Primo Ministro Saad Hariri ha consegnato le sue dimissioni. È possibile, come nel caso descritto sopra, che l'azione procedurale a cui si riferisce il database siano proprio le dimissioni di Hariri. Similmente, si può ritenere che il sit-in del 14 novembre<sup>105</sup> contro l'inizio del processo ai detenuti accusati di aver condotto una sommossa sia contrassegnato da un'azione procedurale del regime perché il processo stesso è considerato come tale.

### **3.4 Condizioni socioeconomiche delle regioni e partecipazione popolare: dati a confronto**

Il grafico della Figura 3.6 mostra il rapporto tra il numero di mobilitazioni e il numero di abitanti per ogni governatorato. Inoltre, illustra il rapporto tra il tasso di partecipazione e le condizioni socioeconomiche nei diversi governatorati, prendendo in considerazione i dati sulla povertà, sulla deprivazione, sulla disoccupazione e sulla presenza di profughi siriani sul territorio. Si consideri che i dati sulla disoccupazione e quelli sulla popolazione presi in esame non sono ufficiali, ma provengono da un rapporto dell'ILO (Central Administration for Statistics & ILO, 2019). Allo stesso modo, i dati sui siriani provengono da un rapporto dell'UNHCR.<sup>106</sup> Inoltre, tutti i dati sulla distribuzione geografica della povertà e della deprivazione risalgono ai rapporti dell'OCHA<sup>107</sup> del 2019, ad eccezione di quelli del governatorato del Nord, per il quale la fonte più recente sui dati demografici risale a uno studio del 2015 effettuato dall'istituto governativo libanese Central

---

<sup>105</sup> “i’ tiṣām ‘āmām qaṣri ‘adl ṣāidā bi-at-tazāmun ma’ bida’ muḥākamat mawqūfin bi-tuhmati ‘a’ māl ṣāḡab fī al-istirāḡa” in *National News Agency*, 14 Novembre 2019. Disponibile al sito: <http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/446855/>. Ultimo accesso: 03/01/2021.

<sup>106</sup> UNHCR (2020), *Syria refugee response. Lebanon Syrian refugees registered*.

<sup>107</sup> OCHA (2020). *Reliefweb*. Disponibile al sito: [https://reliefweb.int/updates?search=%28primary\\_country.iso3%3A%22lb%22%29%20AND%20ocha\\_product%3A%22Infographic%22%20AND%20source%3A%22UN%20Office%20for%20the%20Coordination%20of%20Humanitarian%20Affairs%22](https://reliefweb.int/updates?search=%28primary_country.iso3%3A%22lb%22%29%20AND%20ocha_product%3A%22Infographic%22%20AND%20source%3A%22UN%20Office%20for%20the%20Coordination%20of%20Humanitarian%20Affairs%22) [ultimo accesso: 19/11/2020].

Administration for Statistics in collaborazione con la Banca Mondiale su dati raccolti tra il 2011/12 (Yaacoub, et al.).

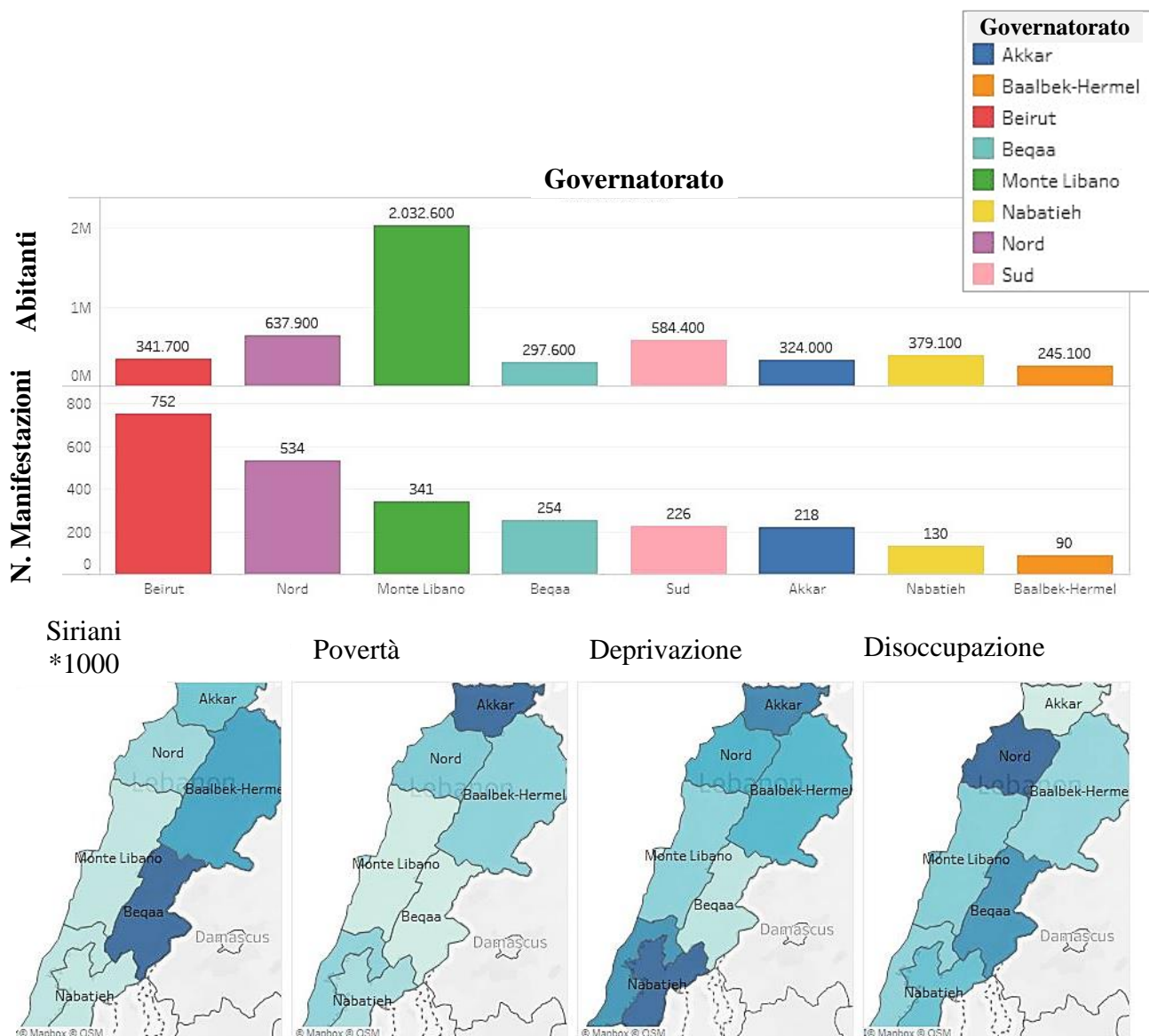


Figura 3.6 -N. Manifestazioni - N. Abitanti - Condizioni socioeconomiche per governatorato (ott 2019 – mar 2020)  
Fonte dati: Civil Society Knowledge Centre (2020)

L'area in cui si   verificato il pi  alto numero di azioni di contestazioni  , dunque, quella della capitale, luogo in cui hanno sede numerosi uffici istituzionali ed edifici emblematici, come il Parlamento, le residenze dei politici, la Banca Centrale, la sede dell'Electricit  du Liban, eccetera. A

Beirut, inoltre, confluiscono spesso manifestanti provenienti da altri governatorati, che si organizzano per spostarsi in gruppo e ritrovarsi nella capitale per aumentare la portata delle mobilitazioni.<sup>108</sup>

Il secondo governatorato per numero di contestazioni è quello del Nord, la cui capitale è Tripoli, una delle città più attive, dopo Beirut, nel movimento di protesta. Il governatorato del Nord è anche uno dei governatorati più poveri e più deprivati ed è quello con il tasso di disoccupazione maggiore.

Il Monte Libano è il terzo governatorato più attivo, ma è anche il governatorato più popolato del Libano, quindi in rapporto al numero di abitanti, il numero di mobilitazioni è relativamente basso. È una delle regioni in cui i tassi di povertà e di deprivazione sono più bassi e ospita un numero relativamente contenuto di profughi siriani ogni mille abitanti (98, rispetto ai 738 della Beqaa).

Il governatorato della Beqaa è il secondo meno popolato del paese, ma è quarto per numero di mobilitazioni. In proporzione, quindi, è una regione molto attiva nel movimento di protesta. È anche la regione che ospita il più alto numero di siriani in rapporto al numero di abitanti ed è la seconda regione con il maggiore tasso di disoccupazione, nonostante i bassi tassi di povertà e deprivazione.

Ugualmente, il governatorato di Akkar può considerarsi molto attivo se si guarda al rapporto popolazione-numero di mobilitazioni. È infatti il governatorato con il tasso di povertà più alto del paese ed è uno dei governatorati con il tasso di deprivazione più alto. È anche il terzo governatorato per numero di profughi siriani ogni mille abitanti (326).

Questi dati confermano che le proteste sono correlate in modo significativo alla situazione socioeconomica nella quale esse hanno luogo. Il grafico della Figura 3.6 mostra, infatti, che le proteste sono più intense tra la popolazione più emarginata, ovvero nelle aree più povere e dove si concentra il maggior numero di profughi siriani, i quali- come si è visto nel capitolo 2 – sono un fattore significativo per il peggioramento delle condizioni socioeconomiche di un'area. Si può dedurre che sia questo il motivo per cui le proteste mettono al centro le rivendicazioni socioeconomiche e che esse siano più sentite nelle aree più svantaggiate economicamente, anche se questo non significa che non abbiano una valenza politica significativa.

---

<sup>108</sup> Si veda, ad esempio: Houssari, N. (2020), "Anti-corruption protest leaders snub talks with Lebanon's new prime minister" in *Arabnews*, 23 Dicembre.



### 3.5 Conclusioni

Dall'analisi dei dati contenuti nel database della piattaforma di ricerca online *Civil Society Knowledge Centre* è possibile trarre alcune conclusioni. Innanzitutto, l'alto numero di manifestazioni di gruppi informali dimostra che il movimento è principalmente spontaneo. Questo distingue il movimento del 17 Ottobre da quello del 2005, guidato da fazioni politiche, e da quello del 2015, organizzato principalmente da ONG e campagne di attivisti. In secondo luogo, le manifestazioni sono diffuse in tutto il paese, seppur con un'alta concentrazione nella capitale. La partecipazione popolare inoltre è molto vasta e diversificata: sono coinvolte, infatti, persone di diverse fasce di età (come dimostra la partecipazione di studenti e movimenti studenteschi, lavoratori e pensionati) e classi sociali, come si deduce dalla grande varietà delle categorie di lavoratori (autisti di minivan, contadini, pescatori, lavoratori immigrati insieme a liberi professionisti, ingegneri, dottori, avvocati, dentisti, insegnanti e impiegati degli ospedali). Queste caratteristiche distinguono il movimento del 17 Ottobre da quello del 2011, che era al contrario principalmente elitario e limitato all'area della capitale.

Si è visto come le rivendicazioni di carattere politico siano, almeno in un primo tempo, le più frequenti. Questo dato illustra chiaramente l'influenza del fattore socioeconomico alla base delle proteste sulla volontà di sovvertire il sistema politico. Allo stesso tempo, la preponderanza di manifestazioni in nome di un cambiamento radicale sembra suggerire una visione condivisa tra i manifestanti e il superamento di divisioni confessionali interne al movimento, che invece avevano caratterizzato tutti e tre i movimenti precedenti. Inoltre, il fatto che il movimento sia principalmente di carattere rivoluzionario suggerisce la difficoltà del regime nel trovare un compromesso e nel cooptare il movimento, spiegando di conseguenza l'intensità delle risposte repressive in concomitanza con i periodi di maggiore contestazione. L'elemento rivoluzionario e la vasta condivisione di questo obiettivo tra i manifestanti può essere considerato il principale motivo per cui, a differenza dei movimenti precedenti, quello del 17 Ottobre non si è ancora spento al momento della stesura di questa tesi e non è stato fermato dai tentativi di cooptazione da parte del regime.

Il movimento analizzato si distingue da quelli precedenti anche per la durata temporale e per l'intensità di frequenza. Infatti, nonostante questa analisi si fermi a marzo, al momento della stesura della presente tesi il movimento ha superato un anno di attività, distinguendosi di gran lunga dalle proteste del 2005, durate circa un mese, e dal movimento del 2015, durato circa sei mesi. Inoltre, se le manifestazioni del 2011 si sono protratte fino a un anno dopo l'inizio delle proteste, in tutto si contano all'incirca cinque grandi manifestazioni tenutesi principalmente nella capitale. È evidente



che il movimento del 17 Ottobre si distingue da quello del 2011 non tanto per la durata, quanto per il numero decisamente più alto di mobilitazioni verificatesi all'interno di un simile periodo di attività.

Infine, a differenza dei tre movimenti precedenti, rispettivamente nati per motivi politici, per influenza di ondate di proteste straniere e per motivi legati al mal funzionamento di un servizio statale (la raccolta dei rifiuti), il movimento del 17 Ottobre è nato in risposta a un peggioramento della situazione socioeconomica, che già da tempo colpiva l'intero paese e la maggior parte della popolazione. È frutto quindi di una profonda crisi socioeconomica, del deterioramento delle condizioni di vita e della disperazione di larghe fasce della popolazione, situazioni che con il passare dei mesi dall'inizio del movimento si sono accentuate ancora di più. Questo può spiegare la vasta portata e la lunga durata del movimento. Si può quindi concludere che il movimento è mosso principalmente da ragioni di natura socioeconomica, dato confermato anche dal fatto che i picchi delle mobilitazioni che coinvolgono l'intero paese si sono verificati in occasione di misure economiche prese o annunciate dal governo. Tuttavia, è importante sottolineare che il contesto economico e quello politico sono intrinsecamente connessi e le problematiche di uno sono tendenzialmente la conseguenza dell'altro. Sarebbe scorretto quindi affermare che il movimento sia meramente di natura socioeconomica, poiché l'elemento politico è considerato alla base di tutte le questioni portate in piazza dai manifestanti. Per questo la maggior parte delle manifestazioni è finalizzata a portare un cambiamento radicale nel sistema politico del paese.

## CONCLUSIONI GENERALI

Attraverso i capitoli di questa tesi si è voluto esplorare il movimento di protesta scoppiato in Libano il 17 ottobre 2019 in quanto risultato di una *governance* pubblica disfunzionale e di un processo di deterioramento delle condizioni socioeconomiche del paese. La dissertazione ha preso in considerazione fattori di natura politica, economico-finanziaria e sociale, attraverso un'analisi storica del loro sviluppo dal dopoguerra degli anni Novanta ad oggi. Lo studio del contesto di crisi in cui è nato il movimento di protesta si è rivelato cruciale per due motivi distinti. In primo luogo, esso fornisce una chiave di lettura complessiva delle dinamiche di contestazione, intese in senso ampio in quanto riflesso di fattori politici e socioeconomici ben precisi. Gli attori, le rivendicazioni, l'attività nel tempo e nello spazio che caratterizzano il movimento, insieme alla risposta del regime, suggeriscono importanti considerazioni sugli effetti della crisi socioeconomica e finanziaria sulla popolazione. In secondo luogo, lo studio delle cause che hanno portato all'emergere delle proteste può contribuire alla letteratura dei movimenti sociali nei contesti consociativi con alcune considerazioni originali sui limiti e le possibilità di successo, almeno nel breve termine, di tali movimenti.

Attraverso una rassegna delle definizioni proposte dalla sociologia delle azioni di contestazione si è, innanzitutto, definito il fenomeno delle proteste libanesi come un movimento di protesta o un'ondata di proteste. È stata poi esposta un'analisi dei tre principali movimenti di protesta del Libano postbellico che hanno preceduto quello del 17 Ottobre, rivolgendo una particolare attenzione alle cause che li hanno scatenati, alle dinamiche di contestazione e ai risultati ottenuti. Essi sono la cosiddetta Rivoluzione dei Cedri del 2005 contro il protettorato *de facto* della Siria sul Libano, le proteste del 2011 nate sull'onda delle primavere arabe che hanno coinvolto diversi paesi della regione e il movimento di protesta del 2015 in risposta alla crisi dei rifiuti nell'area di Beirut. Si è visto come ognuno di essi abbia fallito nell'intento di superare il confessionalismo. Le cause di questi fallimenti sono molteplici, ma quelle che accomunano i tre movimenti sono essenzialmente due: le divisioni interne e la cooptazione da parte del regime. Altre cause sono state, ad esempio, l'assenza di una spinta spontanea alla base delle proteste (nel 2005 furono i partiti politici stessi a guidarle e nel 2015 la campagna *You Stink*) o l'assenza di un programma ben preciso e condiviso, come nel caso del 2011. Inoltre, ognuno di questi movimenti nasceva da problematiche che non coinvolgevano l'intera popolazione sia perché queste riguardavano solo alcuni gruppi politico-religiosi

(l'opposizione contro la presenza siriana), sia perché assimilate dall'estero (le idee rivoluzionarie delle primavere arabe) o ancora perché circoscritte a un'area particolare (la crisi dei rifiuti di Beirut).

Lo studio del movimento di protesta del 17 Ottobre, effettuato sui dati della piattaforma di ricerca online *Civil Society Knowledge Centre*, ha permesso di individuare alcune caratteristiche del fenomeno e di metterle a confronto con quelle dei movimenti precedenti. Dall'analisi dei dati sulla frequenza e sulla distribuzione geografica delle proteste è emerso che questo movimento è diffuso in tutto il paese e supera di gran lunga i movimenti precedenti per quanto riguarda la durata e per l'intensità della contestazione. Attraverso le informazioni ricavate riguardo agli attori che vi hanno preso parte si è visto come i partecipanti appartengano a classi sociali, età, generi, aree geografiche – e presumibilmente comunità religiose – diverse. Allo stesso tempo l'alto numero di manifestazioni di quelli che il database classifica come “gruppi informali” dimostra che il movimento è principalmente spontaneo. Osservando le rivendicazioni mosse dai partecipanti è emerso che quelle di natura politica e a favore di un cambiamento radicale sono le più frequenti. Infine, l'analisi delle risposte del regime ha messo in evidenza i numerosi tentativi di quest'ultimo di cooptare il movimento, senza tuttavia riuscirci poiché il numero di mobilitazioni si è mantenuto alto nel tempo. Allo stesso modo le risposte repressive del regime si sono mostrate inefficaci, non avendo portato ad alcun arresto delle proteste. Si può concludere, dunque, che il forte disagio socioeconomico che colpisce indistintamente gran parte della popolazione abbia portato i partecipanti a superare le divisioni interne, che in passato hanno limitato il successo dei movimenti, identificando nel sistema politico confessionale il comune denominatore di tutti gli altri problemi.

Inoltre, riprendendo le teorie di Nagle (2016; 2018) sul successo dei movimenti sociali all'interno di un contesto politico consociativo, si può dire che il movimento del 17 Ottobre abbia le premesse per poter raggiungere i suoi obiettivi. L'autore, infatti, individua tre modalità con cui un movimento non-confessionale può apportare un cambiamento, ovvero la capacità di mettere in discussione le applicazioni quotidiane del confessionalismo, la creazione di reti sociali che superano le divisioni confessionali in nome di idee e obiettivi comuni e la messa in luce dei problemi causati dal sistema contestato. La molteplicità degli attori che hanno preso parte al movimento del 17 Ottobre e le rispettive cause che essi hanno portato avanti - in qualche modo sempre legate all'ambito politico del confessionalismo - dimostrano che si è di fatto creata una vasta rete sociale estesa a livello nazionale che non ha escluso alcuna categoria di popolazione. Si è visto anche come, nella maggior parte dei casi, questi attori si siano mossi verso un obiettivo condiviso, anche se attraverso modalità diverse, mettendo in luce le molteplici problematiche del sistema politico ed economico libanese.

Nagle (2018), inoltre, sottolinea il rischio che i movimenti non-confessionali ricadano nelle strutture del confessionalismo stesso attraverso l'interferenza del regime e la tendenza dei partecipanti stessi a riprodurre le strutture confessionali nelle dinamiche del movimento, assecondando quello che Abi Yaghi, Catusse e Younes (2017) chiamano *sectarian ghost* e Karam (2006) chiama *tentation politique*. La preponderanza di motivazioni rivoluzionarie in nome di un cambiamento radicale dello *status quo* permette di affermare che, in generale, i manifestanti hanno superato le strutture confessionali e per questo motivo il regime ha incontrato maggiori difficoltà a cooptare il movimento e a sopprimerlo, a differenza di quanto successo nei movimenti precedenti.

Questi risultati sono possibili non perché il contesto politico confessionale nel quale ha avuto luogo la contestazione sia cambiato rispetto al passato, ma perché la profonda crisi socioeconomica che ha coinvolto l'intero paese lo ha smascherato mettendone in luce i problemi strutturali. Nella situazione di forte disagio socioeconomico che colpiva indiscriminatamente gran parte della popolazione, il contratto sociale tra cittadino e comunità politico-religiosa – che ha sempre prevalso sul contratto tra cittadino e Stato – si è rivelato poco vantaggioso.

In conclusione, questa dissertazione dimostra che il fattore socioeconomico può dunque avere un ruolo decisivo nel superamento degli ostacoli che impediscono il successo di un movimento non-confessionale in un contesto consociativo. Esso può costituire un ulteriore elemento, ancora poco esplorato dalla letteratura scientifica, che permette di porre le condizioni per il superamento del confessionalismo attraverso la politica di contestazione.

## APPENDICE I

### CRONOLOGIA DEI FATTI (OTTOBRE 2019 – MARZO 2020)

**11 ottobre 2019:** I benzinai scioperano dopo che il governo non ha soddisfatto la loro richiesta di pagare le importazioni di benzina in valuta locale e non in dollari, data la crisi di liquidità del dollaro.

**14 ottobre:** I panettieri scioperano in risposta alla crisi di liquidità del dollaro, valuta con cui acquistano le materie prime necessarie per la loro attività.

Numerosi incendi divampano in tutto il paese. Il governo è costretto a invocare gli aiuti internazionali per rispondere all'emergenza poiché i mezzi di cui dispone non sono stati sottoposti ad un'adeguata manutenzione.

**17 ottobre:** In un contesto di grave crisi economica il governo annuncia una nuova tassa sulle chiamate via internet (come quelle effettuate tramite Whastapp). Lo stesso giorno viene annunciata la discussione di un possibile aumento dell'IVA di due punti nel 2021. La sera scoppiano le proteste a Beirut e in breve tempo si diffondono in tutto il paese. Il giorno stesso il governo ritira la legge.

**18 ottobre:** Le scuole e le università chiudono sotto indicazione del Ministero dell'Educazione, seguite immediatamente dalle banche. Le scuole e le università riapriranno definitivamente a metà novembre e le banche all'inizio dello stesso mese.

Il Primo Ministro Saad Hariri lancia un ultimatum di 72 ore per presentare un pacchetto di riforme politiche ed economiche che soddisfino i libanesi e la comunità internazionale, con l'obiettivo di migliorare la gestione del denaro pubblico e di ridurre la corruzione.

**21 ottobre:** A due ore dalla scadenza dell'ultimatum del governo, Hariri pronuncia un discorso di pochi minuti in cui annuncia l'adozione di "misure essenziali e necessarie", tra cui il dimezzamento dello stipendio di alcuni politici, l'abolizione di alcune istituzioni politiche come il Ministero dell'Informazione, l'approvazione di una legge per combattere la corruzione entro fine anno e una legge per ripristinare i fondi pubblici rubati. Non soddisfatti, i manifestanti si riversano nelle piazze del paese.

Un gruppo di militanti di Hezbollah e Amal irrompe nel centro di Beirut, provocando scontri violenti con le Forze di Sicurezza Interna.

**22 ottobre:** La comunità internazionale dichiara di sostenere il piano di riforme proposto da Hariri.

**24 ottobre:** Il Presidente Michel Aoun parla pubblicamente per la prima volta dall'inizio delle proteste. Si dice pronto a discutere con i rappresentanti del movimento e a favore della lotta alla corruzione, ma sostiene che il cambiamento non possa partire dalle piazze.

**29 ottobre:** Saad Hariri si dimette. Un gruppo di sostenitori di Hezbollah e Amal irrompe nella piazza centrale di Beirut e si scontra con i manifestanti.

**1° novembre:** Riaprono le banche.

**11 novembre:** La seduta parlamentare per l'approvazione di alcune riforme socioeconomiche, tra cui una legge per concedere l'amnistia generale per i reati finanziari, prevista per questo giorno è rimandata poiché le strade d'ingresso al Parlamento sono bloccate dai manifestanti.

**12 novembre:** Michel Aoun pronuncia un discorso in cui invita i manifestanti a lasciare le strade e cessare le contestazioni per evitare un'escalation delle tensioni. Inoltre, annuncia l'imminente formazione di un nuovo governo composto sia da politici sia da tecnocrati. I manifestanti si riversano nelle strade in risposta al discorso del Presidente e nella sera un manifestante pacifico, Alaa Abou Fakher, viene ucciso da una pallottola sparata da un militare.

**14 novembre:** Hezbollah, Amal e il Free Patriotic Movement presentano come candidato Primo Ministro l'uomo d'affari Mohammad Safadi, coinvolto nel controverso progetto per la ricostruzione del centro di Beirut, Solidere. I manifestanti respingono immediatamente la proposta.

**16 novembre:** Safadi ritira la sua candidatura, sostenendo il ritorno di Hariri.

**19 novembre:** I manifestanti costringono nuovamente il Parlamento a rimandare la seduta per l'approvazione dell'amnistia per i crimini finanziari.

**22 novembre:** Il paese celebra la festa dell'Indipendenza. Mentre la parata militare ufficiale si svolge nei dintorni della capitale, i libanesi celebrano la ricorrenza con una marcia civile nel centro di Beirut per la prima volta nella storia del paese.

**26 novembre:** L'uomo d'affari Samir al-Khatib è il nuovo candidato Primo Ministro. I manifestanti respingono la proposta a causa dei numerosi legami che il candidato intrattiene con figure politiche di rilievo.

**8 dicembre:** Al-Khatib ritira la sua candidatura perché non riceve l'appoggio sufficiente da parte del blocco parlamentare sunnita e si riapre la possibilità di un ritorno di Hariri.

**18 dicembre:** Hariri rinuncia definitivamente alla possibilità di ricandidarsi come Primo Ministro.

**19 dicembre:** Hassan Diab, professore universitario ed ex Ministro dell'Educazione, è ufficialmente nominato premier. Gli altri due candidati, l'ex ambasciatore libanese alle Nazioni Unite Nawaf Salam e l'attivista e professoressa Halime el-Kaakour, ottengono una minima percentuale di voti. La candidatura di Diab è sostenuta in particolare da Hezbollah, Amal e il Free Patriotic Movement (i partiti del blocco dell'8 Marzo).

**30 dicembre- 5 gennaio 2020:** La lira libanese si svaluta sempre più velocemente. Durante la settimana si svolgono numerose manifestazioni davanti alle banche in tutto il paese.

**6-12 gennaio:** I tagli di elettricità aumentano. Martedì 7 l'azienda nazionale per l'elettricità - Electricité du Liban – annuncia che sarà costretta a tagliare ulteriormente la fornitura di elettricità se lo Stato non la sostiene con dei sussidi.

**14-21 gennaio:** I manifestanti invocano la “settimana della rabbia”: in tutto il paese vengono organizzate manifestazioni contro l'inefficienza della classe politica nel formare il nuovo governo e contro le politiche sempre più restrittive delle banche. La partecipazione degli studenti è significativa.

- 21 gennaio:** Viene annunciato ufficialmente il nuovo governo. Nessuno dei 20 nuovi ministri ha precedentemente ricoperto una carica ministeriale e non è affiliato a un partito, nonostante per la maggior parte siano appoggiati da Hezbollah.
- 27 gennaio:** Il Parlamento approva la legge di bilancio per il 2020. Il budget è contestato dai manifestanti perché non contiene riforme strutturali e sostenibili in risposta alla crisi economico finanziaria. La seduta parlamentare, inoltre, è ritenuta incostituzionale dai manifestanti e da alcuni partiti, come Kataeb e le Forze Libanesi, perché la legge approvata è stata disegnata dal governo precedente e non ancora revisionata dal nuovo governo.
- 11 febbraio:** Il Parlamento vota la fiducia al nuovo governo.
- 7 marzo:** Hassan Diab annuncia che il paese non è in grado di pagare il debito da 1,2 miliardi di Eurobond in scadenza per il 9 marzo, dichiarando così il primo default della storia del Libano.
- 15 marzo:** Il Libano annuncia lo stato di emergenza sanitaria a causa della pandemia di Covid-19 ed entra in una fase di lockdown parziale, portando a un rallentamento delle attività di contestazione.
- 21 marzo:** Il paese entra in una fase di lockdown più rigido.

## APPENDICE II

### LISTA DEI PRINCIPALI PARTITI POLITICI LIBANESI

*Questa appendice illustra i partiti libanesi citati in questo lavoro di tesi e non rappresenta una lista comprensiva di tutti quelli presenti nello scenario politico contemporaneo del paese. Inoltre, le informazioni riportate non possono considerarsi esaustive dal punto di vista storico e del pensiero politico, ma intendono semplicemente fornire un quadro generale dell'orientamento politico del partito, al fine di contestualizzarlo nell'ambito dell'argomento di questa tesi.*

#### *Al-Mustaqbal (Future Movement)*

Il partito è stato fondato da Saad Hariri dopo l'assassinio di suo padre, nonché allora Primo Ministro, Rafiq Hariri avvenuto nel 2005. A seguito dello stesso episodio, i partiti politici libanesi si sono polarizzati intorno a due coalizioni principali, quella dell'8 Marzo - all'interno della quale si colloca il Future Movement - e quella del 14 Marzo. Saad, che è ancora oggi segretario del partito, è stato a sua volta Primo Ministro dal 2009 al 2011 e dal 2016 al 2020 ed era in carica quando è scoppiato il movimento del 17 Ottobre. Il Future Movement è il primo partito sunnita del paese e nel 2019 aveva 20 membri in Parlamento.

#### *Partito Socialista Progressista*

Il partito è nato come non-confessionale, ma ha sempre mantenuto un forte legame con la comunità drusa del paese. Durante la guerra civile, il Partito Socialista Progressista (PSP) sviluppò una sua milizia, accentuando il suo carattere druso e ancora oggi è prevalentemente presente nelle aree a maggioranza drusa, come lo Chouf e l'Aley, due distretti nel sud del Monte Libano. Il leader del partito è Walid Jumblatt, in carica dal 1977. Nel 2019 il partito occupava 7 seggi in Parlamento. È schierato con l'alleanza del 14 Marzo.

#### *Kataeb (partito della Falange Libanese)*

Partito di stampo filofascista, il cui nome richiama la Falange spagnola di Franco. Nonostante in passato si dichiarasse non-confessionale, il partito è sempre stato vicino alla comunità maronita. Durante la guerra civile Kataeb si unì ad altri gruppi militari maroniti per formare le Forze Libanesi, la principale fazione cristiana. Dopo la guerra, Kataeb ha lasciato le armi e si è costituito come partito politico, schierandosi successivamente con l'alleanza del 14 Marzo. Il partito è presente soprattutto nel Metn, il distretto centrale del Monte Libano e nell'ottobre 2019 aveva tre membri in Parlamento.

#### *Forze Libanesi*

Nato durante la guerra civile come milizia cristiana, le Forze Libanesi si sono poi trasformate in partito politico e dopo il 2005 sono entrate a far parte del blocco del 14 Marzo. All'inizio delle proteste il partito contava 15 membri in Parlamento e costituiva il secondo partito cristiano per numero di parlamentari.



### *Free Patriotic Movement*

Il partito è stato fondato nel 2005 dal generale Michel Aoun, oggi Presidente della Repubblica. Nel 2015 Aoun è stato succeduto da suo genero Gebran Bassil nella guida del partito. Il Free Patriotic Movement (FPM) è il primo partito per numero di seggi parlamentari, che nel 2019 erano 24, ed è il principale partito cristiano del paese. Fa parte della coalizione dell'8 Marzo, insieme ad Amal e Hezbollah.

### *Amal*

Fondato negli anni Settanta, è stato il primo partito libanese a essere esclusivamente sciita. Giocò un ruolo principale nella guerra civile attraverso la sua milizia. Il partito fu uno dei principali sostenitori dell'intervento della Siria e del suo governatorato *de facto* sul Libano che si costituì dopo la fine della guerra. Il leader del partito è Nabih Berri, che occupa questo ruolo dal 1980. Dal 1992 Berri è anche il Presidente del Parlamento. Amal fa parte dell'alleanza dell'8 Marzo e a ottobre 2019 aveva 16 membri in Parlamento.

### *Hezbollah*

Il partito islamista sciita, anti-occidentale e antisemitico, il cui nome significa letteralmente “partito di Dio”, è nato all'inizio degli anni Ottanta come movimento di resistenza contro l'invasione israeliana. Ha da sempre mantenuto stretti legami con la Repubblica Islamica d'Iran e il regime siriano. Grazie anche al sostegno economico di questi paesi, il partito è riuscito a creare una vasta rete di assistenza sociale e sanitaria. A causa del suo ruolo chiave nella difesa del confine dalla minaccia israeliana, è l'unico partito a cui è stato concesso di mantenere le armi – e con esse anche il suo apparato paramilitare - dopo la guerra civile. Durante la guerra civile in Siria, il partito ha attivamente preso parte al conflitto inviando le sue milizie a sostegno delle forze governative di Bashar al-Assad. Hezbollah rientra nella coalizione dell'8 Marzo e nell'ottobre 2019 aveva 13 membri in Parlamento. Il segretario del partito è Hassan Nasrallah, che ricopre l'incarico dal 1992.

### *Partito Comunista*

Il potere del partito è diminuito molto rispetto al passato e, ad oggi, mantiene un ruolo particolare soprattutto all'interno dei sindacati. È uno dei pochi partiti libanesi a coinvolgere sostenitori di comunità religiose e regioni diverse, anche se è particolarmente presente al sud del paese. All'interno del movimento di protesta, il Partito Comunista si è apertamente schierato dalla parte dei manifestanti, sostenendo la lotta contro la corruzione e la creazione di uno Stato laico. Al momento dello scoppio del movimento del 17 Ottobre il partito non occupava alcun seggio in Parlamento.

### *Sabaa*

Fondato nel 2016, il partito si definisce come moderno e non tradizionale, il cui principale obiettivo è quello di rivoluzionare la politica libanese sostenendo la lotta alla corruzione, una maggiore trasparenza e processi decisionali più partecipativi. Sabaa rifiuta il confessionalismo e promuove uno Stato laico. Il partito ha preso parte al movimento del 17 Ottobre schierandosi a sostegno degli attivisti. Non ha alcun membro in Parlamento.

## BIBLIOGRAFIA

**Fonti secondarie** (*monografie, capitoli di libro, voci di dizionario o enciclopedia e articoli accademici in italiano, inglese e francese*)

- Abi Yaghi, M., Catusse, M. & Younes, M., 2017. « From isqat an-nizam at-ta'ifi to the Garbage Crisis Movement: Political Identities and Antisectarian Movements». In: R. Di Peri & D. Meier, (editori) *Lebanon Facing The Arab Uprisings*. Londra: Palgrave Macmillan, pp. 73-91.
- Abi Yaghi, M.-N. & Catusse, M., 2014. «Liban : le mouvement « pour la chute du système confessionnel » et ses limites ». In: M. Camau & F. Vairel, (editori) *Soulèvements et recompositions politiques dans le monde arabe*. Montréal: Les Presses de l'Université de Montréal, pp. 250-273.
- Abi-Rached, J. M., 2020. «Cancer, Catharsis, and Corruption in Lebanon». *Jadaliyya*, 29 gennaio.
- AbiYaghi, M.-N., 2012. «Civil mobilisation and peace in Lebanon». *Reconciliation, Reform and Resilience: Positive Peace for Lebanon* , pp. 20-24.
- AbiYaghi, M.-N., Yammine, L. & Jagarnathsingh, A., 2019. «Civil Society in Lebanon: the Implementation Trap». *Civil Society Knowledge Centre*.
- Abu-Rish, Z., 2015. «Garbage Politics». *Middle East Report*, Issue 277, pp. 35-40.
- Ajluni, S. & Kavar, M., 2015. *Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis*, s.l.: International Labour Organization, Regional Office for Arab States.
- Assouad, L., 2017. «Rethinking the Lebanese Economic Miracle: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon 2005–2014». *World Inequality Lab*, Issue Working Paper n.13.
- Assouad, L., 2019. «Austerity Is Not the Answer». *Carnegie Middle East Center*, 10 Luglio.
- Assouad, L., 2019. «The Ravages of Inequality». *Carnegie Middle East Center*, 18 Novembre.
- Atrache, S., 2015. «Lebanon's Un-collected Problems». *International Crisis Group*, 27 Agosto.
- Awdeh, A., 2014. *Remittances to Lebanon: Economic Impact and the Role of Banks*, Beirut: ESCWA.
- Bahout, J., 2016. «The unraveling of Lebanon's Taif Agreement. Limits of sect-based power sharing». *Carnegie Endowment for International Peace*, 16 maggio.
- Barrère, B. e. a., 1843. *Dictionnaire politique. Encyclopedie du langage et de la science politique*. Deuxième edition ed. Parigi: Pagnere éditeur.
- Baumann, H., 2016. «Social protest and the political economy of sectarianism in Lebanon». *Global Discourse*, 6(4), pp. 634-649.

- Baumann, H., 2019. "The Causes, Nature, and Effect of the Current Crisis of Lebanese Capitalism". *Nationalism and Ethnic Politics*, 25(1), pp. 61-77.
- Bayat, A., 1998. "Revolution without Movement, Movement without Revolution: Comparing Islamic Activism in Iran and Egypt". *Comparative Studies in Society and*, 40(1), pp. 136-169.
- Bou Khater, L., 2015. "Public sector mobilisation despite a dormant workers' movement". *Confluences Méditerranée*, 1(92), pp. 125-142.
- Boutros, J., 2015. "Garbage Crisis in Lebanon - 1997: Same Policy, Repeated History". *The Legal Agenda*, 16 Ottobre.
- Brihi, J., Takieddine, A. & Zmeter, M., 2019. *Unemployment in Lebanon- Findings and recommendations*, s.l.: Ministry of Labour.
- Cambanis, T., 2017. "People Power and Its Limits. Lessons from Lebanon's Anti-Sectarian Reform Movement". *The century Foundation*, 29 Marzo.
- Claeys, G., 2013. *Encyclopedia of Modern Political Thought, Vol. 1*. London: CQ Press, SAGE Publications.
- Clark, J. & Salloukh, B., 2013. "Elite strategies, civil society and sectarian identities in postwar Lebanon". *International Journal of Middle East Studies*, Issue 45, pp. 731-749.
- Clark, J. A. & Zahar, M.-J., 2015. "Critical Junctures and Missed Opportunities: The Case of Lebanon's Cedar Revolution". *Ethnopolitics*, 14(1), pp. 1-18.
- Della Porta, D. & Diani, M., 2006. *Social Movements. An Introduction*. 2° ed. a cura di Oxford: Blackwell.
- Di Peri, R., 2010. "Il modello della democrazia consociativa e la sua applicazione al caso libanese". *Rivista Italiana di Scienza Politica*, Issue 2, pp. 219-249.
- Di Peri, R., 2010. "Media, "società civili" e democrazia in Libano. Il caso di UCIP Liban". In: R. Di Peri & P. Rivetti, (editori) *Effetto società civile. Pratiche e retoriche in Iran, Libano, Egitto e Marocco*. s.l.:Bonanno, pp. 127-171.
- Di Peri, R., 2017. *Il Libano contemporaneo. Storia, politica e società..* Roma: Carocci editore.
- Diab, O., 2020. "Financial Corruption between Analysis and Political Actions". *Jadaliyya*, 13 marzo.
- Diwan, I. & Haidar, J. I., 2016. "Do political connections reduce job creation? Evidence from Lebanon". *The Economic Research Forum*, Volume 1054.
- El Helou, M., 2019. "Who's Your Daddy: Why a Feminist Lens and Praxis are Necessary for the Lebanese Revolution". *Jadaliyya*, 12 dicembre.
- Fakhoury, T., 2009. *Democracy and Power-Sharing in Stormy Weather*. Wiesbaden: VS Research.
- Fakhoury, T., 2011. "Lebanon against the Backdrop of the 2011 Arab Uprisings: Which Revolution in Sight?". *New Global Studies*, 5(1).
- Fakhoury, T., 2014. "Debating Lebanon's power-sharing model: an opportunity or an impasse for democratization studies in the middle east?". *The Arab Studies Journal*, 22(1, Special Issue), pp. 230-255.

- Gaspard, T., 2017. *Financial Crisis in Lebanon*, Conrad Adenauer Stifting, Maison du Futur. , s.l.: Conrad Adenauer Stifting, Maison du Futur.
- Gebara, K., 2019. "Towards a New Economic Model for Lebanon". Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, 20 Dicembre.
- Geha, C., 2016. *Civil Society And Political Reform In Lebanon And Libya: Transition And Constraint*. New York: Routledge.
- Geha, C., 2019. "Co-optation, Counter-Narratives, and Repression: Protesting Lebanon's Sectarian Power-Sharing Regime". *The Middle East Journal*, 73(1), pp. 9-28.
- Halabi, S. & Boswall, J., 2019. *Extend and Pretend. Lebanon's financial house of cards*. Working Paper series, Triangle, s.l.: Triangle.
- Hamadeh, N. & Bassil, K., 2020. "Demolishing Human Rights in the Name of Reconstruction: Lessons Learned From Beirut's Solidere for Syria". *The Tahrir Institute for Middle East Policy*, 16 Settembre.
- Harb, M., 2016. *Assessing youth exclusion through discourse and policy analysis: The case of Lebanon*, s.l.: Power 2 youth Working Paper, 8.
- Harb, M., 2016. *Youth Mobilization in Lebanon: Navigating Exclusion and Seeds for Collective Action*, s.l.: Working Paper, n. 16.
- Hawkesworth, M. & Kogan, M., 2004. *Encyclopedia of Government and Politics*, vol. 2. London and New York: Routledge.
- Kaissy, I., 2019. "We've Reached the Brink". *Carnegie Middle East Center*, 05 novembre.
- Karam, J. & Tannoury-Karam, S., 2019. "The Lebanese Intifada: Observations and Reflections on Revolutionary Times". *Jadaliyya*, 10 novembre.
- Karam, K., 2006. *Le Mouvement Civil au Liban: revendications, protestations et mobilisations associatives dans l'après-guerre*. Parigi : Editions Karthala.
- Kassir, S., 2006. *Liban: un printemps inachevé*. Parigi: Actes Sud .
- Kingston, P. W. T., 2013. *Reproducing Sectarianism: Advocacy Networks and the Politics of Civil Society in Postwar Lebanon*. Albany: SUNY Press.
- Kukutschka, R. M. B. & Vrushi, J., 2019. *Global Corruption Barometer. Middle East and North Africa 2019*, s.l.: Transparency International.
- Le Borgne, E. & Jacob, T. J., 2016. *Lebanon. Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity*, Washington DC: World Bank Group.
- Lijphart, A., 1997. *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration*. New Haven: Yale University Press.
- Lteif, D., 2019. "The Lebanon Revolution Takes on The Media: A Resource on Alternative News Outlets". *Jadaliyya*, 23 Dicembre.
- Mabon, S., 2020. *Houses Built on sand. Violence, sectarianism and revolution in the Middle East.* Manchester : Manchester University Press.

- Mahoney, J., 2000. "Path Dependence in Historical Sociology". *Theory and Society*, Issue 29, p. 507–48.
- Mango, T., 2004. *Solidere: The Battle for Beirut's Central District*, Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology.
- Marsi, F., 2019. "Libano: alle origini del malcontento". ISPI, 7 Novembre.
- Marx, K. & Engels, F., 2017. *Manifesto del partito comunista*. Milano: Feltrinelli.
- Meier, D., 2015. "Popular Mobilizations in Lebanon: From Anti-System to Sectarian Claims". *Democracy and Security*, 11(2), pp. 176-189.
- Mikdashi, M., 2019. "The Magic of Mutual Coexistence in Lebanon: The Taif Accord at Thirty". *Jadaliyya*, 23 ottobre.
- Mouawad, J., 2011. "Lebanon: The Last Conservative Regime In The Region?". *OpenDemocracy*, 5 Marzo.
- Nagle, J., 2016. *Social Movements in Violently Divided Societies. Constructing conflict and peacebuilding*. Londra: Routledge.
- Nagle, J., 2018. "Beyond ethnic entrenchment and amelioration: an analysis of non-sectarian social movements and Lebanon's consociationalism". *Ethnic and Racial Studies*, 41(7), pp. 1370-1389.
- Nardella, B. M. & Abbas, Y., n.a.. *Beirut, Lebanon. Conservation and reconstruction in the Beirut Central District*.
- Osseiran, G., 2019. "The youth revolution for a Lebanon where they can stay". *Centre for Lebanese Studies*, 22 Novembre.
- Paciello, M. C. & Pioppi, D., 2020. "Working class youth transitions as a litmus test for change: labour crisis and social conflict in Arab Mediterranean countries". *Mediterranean Politics*, pp. 1-22.
- Parker, D., 2000. *Revolutions and the Revolutionary Tradition in the West, 1560-1991*. London and New York: Routledge.
- Pasquino, G., 1983. "Movimenti sociali". In: N. Bobbio, N. Matteucci & G. Pasquino, (editori) *Dizionario di Politica*. Torino: UTET, pp. 677-682.
- Pasquino, G., 1997. "Rivoluzione". In: N. Bobbio, N. Matteucci & G. Pasquino, (editori) *Dizionario di politica*. Torino: TEA.
- Rønn, A. K., 2020. "The Development and Negotiation of Frames During Non-sectarian Mobilizations in Lebanon". *Review of Faith and International Affairs*, 18(1), pp. 87-96.
- Saliba, E.; Sayegh, W.; Salman, T. F., 2017. *Assessing Labor Income Inequality in Lebanon's Private Sector*, Ministry of Finance and UNDP. Disponibile al sito: <file:///C:/Users/Caterina/Downloads/Assessing%20Labor%20Income%20Inequality%20in%20Lebanon%E2%80%99s%20Private%20Sector.pdf> [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].
- Salloukh, B. F., 2019. "Taif and the Lebanese State: The Political Economy of a Very Sectarian Public Sector". *Nationalism and Ethnic Politics*, 25(1), pp. 43-60.

- Salloukh, B. F., Barakat, R., Al-Habbal, J. & Khattab, L. W., 2015. Politics of sectarianism in postwar Lebanon. Pluto Press.. s.l.:Pluto Press.
- Salti , N. & Chaaban, J., 2010. “The Role of Sectarianism in the Allocation of Public Expenditure in Postwar Lebanon”. *International Journal of Middle East Studies*, 42(4), p. 637–55.
- Sarihan, A., 2014. “In Search of the Arab Uprisings: Social Movement, Revolution or Democratization?”. *Turkish Journal of Politics*, 5(1), pp. 39-56.
- Schwab, K., 2019. The Global Competitiveness Report 2019, World Economic Forum, Ginevra, Ginevra: World Economic Forum. Disponibile al sito: [http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf). [Ultimo accesso: 10 Dicembre 2020].
- Sika, N., 2020. “Youth socio-economic and political grievances: Bringing the ‘Political’ back into understanding contestation in the MENA”. *Mediterranean Politics*, pp. 1-19.
- Skocpol, T., 1979. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China*. New York, Cambridge: Cambridge University Press.
- Tarrow, S., 1994. *Power in Movement: Social Movements, Collective Action and Politics*. New York/Cambridge: Cambridge University Press.
- Tarrow, S., 1996. “Social Movements”. In: A. Kuper & J. Kuper, (editori) *The Social Science Encyclopedia*, 2nd edition. Londra: Routledge, pp. 1362-4.
- Tilly, C. & Tarrow, S., 2015. *Contentious politics*. 2° ed. ed. New York: Oxford University Press.
- Tilly, C., 1993. *European revolutions, 1492-1992*. Oxford: Wiley-Blackwell.
- Tiltnes, Å. A., Eldada, H. & Pedersen, J., 2017. *Young People in Lebanon. Results from a national survey of individuals aged 18-29*, Roma: IAI.
- Tripp, C., 2013. *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Wilson, A., 2020. “Lebanon’s Protests Spiral”. *Foreign Policy*, 20 Gennaio.

**Fonti primarie** (*documenti governativi, rapporti di agenzie internazionali e associazioni non governative, interviste in italiano, inglese e francese, ecc.*)

Abu-Rish, Z., 2020. 'Understanding the Lebanese Crisis: Ziad Abu-Rish on Lebanon's Economic Context, the Protest Movement, and COVID-19'. [Intervista] (19 marzo 2020).

al-Saidi, N., 2019. Time is running out [Intervista] (08 dicembre 2019).

Amnesty International, 2019. *Lebanon: Investigate excessive use of force including use of live ammunition to disperse protests.* Disponibile al sito: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/11/lebanon-investigate-excessive-use-of-force-including-use-of-live-ammunition-to-disperse-protests/> [Ultimo accesso: 29 Dicembre 2020].

CEDRE, 2018. Conférence économique pour le développement, par les réformes et avec les entreprises. Joint Statement, Parigi: Ministère de l'Europe et des affaires étrangères.

Central Administration for Statistics and ILO, 2019. Labour Force and Household Living Conditions Survey (LFH LCS), 2018-2019 Lebanon, Beirut. Disponibile al sito: [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms\\_732567.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_732567.pdf) [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].

Civil Society Knowledge Center, 2020. *Map of Collective Actions in Lebanon.* Disponibile al sito: [https://civilsociety-centre.org/cap/collective\\_action](https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action) [Ultimo accesso: 28 Novembre 2020].

Civil Society Knowledge Centre, 2019. *Waste Management Conflict (Starting January 25, 2014).* Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/timelines/31033> [Ultimo accesso: 15 Dicembre 2020].

Civil Society Knowledge Centre, 2020. *ISF repressing African Refugees sit-in outside UNHCR.* Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/collective/isf-repressing-african-refugees-sit-outside-unhcr> [Ultimo accesso: 01 Dicembre 2020].

Civil Society Knowledge Centre, 2020. *Protest at Tal square and road blockade at Palma bridge-Tripoli by bus owners.* Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/collective/protest-tal-square-and-road-blockade-palma-bridge-tripoli-bus-owners> [Ultimo accesso: 01 Dicembre 2020].

Daleel Madani, 2019. *Fenasol - Federation Nationale Des Syndicats Des Ouvriers Et Employes Au Liban.* Disponibile al sito: <https://www.daleel-madani.org/civil-society-directory/fenasol-federation-nationale-des-syndicats-des-ouvriers-et-employes-au-liban> [Ultimo accesso: 4 Settembre 2020].

Daleel Madani, 2020. *Calendar of Events.* Disponibile al sito: <https://www.daleelthawra.com/calendar/> [Ultimo accesso: 29 Dicembre 2020].

Human Rights Watch, 2019, "Lebanon: Access to Information Law Stalled", 27 Settembre.

ILOSTAT, 2020. *Country profiles. The latest decent work statistics by country.* Disponibile al sito: <https://ilostat.ilo.org/data/country-profiles/> [Ultimo accesso: 4 Settembre 2020].

- IMF, 2019. Lebanon. IMF Country Report. N.19/312, Washington DC. Disponibile al sito: <file:///C:/Users/Caterina/Downloads/1LBNEA2019001.pdf> [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].
- Inter Agency Coordination Lebanon, 2020. Basic Assistance Working Group. Disponibile al sito: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/76590> [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].
- International Crisis Group, 2005. Syria after Lebanon, Lebanon after Syria. Middle East Report n. 39. Disponibile al sito: <https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/39-syria-after-lebanon-lebanon-after-syria.pdf> [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].
- International Monetary Fund, 2019. *General government gross debt. Percent of GDP*. Disponibile al sito: [https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG\\_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/LBN/JPN](https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/LBN/JPN) [Ultimo accesso: 10 Dicembre 2020].
- Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, 2019. *Demands raised by certain groups who participated in the October 2019 Uprising*. Disponibile al sito: <https://www.aub.edu.lb/ifi/news/Pages/20191112-demands-raised-by-certain-groups-who-participated-in-the-october-2019-uprising.aspx> [Ultimo accesso: 01 04 2021].
- Lebanese Lira, 2020. *Historic Rates of the Lira*. Disponibile al sito: <https://lebaneselira.net/historic-rates> [Ultimo accesso: 13 10 2020].
- Lira Rate, 2020. *USD to LBP Exchange Rate Today*. Disponibile al sito: <https://lirarate.com/> [Ultimo accesso: 19 Novembre 2020].
- Megaphone News, 2019. Disponibile al sito: <https://www.instagram.com/p/B402CweCOiC/> [Ultimo accesso: 04 01 2021].
- Megaphone News, 2020. Disponibile al sito: <https://www.instagram.com/megaphonenews/> [Ultimo accesso: 01 Dicembre 2020].
- Ministry of Finance, 2009. Public Finance Monitor. Disponibile al sito <http://finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF/Public%20Finance%20Reports/PFM%20December%202009%20final.pdf#search=personnel%20cost%20final> [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].
- Ministry of Finance, 2019. Personnel cost. Monthly bulletin. Disponibile al sito: <http://finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF/PFR/Personnel%20Cost/Personnel%20Cost%20December%202019.pdf#search=Cost%20of%20Public%20Sector%20Employees%20as%20a%20Share%20of%20GDP> [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].
- Ministry of Finance, 2019. Public finance monitor, October 2019. Disponibile al sito: <http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF/PFR/Public%20Finance%20Monitor/Monthly%20PFM%20Report%20-%20October%202019.pdf> [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].
- Numbeo, 2020. *Pollution Index by Country 2019*. Disponibile al sito: [https://www.numbeo.com/pollution/rankings\\_by\\_country.jsp?title=2019&displayColumn=0](https://www.numbeo.com/pollution/rankings_by_country.jsp?title=2019&displayColumn=0) [Ultimo accesso: 3 Settembre 2020].
- OCHA, 2020. *Reliefweb*. Disponibile al sito: [https://reliefweb.int/updates?search=%28primary\\_country.iso3%3A%22lb%22%29%20A](https://reliefweb.int/updates?search=%28primary_country.iso3%3A%22lb%22%29%20A)



[ND%20ocha\\_product%3A%22Infographic%22%20AND%20source%3A%22UN%20Office%20for%20the%20Coordination%20of%20Humanitarian%20Affairs%22](#) [Ultimo accesso: 10 11 2020].

Oxfam; Development Finance International, 2018. *The Commitment to Reducing Inequality Index*. Disponibile al sito: <http://inequalityindex.com/> [Ultimo accesso: 06 giugno 2020].

Slaiby, G. & Dirani, A., 2019. Le mouvement syndical libanais à l'épreuve de l'Intifāda du 17 octobre 2019 [Intervista].

Solidere, 2017. *Design & Building Specifications*. Disponibile al sito: <https://www.solidere.com/city-center/urban-overview/design-building-specifications> [Ultimo accesso: 10 Dicembre 2020].

Speedtest, 2020. *Speedtest Global Index*. Disponibile al sito: <https://www.speedtest.net/global-index/lebanon#fixed> [Ultimo accesso: 10 Dicembre 2020].

The Civil Society Knowledge Centre, 2019. *Protesters block roads after Aoun's speech*. Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/collective/protesters-block-roads-after-aoun%E2%80%99s-speech> [Ultimo accesso: 04 01 2021].

The Civil Society Knowledge Centre, 2019. *Protests continue on 12th day*. Disponibile al sito: <https://civilsociety-centre.org/collective/protests-continue-12th-day> [Ultimo accesso: 4 01 2021].

The Taif Agreement, Ta'if: UN Permanent Missions, 1989.

The World Bank, 2019. *Ease of Doing Business rankings*. Disponibile al sito: <https://www.doingbusiness.org/en/rankings?region=middle-east-and-north-africa> [Ultimo accesso: 01 Dicembre 2020].

The World Bank, 2020. *Mobile cellular subscriptions (per 100 people)*. Disponibile al sito: <https://data.worldbank.org/indicator/IT.CEL.SETS.P2> [Ultimo accesso: 10 Dicembre 2020].

The World Bank, 2020. *Personal remittances, received (% of GDP) - Lebanon*. Disponibile al sito: <https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?locations=LB> [Ultimo accesso: 07 Dicembre 2020].

The World Bank, 2020. *Population, total – Lebanon*. Disponibile al sito: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2019&locations=LB&start=1991> [Ultimo accesso: 10 Dicembre 2020].

The World Bank, 2020. *Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate) – Lebanon..* Disponibile al sito: <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=LB> [Ultimo accesso: 10 Dicembre 2020].

Trading Economics, 2020. *Lebanon - Economic Indicators*. Disponibile al sito: <https://tradingeconomics.com/lebanon/indicators> [Ultimo accesso: 07 Settembre 2020].

Trading Economics, 2020. *Lebanon Government Budget Value*. Disponibile al sito: <https://tradingeconomics.com/lebanon/government-budget-value> [Ultimo accesso: 10 Dicembre 2020].

UNHCR, 2019. 1951 Refugee Convention relating to the Status of Refugees, Ginevra. Disponibile al sito: <https://www.unhcr.org/5d9ed32b4> [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].

- UNHCR, 2020. *Operational Portal. Refugee Situations*. Disponibile al sito: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71> [Ultimo accesso: 07 Dicembre 2020].
- UNHCR, 2020. Syria refugee response. Lebanon Syrian refugees registered. Disponibile al sito: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71> [ Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].
- UNRWA, 2020. *Where We Work*. Disponibile al sito: <https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon> [Ultimo accesso: 10 Dicembre 2020].
- Usjsecularclub, 2020. Disponibile al sito: <https://www.instagram.com/usjsecularclub/> [Ultimo accesso: 28 Dicembre 2020].
- World Economic Forum, 2019. *Global Gender Gap Report 2020*, Ginevra. Disponibile al sito: [http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_GGGR\\_2020.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf) [Ultimo accesso: 24 Febbraio 2021].
- World Health Organization, 2016. *Road safety. Estimated number of road traffic deaths, 2013*. Disponibile al sito: [https://gamapserver.who.int/gho/interactive\\_charts/road\\_safety/road\\_traffic\\_deaths/atlas.html](https://gamapserver.who.int/gho/interactive_charts/road_safety/road_traffic_deaths/atlas.html) [Ultimo accesso: 3 Settembre 2020].
- Yaacoub, N., Daher, M., Jolliffe, D. & Atamanov, A., 2016. *Snapshot of Poverty and Labor Market Outcomes in Lebanon based on Household Budget Survey 2011/2012*, Central Administration for Statistics, World Bank.

**Periodici** (*articoli in inglese, francese e italiano, online e cartacei*)

- “95 Associations have a ‘Social Welfare’ status: Sectarian and Political Quotas”. *The Monthly*, 13 Giugno 2017.
- “Lebanon: Michel Aoun calls for street protests”. *The New Arab*, 12 Agosto 2015.
- “PSP withdraws from YouReek protest after change in demands”. *The Daily Star*, 23 Agosto 2015.
- “Gas stations across the country in strike”. *The Daily Star*, 28 Novembre 2019.
- « L’Union nationale des syndicats des travailleurs appelle à participer aux rassemblements ». *L’Orient Le Jour*, 20 Ottobre 2019.
- “Lebanon: Hundreds mourn death of 'martyr of the revolution'”. *Middle East Eye*, 14 Novembre 2019.
- “Man killed as tensions flare in Lebanon after Aoun interview”. *Al Jazeera*, 13 Novembre 2019.
- “Queues but no chaos as Lebanon's banks reopen after two weeks”. *The National*, 1 Novembre 2019.
- “Thousands protest in Lebanon against new Prime Minister Hassan Diab”. *France 24*, 22 Dicembre 2019.
- “Lebanese security forces, protesters clash for second night”. *Reuters*, 19 Gennaio 2020.
- “Lebanon opts to default on \$1.2bn Eurobond debt”. *The National*, 7 Marzo 2020.
- “Lebanon protests turn violent”. *Al Jazeera*, 25 Gennaio 2020.
- “Protesters disperse after hours of clashes”. *The Daily Star*, 19 gennaio 2020.
- “Women march through Beirut despite coronavirus postponement”. *The Daily Star*, 8 Marzo 2020.
- Abdallah, M., Assaf, C., Baaklini, S. & Merhi, N., 2020. "La révolution ne peut se faire avec des fleurs". *L’Orient Le Jour*, 15 Gennaio.
- Adly, A., 2019. “No, Corruption Is Not the Root of the Arab World’s Problems”. *Bloomberg*, 19 Novembre.
- Antar, O., 2019. « À Tripoli, les manifestants arrachent les portraits des zaïms ». *L’Orient Le Jour*, 8 novembre.
- Arbid, J., 2019. « Lebanon ratifies 2019 budget ». *Executive Magazine*, 6 Agosto.
- Assaf, C., 2019. « Pourquoi Bassil est-il la cible n° 1 des mécontents? ». *L’Orient Le Jour*, 23 ottobre.
- Azar, G., 2018. “Lebanon secures over \$11 billion at Paris conference”. *an-nahar*, 6 Aprile.
- Azhari, T., 2019. “Lebanese protesters celebrate Hariri resignation, but want more”. *Al Jazeera*, 30 Ottobre.
- Azhari, T., 2019. “As protests grow, Lebanese are 'reclaiming' public spaces”. *Al Jazeera*, 20 ottobre.
- Azhari, T., 2020. “Lebanon faces painful reforms to unlock foreign aid”. *Al Jazeera*, 12 Maggio.

- Barrington, L., 2017. "Beirut redeveloper Solidere struggles through Lebanon's turmoil". *Reuters*, 12 Dicembre.
- Chehayeb, K., 2020. "We will not be silenced': Journalists are also victims of Lebanon's security clampdown". *The New Arab*, 20 Gennaio.
- Dagher, C. H., 2019. « Une révolution pour quelle démocratie? ». *L'Orient Le Jour*, 26 ottobre.
- Holtmeier, L., 2019. « Reforms to the Lebanese electricity sector beset by delays ». *Executive Magazine*, 8 Ottobre.
- Houssari, N., 2020. "Anti-corruption protest leaders snub talks with Lebanon's new prime minister". *Arabnews*, 23 Dicembre.
- Merhej, C. & Thebian, A., 2020. "Lebanon's struggle for the right to information". *Executive Magazine*, 20 Agosto.
- Mroue, B. & Karam, Z., 2020. "Lebanese Cabinet wins vote of confidence from Parliament". *ABC News*, 11 Febbraio.
- Najjar, F., 2020. "Lebanon announces formation of new government". *Al Jazeera*, 22 Gennaio.
- Nassif, M., 2019. "Political blocs vote for cancelling fees on tinted windows and gun licenses". *LBC International*, 18 Giugno.
- Rahhal, N., 2020. "Q&A with the Bus Map Project's Chadi Faraj, on the impacts of coronavirus measures on Lebanese public transport". *Executive Magazine*, 27 Luglio.
- Safi, M., 2020. "Hundreds injured in Lebanon as violence flares in 'week of anger'". *The Guardian*, 19 Gennaio.
- Said, O., 2019. "Conversations from the Lebanese uprising | Rima Majed: Our struggle is class-based, not sectarian". *Mada Masr*, 2 Novembre.
- Taleb, W., 2019. "Lebanese students present united front in protests". *The Daily Star*, 7 Novembre.
- Wedeman, B., Balkiz, G., Streib, C. & Dewan, A., 2020. "Lebanon police fire tear gas at protesters in violent 'week of rage'". *CNN*, 18 Gennaio.

## Fonti in arabo

- “Hal yan ‘akisu taṣ ‘id al-ḥirāk al-madanī ‘alā al-istiqrār? Ġalsa li-maġlis al-`amn li-ma ‘rifa `ab ‘ād tala ‘at riḥatkum”. *an-nahar*, 2 Settembre 2015.
- “"al-quwat li-l-nisā" ‘alā ‘ādrāġ al-mathāf... "ṭawratna 'untā" (ṣuwar wa-fidū)”. *an-nahar*, 3 Marzo 2019.
- “al-yawm aṭ-ṭāliṭ ‘āṣr li-l-iḥtiġāġāt... mā ḥāl a.t-ṭuruq ṣubāḥān?”. *an-nahar*, 29 Ottobre 2019.
- “ḥadihi aṭ-ṭuruq muqṭaw ‘a fi al-manāṭiq”. *an-nahar*, 14 Novembre 2019.
- “ḥadihi ḥāl aṭ-ṭuruq fi al-manāṭiq”. *an-nahar*, 15 Novembre 2019.
- “i ‘tiṣām ‘āmām qaṣri ‘adl ṣāidā bi-at-tazāmun ma ‘ bida' muḥākamat mawqūfīn bi-tuhmati 'a ‘māl ṣāġab fi al-istirāḥa”. *National News Agency*, 14 Novembre 2019.
- “i ‘tiṣām li-asātiḍa wa-muwazzafīn fi ḥalbā iḥtiġāġān ‘alā ‘admi taḥwīl i ‘timādāt aṭ-ṭabbāba wa-at-ta ‘līm”. *National News Agency*, 29 Novembre 2019.
- “i ‘tiṣām li-muwazzafī mustaṣfā ṣāidā al-ḥukūmī li-l-muṭālība bi-l-‘ifrāġ ‘an as-salfa al-mālīa bughia al-ḥuṣūl ‘alā rawātibuhum”. *National News Agency*, 13 Dicembre 2019.
- “i ‘tiṣām li-ṣubbān al-waṭanī al-ḥurr ‘āmām an-nāfi ‘at tanfīdān li-ḥamlat mukāfḥat al-fasād”. *National News Agency*, 25 Novembre 2019.
- “en-nashra: maġhūlūn yaḥṭimūn wāġhatan bank bīblūs fi maḥla ṭarīq al-maṭār”. *elnashra*, 28 Febbraio 2020.
- “Waqfat iḥtiġāġīa li-ġinsīati kirāmatī ‘āmām wizārat ad-daḥlīa”. *National News Agency*, 22 Gennaio 2020.
- Taḥqīqāt wa-tawqīfāt fi maṣlaḥat taṣġīl as-sayārāt bi-l-dakwāne. *Gherbal Initiative*, 2019. Disponibile al sito: <https://elfasad.polimeter.org/b/promise/13445> [Ultimo accesso: 16 Dicembre 2020].
- “wuṣūl al-masīrat al-niqābīa ilā sāḥa rīaḍ aṣ-ṣolḥ”. *National News Agency*, 16 Novembre 2019.
- al-Uyut, A., 2020. “Uqbīdū ‘ala ‘iṣṣām Khalīfa”. *an-nahar*, 02 Febbraio.
- Chams, D., 2019. “Lubnān: Intifāḍa fāġa`at al-ġami`id binā`yunḥaruhu al-fasād”. *Jadaliyya*, 23 Ottobre.
- Dibeh, G., 2018. “Min al-haymana `ila al-shumūliya aṭ-ṭā`ifiya: min al-si`i `ila al-`aswā`”. *al-akhbar*, 16 Aprile.
- Salih, H., 2019. “Intifāḍa 17 tishrīn al-`awal”. *Asharq al-Awsat*, 24 Ottobre.